

ALF

الدكتور جلال أمين

قصته

بين مصر الخديوية

ومن عصر محمد علي إلى اليوم





اهداءات ٢٠٠١

ا.د. محمد دياب

جراح بالمستشفى الملكي المصري

قصة ديون مصر الخارجية  
من عصر محمد على  
إلى اليوم

د □ جلال أمين

الطبعة الأولى

---

القاهرة ١٩٨٧

---



## الاهداء

الى على مختار ( ١٩٣٥ - ١٩٨٧ ) الذى عاش طامحا الى  
تحقيق الاستقلال الكامل لنفسه وبلده ، ومات وقد  
حققه لنفسه ولما يتحقق لوطنه .



## المقدمة

كلما أمعن المرء في قراءة أحداث مصر الاقتصادية والسياسية خلال العشر سنوات أو الخمس عشرة سنة الأخيرة ، وفي تأمل محنة مصر الاقتصادية الراهنة ، كلما ازداد اقتناعاً بأنه ليس هناك ، من بين مشكلات مصر المتعددة ، ما يعادل مشكلة الديون الخارجية خطيرة . مشاكلنا الاقتصادية كثيرة حقاً ومتشعبة ، ولكن من أية زاوية نظرت وجدت أن مشكلة الدين تحتل مكان الصدارة في خلق الأعباء ، وتعقيد الحل .

فمشكلاتنا الأساسية تتركز في الأساس في عجز كبير في ميزان المدفوعات ، وفي موازنة الدولة ، وما يستتبعه هذا العجز الأخير من ارتفاع معدل التضخم ، ثم في اختلال هيكل الانتاج وهيكل العمالة لصالح قطاعات الخدمات وعلى حساب قطاعي الزراعة والصناعة وأخيراً في اختلال توزيع الدخل . ولكن أعباء خدمة الديون الخارجية أصبحت اليوم تشكل هي نفسها عبئاً كبيراً على ميزان المدفوعات وعلى موازنة الدولة . وأصبح تصحيح هيكل الانتاج والعمالة يصطدم بعقبة أساسية هي ماتفرضه أعباء خدمة الديون من تخفيض معدل الاستثمار . ثم إن تصحيح السياسة الاقتصادية ، بما في ذلك تصحيح الاختلال في توزيع الدخل ، أصبح يصطدم بما تفرضه الديون من قيود على حرية التصرف ، كما أن استعادة حرية التصرف في السياسة الخارجية أصبحت بدورها مرهونة بالتححرر من الديون .

حقاً لم يعد الحديث عن « الاستقلالين السياسى والاقتصادى » يحمل نفس المعانى التى كان يحملها منذ أربعين أو خمسين عاماً ، حينما كانت بلادنا تحت الاحتلال العسكرى ، ولم يعد سياسيونا يتعرضون لنفس المهانة التى كان يفرضها الاحتلال . ولكن فقدان حرية التصرف له أشكال وألوان ، وقد تكون فاقدا لهذه الحرية وأنت تتمتع بكامل الأهبة والاحترام الظاهرى ، والعبرة فى النهاية ليست بدرجة الأدب والتهذيب اللذين يعاملك بهما صاحب الأمر والنهى ، وإنما بمدى قدرتك الحقيقية على التمرد والعصيان . فإذا تبينت أن الذى يقلل من قدرتك على العصيان وعلى ممارسة حريتك فى رسم سياستك الداخلية والخارجية هو تلك الديون المشئومة ، فانه لا يبقى أمامك مجال للشك فى أن هذه الديون قد أصبحت فى الواقع هى البديل الحديث للاحتلال العسكرى ، وأن قضية التحرر من الديون الخارجية قد أصبحت هى البديل المعاصر لقضية الجلاء .

لاغربة إذن فى أن يحاول المرء إعادة قراءة التاريخ الاقتصادى المصرى من هذه الزاوية ، زاوية الديون الخارجية . لقد عكف عبد الرحمن الرافعى على قراءة وإعادة كتابة تاريخ مصر الحديث من زاوية النزوع الى الاستقلال السياسى ، إذ كانت القضية الأساسية التى تواجه مصر وهو عاكف على كتابه ، هى قضية الاحتلال والجلاء . فما أحرانا اليوم بأن نعيد قراءة تاريخنا وكتابته من زاوية النزوع الى الاستقلال الاقتصادى والتحرر من الديون الخارجية . لقد رويت القصة بالطبع مرارا وتكرارا ، ولكنى أعتقد أنه مازال هناك مجال واسع للمزيد ، فالتاريخ كما نعرف ليس الا طريقة معينة للنظر الى الأحداث ، ورواية التاريخ الاقتصادى لمصر فى ١٩٨٧ لابد أن تتأثر بظروف مصر الاقتصادية فى الثمانينات، أو على الأقل برؤية الكاتب لهذه الظروف . إن الذى يكتب



عن محمد على مثلاً في أواخر عهد الملكية لا يمكن أن يرى محمد على كما يراه كاتب عاصر  
الناصرية ورأى ازدهارها ثم انحسارها . والذي يكتب عن ديون سعيد واسماعيل ، قبل  
أن يشهد ديون السادات ، ليس كمن يكتب عنها بعده ، وهكذا .  
كيف تبدو إذن قصة ديون مصر الخارجية منذ عهد محمد على منظورا اليها من عهد  
مبارك ؟





## الفصل الأول

### عصر محمد على : التنمية بلا ديون

منذ أن بدأ كتاب التنمية ، منذ نحو عشرين عاما ، يشيرون الى التبعية الاقتصادية كسمة أساسية من سمات العالم الثالث ، ويدعون الى فك الارتباط بعجلة الاقتصاد العالمى ، والرأسمالى بوجه خاص ، والى تنمية اقتصادية « معتمدة على الذات » ، كثرت الاشارة لدى الاقتصاديين المصريين الى تجربة محمد على كمثال جيد لمحاولة بناء تنمية اقتصادية مستقلة ، نجحت الى حد كبير فى تحقيق الاعتماد على الذات حتى تم ضربها من القوى العالمية المستفيدة من ربط مصر بالاقتصاد الرأسمالى . هذا التشخيص لتجربة محمد على ، وإن كان يحتوى على جزء كبير من الحقيقة ، فانه يشير فقط الى نصف الحقيقة .

فالواقع أن مصر تحت حكم محمد على قد شهدت اندماجا فى الاقتصاد العالمى بدرجة لم تعرفها طوال قرون طويلة سابقة ، وكانت طبقا لعدة معايير أقل اعتمادا على النفس بكثير ، فى عهد محمد على ، مما كانت طوال الحكم العثمانى على الأقل . فاذا نظرنا مثلا الى الدور الذى لعبته التجارة الخارجية فى الاقتصاد المصرى تحت حكم محمد على ، نجد أن صادرات مصر من القطن قد أصبحت فى ظله هى المصدر الأساسى للدخل القومى وايرادات الحكومة ، وأن الواردات المصرية قد زادت أيضا فى عهده بسرعة مذهلة مع زيادة حصيلة الصادرات ، إما لتزويد جيشه الدائم النمو بما يحتاج اليه من معدات ، أو لتزويد صناعاته الجديدة بما تحتاج اليه من آلات ومواد أولية . كانت التجارة الخارجية

لمصر في القرن الثامن عشر وخلال سنوات الحملة الفرنسية لاتلعب إلا دورا هامشيا في الاقتصاد المصري ، فأصبحت تحت حكم محمد علي هي المحرك الأول لعجلة الاقتصاد . وكانت الأسعار المحلية السائدة في مصر قبله تكاد تكون منعومة الصلة بالأسعار العالمية ، فاقتربت بشدة في عهده من الأسعار السائدة في أوروبا ، مع زيادة حجم الواردات والصادرات ، ومع التقدم الذي تحقق في عهده في وسائل المواصلات . زاد بشدة أيضا في عهد محمد علي عدد الأجانب المقيمين بمصر ، فبينما لم يزد عددهم على نحو مائة شخص عند قدوم الحملة الفرنسية ، تزايد عددهم بسرعة في عهده بسبب استقدامه لأعداد كبيرة من المهندسين والأطباء وغيرهم من الفنيين للخدمة في مصانعه وجيشه وأسطوله ، وبسبب ازدهار التجارة الخارجية . بل انه حتى بمقياس التنوع في مصادر الواردات المصرية وأسواق صادراتها ، نجد أن مصر في عهد محمد علي كانت معتمدة اعتمادا أساسيا على سوق واحدة هي السوق البريطانية التي كانت عند وفاة محمد علي في ١٨٤٩ تستوعب وحدها ما يقرب من نصف إجمالي الصادرات المصرية وتزوّد مصر بأقل قليلا من نصف إجمالي وارداتها .

لم يكن الاقتصاد المصري إذن « مستقلا » عن الاقتصاد الرأسمالي في عهد محمد علي لابعقيا ضالة دور التجارة الخارجية، ولا بمقياس تنوع أسواق التصدير والاستيراد ، ولا بمقياس الاعتماد على الخبرة والمهارات المحلية . من أين إذن يأتي الحديث عن « التنمية المستقلة » في عهد محمد علي ولماذا يصح وصف تجربته بأنها تجربة رائدة في « الاعتماد على النفس » ؟ يصح ذلك في رأي من ثلاثة وجوه أساسية ، نفتقدها كلها اليوم :

أولها : يتعلق بما توافر لمصر في عهده من اكتفاء ذاتي في الغذاء . كانت واردات مصر تتكون أساسا من الآلات والسفن والمدافع والحديد والخشب ، ولكنها لم تكن تستورد الغذاء ، بل كان لدى مصر فائض من الأرز تصدره لتستورد السفن ومن القمح والبقول والذرة تصدره لسد حاجات المصانع والجيش .

وثانيها : أن مصر في عهده كانت تتمتع بدرجة عالية من القدرة على المساومة مع



المصدرين والمستوردين على السواء . حقا لم يكن أمام مصر مفر من الاعتماد على تصدير القطن الى أوروبا ولا من الاعتماد على استيراد الآلات والخبرة منها ، ولكنها كانت أيضا في وضع يسمح لها بالحصول على أفضل الشروط الممكنة لصادراتها ولوارداتها . كان الذى سمح لمصر بذلك هو ما طبقه محمد على من نظام الاحتكار . فكلنا يعرف أنه طبقا لهذا النظام أصبح محمد على هو البائع الوحيد للصادرات المصرية ، ولم يكن باستطاعة التجار الأجانب الوصول الى المزارعين المصريين لشراء منتجاتهم بأبخس الأسعار ، بل كانوا يواجهون مزادا فى الإسكندرية يتنافسون فيه على الشراء من الوالى . كان ما لا يقل عن ٤٠ ٪ من واردات مصر تمر أيضا بيد الوالى ، وكان بيده أيضا من الوسائل ما يجبر بها غيره من المستوردين على خفض وارداتهم وعلى شراء المنتجات المصرية التى تنتجها مصانعه .

كان الوجه الثالث من وجوه الاعتماد على النفس فى عهد محمد على هو أهمها على الإطلاق ، وهو الذى يهنا هنا بوجه خاص . فهذا الرجل الذى بنى المصانع ، وأقام الخزانات والسدود ، وأحدث ثورة فى التعليم ، وأرسل البعثات وأنشأ أقوى جيش فى المنطقة ، لم يسمح لنفسه قط بالتورط فى الديون . نعم ، كانت تمر بميزان المدفوعات فى عهده بعض سنوات العجز . ولكنه كان سرعان ما يعقبه فائض ، فاذا بمصر تحقق اكتفاء ذاتيا كاملا فى رأس المال ، لا يدخل اليها منه معونات أو قروض أو استثمار أجنبى ، ولا يخرج منه إلا ما يفى بالتزاماتها من دفع الجزية لاستانبول أو بعض الهدايا للسلطان .

كان فى السنوات الصعبة التى يحتاج فيها الى مزيد من المال لتمويل حملاته العسكرية يستغنى عن كل الواردات غير الضرورية، ثم يرغم التجار الأجانب على دفع قيمة مشترياته منه مقدما . يروى كراوشلى أن محمد على احتاج فى ١٨٢٣ احتياجا شديدا الى مزيد من المال لتمويل حملته الى سوريا . وتدفقت عليه العروض بتقديم القروض ، ولكن المقرضين الأجانب طالبوا بتخصيص إيرادات بعض المديرىات لضمان السداد ، الأمر الذى رفضه محمد على رفضا باتا ولم تتم الصفقة . وكان محمد على يعجز أحيانا عن دفع مرتبات موظفيه فيعطيههم بدلا منها سندات على الحكومة يقومون بخصمها لدى التجار أو بعض

المقرضين المحليين بسعر فائدة قد يصل أحيانا الى ١٥ ٪ أو ٢٠ ٪ « كان الوالى يمر إذن من حين لآخر ، وخلال بعض الظروف الصعبة ، بفترات يكون فيه مدينا بمبالغ كبيرة للتجار مقابل ما دفعوه مقدما ، أو لموظفيه مقابل مرتباتهم المتأخرة ، ولكن كان بمجرد أن يحل السلام ويمر بفترة رخاء سرعان ما يقوم بسداد ديونه ، وسرعان ما تمتلئ خزائنه من جديد خلال فترة لاتزيد على سنة أو سنتين . فى أثناء ذلك ، ورغم أنه كان دائم التطلع الى مشروعات ضخمة للتنمية وتقديم البلاد ، كان يتجنب دائما التورط فى مشروعات تفوق أعباؤها موارد البلاد المالية ، فاذا به يرحل عن العالم فى ١٨٤٩ دون أن تكون مصر مدينة لأحد بقرش واحد » .<sup>(١)</sup>

من المفيد أن نتأمل ، من خلال تجربة محمد على ، ما يقال اليوم كثيرا عن « التبعية » وعن « الاعتماد المتبادل » بين الدول . فحينما تثار قضية الديون الخارجية كثيرا ما نسمع من يقول أننا نعيش اليوم فى عالم لامعنى فيه للشكوى من التبعية ، فالدول كلها ، الغنية منها والفقيرة ، تعيش على « الاعتماد المتبادل » ولا يمكن لأى منها الاستغناء عن غيرها ، مهما بلغ رخاؤها وقوتها . فاليابان مثلا ، بكل ثروتها ، تعتمد فى حياتها على استيراد النفط ، والولايات المتحدة ، مع رخائها ، لا يمكن أن تعيش اذا أغلقت أسواق أوروبا الغربية واليابان فى وجه منتجاتها ، والعكس بالعكس . وهذا بالطبع صحيح ولكنه أيضا يروى نصف الحقيقة وليس الحقيقة كلها . فالعبرة فى درجة الاستقلال . كما رأينا من تجربة محمد على ، ليست بمدى استغناء الدولة عن التجارة الخارجية ، أو عن علاقاتها الاقتصادية بالعالم الخارجى ، وإنما بمدى ماتمتع به من قوة المساومة فى علاقاتها الخارجية . فخطر اغلاق السوق الأوربية أمام المنتجات الأمريكية يقابله خطر اغلاق السوق الأمريكية أمام المنتجات الأوربية ، والخطر الذى تواجهه اليابان من احتمال قطع البترول عنها من دول تخضع بدرجة أو بأخرى لمقتضيات السياسة الأمريكية ، يقابله الخطر الذى تواجهه الولايات المتحدة من احتمال اتخاذ إجراءات لاتقل خطورة من جانب الحكومة اليابانية . إنما تأتى التبعية حينما تضعف قدرة الدولة على المساومة بحيث لا يكون لديها أية وسيلة لدفع الخطر عنها إذا أرادت دولة أخرى



اخضاعها والتحكم في ارادتها . وهذا هو بالضبط ما نجح محمد علي في تجنبه .

والسؤال الآن : من أين توفرت لمحمد علي هذه الدرجة العالية من الاستقلال والاعتماد على النفس ؟ من السهل ، ومن الصحيح أيضا ، الحديث عن قوة إرادة الرجل وفطنته وبعد نظره ، ولكن من السهل أيضا المبالغة في دوره الشخصى والإفراط في الثناء عليه . لقد كانت مصر في عهد محمد علي ، كما كانت في عهد عبد الناصر ، على ما سنرى فيما بعد ، تعيش وسط ظروف دولية ملائمة للغاية . وهنا نجد المقارنة بين النصف الأول من القرن التاسع عشر ونصفه الثانى ، شبيهة أشد الشبه بالمقارنة بين فترة ازدهار الناصرية ( ٥٦ - ١٩٦٥ ) وفترة انحسارها منذ النصف الثانى من الستينات .

إن الذى يتحكم فى درجة اعتمادك على القروض ، ليس هو فقط مدى حاجتك الى الاقتراض ، أو مدى رعونتك أو حكمتك فى إدارة شئونك ، وإنما هو أيضا مدى استعداد غيرك لإقراضك ومدى تلهفه على توريطك فى الديون . وهنا نصادف انطباق القاعدة التى كثيرا ما نصادفها فى عالم الاقتصاد : « العرض يخلق الطلب » . ومعنى ذلك فيما نحن بصدده الآن أن تورطك فى الديون لا يتوقف فقط على مدى حاجتك اليها ، وإنما يتوقف أيضا على مدى حاجة غيرك لإقراضك ، وقد كان من حسن حظ محمد علي أنه كان يعيش فى عصر لم تكن قد بلغت فيه بعد حاجة المقرضين الأجانب للإقراض ما بلغته فى عهد سعيد أو اسماعيل .

لقد تولى محمد علي حكم مصر فى ١٨٠٥ ، ولكن أوروبا كانت لفترة السنوات العشر التالية منهوكة القوى فى حروب نابليون ، وفى العشرينات والثلاثينات من القرن الماضى كانت بريطانيا هى الدولة الوحيدة التى أتمت ثورتها الصناعية وتراكم لديها فائض من رأس المال . كان رأس المال البريطانى مازال أمامه فرص مغرية للاستثمار فى أوروبا ، التى كانت تمر بفترة نمو سريع فى أعقاب حروب نابليون ، وفى مزارع ومناجم الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية . ثم جاءت الأربعينات فوجد فائض رأس المال فرصا أخرى مجزية للاستثمار فى مد خطوط السكك الحديدية داخل بريطانيا نفسها حيث استوعبت

السكك الحديدية في تلك الفترة الجزء الأكبر من هذا الفائض . كان علينا إذن الانتظار حتى منتصف القرن قبل أن تبدأ استثمارات بريطانيا الخارجية في النمو بمعدل أكبر من معدل النمو في استثماراتها داخل حدودها ، وقبل أن تبدأ استثماراتها في أوروبا تتضاءل لحساب استثماراتها فيما وراء البحار<sup>(٢)</sup> ثم لحقت بها الاستثمارات الفرنسية والألمانية . أما الولايات المتحدة ، التي جاءت ثورتها الصناعية متأخرة بنحو نصف قرن عن بريطانيا ، ومرافقة بالتقريب للثورة الصناعية في فرنسا وألمانيا ، فكانت لاتزال تستورد كميات كبيرة من فائض رأس المال الأوربي التي أتت لتستغل فرص الاستثمار الهائلة التي أتاحها مد السكك الحديدية الى أطرافها المترامية في الجنوب والغرب .

مع انتصاف القرن التاسع عشر ودّع محمد علي العالم وترك مصر لولاية ضعاف يحار المرء فيما إذا كان تورط مصر في الديون في عهدهم كان بسبب هذا الضعف أم كان هذا الضعف شرطا أساسيا يتعين تحقيقه من أجل توريط مصر في الديون . أيا كان الأمر ، فإن شخصيات الولاية في أعقاب محمد علي جاءت منسجمة تمام الانسجام مع حاجة رأس المال الأوربي ، وإذا بالطلب يخلق العرض والعرض يخلق الطلب ، في دائرة جهنمية أودت باستقلال مصر الاقتصادي والسياسي معا .

## هوامش الفصل الأول :

1 - Crouchley, A.: The Economic Development of Modern Egypt, Longmans, London, 1938, pp, 105-6. .

2 - Condliffe, J.: The Commerce of Nations, N.Y., Norton, 1950, P 322 .



## الفصل الثانى

### سعيد باشا : ديون بلا تنمية

لا يقف المؤرخون الاقتصاديون عادة وقفة طويلة عند عباس الأول الذى انتقل بمصر من النصف الأول الى النصف الثانى من القرن الماضى ( ١٨٤٨ - ١٨٥٤ ) ، إذ لم تشهد مصر فى عهده من الأحداث الاقتصادية كثيراً مما يستحق الذكر ، فهم لا يكادون يذكرون له إلا إدخال أول خط للسكك الحديدية فى مصر ، وصل الاسكندرية بكفر الزيات . قد تكون ضالة أثره وقلة الأحداث فى عصره راجعين الى غرابة أطواره وانطوائه وقلة طموحه فضلا عن كراهيته للحضارة الأوربية وللأوربيين جملة ، فلجأ الى حماية نفسه من تملق قناصل أوروبا وتهديداتهم على السواء ، على حد تعبير مؤرخ بريطانى « باتباع سياسة محسوبة ومتعمدة هى أن يبتعد تماما عن أنظارهم » (١) . وقد يكون الأمر على العكس راجعا الى أن الأوربيين لم يكونوا مستعدين للاتقضاى على مصر بعد ، فلما تهيأوا لهذا الاتقضاى لم يعد الأمر يتحمل واليا بهذا الانطواء ولم تعد تفلح سياسة « الابتعاد تماما عن أنظارهم » ، وأصبح المطلوب واليا « منفتحا » يحسن الفرنسية ويجيد الإنفاق والاقتراض مثل سعيد أو اسماعيل .

هل لهذا التفسير علاقة بالفارق بين الطريقة التى انتهت بها حياة عباس ، وتلك التى انتهت بها حياة سعيد ؟ وهل له علاقة بالطريقة التى بدأت بها ولاية اسماعيل والطريقة التى انتهت بها ؟ إذ بينما انتهت حياة عباس بجريمة قتل غامضة لاتعرف على وجه اليقين

دوافعها (٢) ، ترك سعيد ليوت ميتة طبيعية . وبينما تولى اسماعيل العرش بدلا من أخيه الذى كان صاحب الحق فى العرش ومات بدوره فى ظروف لا تقل غموضا عن ظروف مقتل عباس (٣) استقبل الأورييون اسماعيل بالثناء واستمروا بمجدونه طالما ظل قادرا على الاقتراض وتسديد ديونه ، وانهاى عليه بالنقد والتجريح حتى نجحوا فى عزله بمجرد أن توقف عن الدفع .

لم يكن عباس الأول على دراية بـ بلغة أوربية واحدة ، ولم ير أوروبا قط فى حياته ، وطرد الموظفين الأورييين من خدمته ، ورفض أن يستع الى ديليسيبس وهو يعرض عليه مشروع حفر قناة السويس ، بل حاول محاولة يائسة أن يعيد الى مصر ضرورة من صور نظام الاحتكار الذى فرضه محمد على وأجبره الأورييون على التخلّى عنه . تأمل الفارق بين عباس الأول وهذه الصورة التى يرسمها مارلو لخليفته سعيد باشا التى يذكرنا بشدة بالسادات :

« كان فى أحواله العادية رجلا طيب المعشر متساهلا ، وإن كان يتعرض أحيانا لنوبات من العنف والغضب الشديد التى تستحيل تهدئتها . كان يكره الرذالة ، سواء صدرت من أحد أقربائه أو من بعض القناصل أو من الباب العالى أو من قناصى الفرص الباحثين عن الامتيازات ولكنه كان أيضا على استعداد دائما لإتفاق المال كوسيلة للخروج من مأزق .. لم يكن لديه لا الصبر ولا القدرة على أن يعكف على تفاصيل الإدارة والحكم .. كما أنه أزال كل حاجز يقوم بينه وبين أفواج الأورييين المتدفقين على بابه ، من قناصى الفرص والامتيازات والطفيليين الذين سرعان ما اكتظ بهم قصره .. لم يكن سعيد يفتقر الى الذكاء ، فقد كان فى معظم الأوقات واعيا لاغراض هؤلاء الذين أحاطوا به والتفوا من حوله . ولكنه كان أكثر جينا من أن يحاول التصدى لضغوط القناصل عليه وأشد كسلا وتقاعا من أن يرفض طلباتهم التى لا تستند الى أى أساس معقول ، كما كان له من طيب المعشر ومن التساهل ما يمنعه من إغضاب هؤلاء الذين تخصصوا فى التودد إليه (٤) » بينما يروى مؤرخ آخر عن سعيد أنه كثيرا ما كان يوقع ما يقدم اليه من

وثائق دون أن يقرأه ، بما في ذلك اتفاقية قناة السويس ، التي قدمها اليه ديليسبس ، بل وحتى دون أن يستشير مستشاريه القانونيين أو الماليين مرتكنا الى أن ديليسبس صديقه ولا يمكن أن يخدعه . (٥)

لم يمض وقت طويل على اعتلاء سعيد العرش ( ١٨٥٤ ) حتى بدأ يتورط في الديون . فبعد أقل من ثلاث سنوات من بداية حكمة بدأ يتأخر عن دفع مرتبات موظفيه وعن دفع الجزية للسلطان . لجأ سعيد في البداية الى الاقتراض من بعض البنوك الأوربية التي كانت قد أنشئت حديثا في الاسكندرية ، ثم استجاب لنصحية ديليسبس بأن يصدر أذونات على الخزانة ، تتراوح مددها بين ستة أشهر وثلاث سنوات ، ويتراوح سعر فائدتها بين ١٥ ٪ و ١٨ ٪ بينما كان السعر السائد على القروض التجارية لا يزيد على ٧ ٪ . كان سعيد أحيانا يستخدم هذه الأذونات في دفع مرتبات الموظفين ، ومن ثم كان يحدث أن يتجمع على أبواب وزارة المالية دائنو الموظفين من الخبازين والجزارين ومن اليهم ليطلبوا بقية الأذونات التي في أيديهم . (٦)

وإذ لم تكفه القروض المحلية وأذونات الخزانة لجأ سعيد في ١٨٦٠ لعقد أول قرض خارجي مع أحد المصارف الفرنسية ، ولكنه كان قرضا باسمه لاباسم الحكومة المصرية (٧) ، قيمته الرسمية ١,٢ مليون جنيه إسترليني وبسعر فائدة ٦ ٪ ولكن لم يتسلم سعيد من قيمة القرض ، بعد خصم العمولات والأتعاب والمصروفات إلا أقل من ثلاثة أرباعه ، وخصصت لضمانه حصيلة جمارك ميناء الاسكندرية . ومع هذا فلم يمض أكثر من عام حتى أصبحت خزائنه خاوية من جديد ، فلجأ في ١٨٦٢ الى عقد أول قرض خارجي تعقده الدولة المصرية في تاريخها الحديث ، قدمه لها مصرف أوبنهايم الألماني بمبلغ ٢,٥ مليون جنيه إسترليني بسعر فائدة ١١ ٪ ومضمونا بحصيلة ضريبة الأطيان على أراضي الدلتا . من هذا القرض أيضا لم يحصل سعيد ، بعد خصم العمولات والمصاريف إلا على ٨٤ ٪ من القيمة الاسمية . وكان عليه أن يدفع لسداده عبر ثلاثين عاما ، بعد إضافة الفوائد والرسوم السنوية ٨,٢ مليون جنيه ، أي نحو أربعة أمثال المبلغ الذي تسلمه بالفعل . (٨)



عندما مات سعيد في ١٨٦٣ ، كانت مصر إذن مدينة بنحو ٨ مليون جنيه إسترليني مستحقة السداد عبر ثلاثين عاما ، بالإضافة الى مليون آخر واجب الدفع عبر ثلاث سنوات ، وديون قصيرة الأجل تبلغ نحو ٩ مليون جنيه . كان إجمالي حجم الدين المصري إذن ، عائنا وثابتا ( أو قصير الأجل وطويله ) نحو ١٨ مليون جنيه عند وفاة سعيد ، أو ما يعادل نحو خمسة أمثال إيرادات الحكومة المصرية في السنة السابقة على وفاته .

من أين جاء هذا التورط المفاجيء في الديون ؟ من المؤكد أنه لا يمكن تفسيره بجهود سعيد في التنمية . فباستثناء بدء العمل في قناة السويس وقيامه بتطهير ترعة المحمودية ، واستكمال خط السكك الحديدية من كفر الزيات الى القاهرة ، ومد خط حديدى آخر بين القاهرة والسويس ، وكلها مشروعات تخدم التجارة الدولية أكثر مما تزيد القدرة الإنتاجية لبلده ، لا يجد المرء في سجل سعيد في تنمية الاقتصاد المصرى ما يستحق الذكر . ففي الصناعة لم يضاف سعيد مصنعا واحدا . وكانت مصر عندما تسلم حكمها تصدر ٢٩ ألف قنطار من السكر فتركها وهى تصدر أقل من نصف هذا القدر . وفي الزراعة لم يبذل أى جهد لتطوير نظام الري ، وكانت مساحة الأرض المزروعة عند وفاته أقل مما كانت قبل بداية حكمه . (١) أما إطلاق وصف « العصر الذهبى للفلاح » على عهده ، فلم يكن بسبب زيادة الانتاج الزراعى أو إنتاجية الفدان ، وإنما بسبب تخفيض عبء الضريبة على الفلاح ، على حساب إهمال مشروعات الري ، وبسبب إعطائه الفلاح حق التصرف فى الأرض التى يزرعها بالبيع والرهن والتوريث ، الأمر الذى فتح الباب أمام غزو الملكيات الزراعية الكبيرة على حساب الفلاح الصغير الذى كثيرا ما اضطر الى التنازل عن ملكيته لصالح المرابين من المصريين والأجانب .

وليس بالإمكان أيضا تفسير مديونية سعيد بزيادة الإتفاق على الحرب والجيش ، فلم يعرف عصره حروبا طويلة ولا توسيعا لرقعة بلاده ، بل خفض سعيد حجم جيشه وخفض مدة الخدمة العسكرية ليوجه المجندين لحفر قناة السويس ، وأصدر أوامره بالكف عن إصلاح سفن الأسطول وتكسير بعضها وبيع أخشابها . لم يشترك سعيد إلا فى

حربين لاناقة لمصر فى أى منها ولا جمل ، حرب القرم لمناصرة السلطان ، واللى انتهت على أى حال بعد استلامه الحكم بعامين ، وحرب المكسيك لمناصرة صديقه نابليون الثالث ، الذى أرسل إليها كتيبة صغيرة من السودانيين لقي معظمهم حتفه .

كان جل مشروعات سعيد فى التنمية ، إن لم تكن كلها ، بنصيحة الأجانب ولخدمتهم ، من حفر قناة السويس التى نعرف قصتها ، واللى أدى فتحها الى فقدان مصر لما كان يعود عليها من عوائد من مرور التجارة فى وسط الدلتا ، الى مد الخط الحديدى من القاهرة الى السويس ، الذى تم بإلحاح الحكومة الإنجليزية لتسهيل نقل جنودها الى الهند ولصالح الشركة البريطانية التى تبيع المعدات ، والذى سرعان ما أصبح عديم النفع بمجرد فتح قناة السويس وتم هجره نهائيا . وكذلك كان موقفه من التعليم ، فبينما كان يفتقد الإعانات على مدارس الراهبات الفرنسية وعلى مدرسة إيطالية بالاسكندرية ، كان يغلق مدرسة المهندسخانة ببولاق ثم يحولها الى مدرسة حرية ، ويغلق مدرسة الطب بقصر العيني فترة ويفتحها فترة ، ويلغى ديوان المدارس ( وزارة المعارف ) . ( ١٠ )

إن معظم مؤرخى عصر سعيد يميلون الى إلقاء المسؤولية عن توريط مصر فى الديون فى عهده الى « ما جبل عليه من سخاء وعدم التدقيق فى حسابه » والى كونه « ميتلافاً للنقود » ، على حد قول الرافعى « وكثرة نفقاته على قصوره ومعيشته الخاصة » ( ١١ ) . والكتب حافلة بذكر تبديده للنقود على أسرة فضية كهربائية بمناسبة زواج ابنه ، وعلى أوانى للشرب يصفها أحد الكتاب بأنها لا بد أن كانت ، من فرط ارتفاع سعرها ، أوانى سحرية تظل مملوءة على الدوام ( ١٢ ) ، وعلى استيراده نظارات معظمة بأحجام هائلة من باريس ، وتزيين أكتاف ضباطه بالفضة الخالصة ، ومده لخط حديدى بين الاسكندرية ومريوط لنزهاته الخاصة .. الخ . على أننا نلاحظ أن هذا الميل الى القاء اللوم على الوالى نفسه كان أشد وضوحا لدى من كانوا أقرب عهدا به ، وأنه كلما مر الزمن وبعد عهدنا بهذه الحقيقة كلما زاد الميل لدى المؤرخين الى رؤية مصر كجزء صغير من العالم ، بعلاقاته الاقتصادية والمالية المتشابكة . وإذا بهم يميلون أكثر فأكثر الى إهمال دور النزعات الشخصية والنفسية ، ويبدون اهتماما أكبر باتجاهات رأس المال الدولى والتطورات

الاقتصادية في العالم ، الأبعد غورا والأطول مدى . هكذا نجد مؤرخين اقتصاديين مثل كراوشلي ، الذي كان يكتب في الثلاثينات من هذا القرن ، ولهيطة ، الذي كان يكتب في الأربعينات ، لا يكادون يذكرون شيئا عن مسؤولية العوامل الخارجية في توريط مصر في الديون في عهد سعيد ، بينما نجد لاندز الذي كان يكتب في الخمسينات ، ومارلو الذي كتب في السبعينات يعلنان محور قصتهما المصالح المالية الأوربية الكامنة وراء محنة مصر الاقتصادية في ذلك العصر .

أم بكثير من شخصية سعيد وكونه « متلافا للنقود » حقيقة كالحقيقة الآتية : وهي أن الفائض السنوي في ميزان المدفوعات البريطاني ظل يتراوح بين ٥ و ٦ مليون جنيه خلال الربع الثاني من القرن التاسع عشر ، ثم قفز الى ٧,٦ مليون جنيه خلال الخمس سنوات السابقة على اعتلاء سعيد العرش ، ثم تضاعف الى أكثر من ثلاثة أمثاله خلال الخمس سنوات التالية ( ١٨٥٥ - ١٨٦٠ ) ( ١٣ ) . هذه الزيادة الكبيرة في الفائض الباحث عن فرص للاستثمار بالخارج يؤيدها ما بدأ يظهر من اعلانات في الجرائد البريطانية لإغراء أصحاب الأموال بفرص الربح المجزية المتاحة أمام الإقراض في بلاد كصر ، فنشرت إحدى الشركات البريطانية إعلانا في بريطانيا مؤداه أن « ميدان العمليات المالية ليس له حدود » وأن « المزارعين والتجار في مصر العليا والسودان يستطيعون أن يقترضوا بسعر ٤ ٪ و ٥ ٪ في الشهر » ( ١٤ ) .

كانت الفرصة التي تتيحها مصر لرأس المال الأوربي والتجار الأوربيين في عهد سعيد تتمثل في انفتاح مصر على العالم بعد زوال نظام الاحتكار الذي فرضه محمد علي ونمو الاقتصاد النقدي ، وما أصبح متاحا لهم من الاتصال مباشرة بالفلاحين دون وساطة الوالي . وسرعان ما بدأت البنوك الأوربية تفتح لها فروعا في مصر ، خاصة في الاسكندرية ، لتمويل التجارة الخارجية ورهونات الأراضي ولتقديم القروض للوالي الجديد . كان المرابون والأفاقون من الصيارفة والتجار قد بدأ يسيل لعابهم حتى قبل مقتل عباس الأول ، فاذا بهم بمجرد سماع خبر مقتله يتدفقون على مصر بأعداد هائلة كما



لو كانت مصر كاليفورنيا جديدة ، فدخل مصرفيا بين عامى ١٨٥٧ و ١٨٦١ ما يقرب من ٣٠ ألف أجنبي سنويا (١٥) .

يصف لاندز الاسكندرية في عهد سعيد بأنها كانت « مدينة قبيحة مليئة بالعش والمساكن الحفيرة ٠٠٠ وفى كل مكان توجد الرائحة الكريهة للقاذورات ومخلفات الانسان التى تكوم امام المنازل حتى تملأ الطريق ٠٠٠ إن الاسكندرية لم تكن بالمكان الذى يجذب الزائر الحساس القادم من دولة أكثر تحضرا ولكن الاسكندرية هى البلد الذى فيه المال، وقليلون هم الذين يرغبون في التضحية بحيوبهم بسبب ما تشمه أنفهم. لم يكن النجاح في الحصول على امتياز من الحكومة المصرية أو في عقد صفقة ما من نصيب الأرخص أو الأسرع في الانجاز أو الانسب في شروطه وإنما كان من نصيب من يعرف الوالى منذ الطفولة أو من نصيب التاجر الذى يتناول الطعام مع وزير الاشغال العمومية أو المقاول الذى ينام مع عشيقة الوزير ٠٠ أما بالنسبة للموظفين الصغار فقد كانت الرشاوي المكشوفة تؤدى نفس المهمة . (١٦)

في مناخ كهذا يكاد يستحيل على المرء أن يتصور والياً مهماً أوتى من بعد النظر وقوة الإرادة ، يستطيع الصمود أمام مختلف أساليب الضغط والإغراء والتهديد ، سواء كان تهديدا بسحب التمثيل القنصلى ، أو إثارة المتاعب للوالى لدى السلطان أو حتى بالتلويح بالهجوم العسكرى ، اللهم إلا اذا دفع الوالى حياته ثمنا لهذا الصمود . لم يكن سعيد في الواقع يشتري ما يحتاج اليه أو حتى ما يرغب فيه ، بل ما كان يفرض عليه شراؤه ، وكان يقترض لالتويل مشروع اقتنع بفائدته ، بل لشراء ما يحتاج البائع لتصرفه ، أو لملء جيوب المرابين بالفوائد ، أو لتمويل مشروع يعود على الأجانب بالربح . كان بدء اصدار سعيد لأذونات الخزانة بناء على نصيحة ديليسيس لكى يمكن سعيداً من الحصول على الأموال اللازمة للإتفاق على قناة السويس ، وكان عقده لأول قرض خارجى مع مصرف فرنسى بتأييد بل وتشجيع وزير الخارجية الفرنسية . (١٧) ثم تأتى بالطبع عمليات النهب من جانب قناصل الدول الأوربية . فاذا بقنصل بلجيكا يضطر سعيد

لدفع ٣ ملايين فرنك تعويضا له عن امتياز زعم أن محمد علي أعطاه له بكلمة شفوية منذ عشر سنوات لنقل البضائع الى خليج السويس ، وإذا بقنصل هولندا يضغط عليه ليحصل منه على امتياز بتشغيل قاطرات لجر حاملات البضائع في النيل ، على أن يكون لهذه الشركة احتكار هذا الحق ، فاذا ما احتج قناصل الدول الأخرى على حرمان رعاياهم من هذا الحق ، وجد سعيد نفسه مضطرا لدفع تعويض إما لرعايا هذه الدول المحتجة ، اذا أصر على اعطاء الامتياز للهولنديين ، أو للهولنديين إذا سحب منهم الامتياز . فاذا به يلجأ الى حل ثالث لا يقل سوءا ، وهو قيامه بشراء كافة أسهم الشركة الهولندية بسعر باهظ ثم يهجر المشروع بأكمله . (١٨)

لم يكن وضع مصر الاقتصادي خلال عهد سعيد ليضطرها قط الى الاستدانة ، بل كان لديها من فائض الإيرادات ما يكفي ، على حد تعبير القنصل الإنجليزي في ذلك الوقت «لتوظيف كل ماتحوزه من أيد عاملة ، ولو كانت هذه الإيرادات قد وجهت الى مشروعات مختارة بحكمة لاستطاعت مصر أن تلبي كل احتياجاتها» (١٩) . ولكن هذا الوالى الذى اعتلى عرش مصر فى عصر الأفاقين لم يكن فى وضع يسمح له بتوجيه إيرادات مصر الى « مشروعات مختارة بحكمة » ، بل كان المقصود هو العكس بالضبط .

## هوامش الفصل الثاني :

- 1 – Marlowe, J.: *Spoiling the Egyptians*, Andre Deutsch, London, 1974, p. 86.
- ٢ - انظر عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل - الجزء الأول - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ( ١٩٣٢ - ١٩٤٨ ) ، ص ١٩ - ٢٢ .
- ٣ - الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .
- ٤ - مارلو ، المرجع السابق ، ص ٨٧ .
- 5 – Kirk, G: *A Short History of the Middle East*, Methuen, London, p.82 .
- ٦ - محمد فهمي لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٤ ص ٢٤٠ .
- 7 – Owen, R.: *The Middle East in the World Economy, 1800 – 1914*, Methuen, London, 1981 p. 125 .
- ٨ - مارلو ، ص ٩٦ .
- 9 – Crouchley, A.: *The Economic Development of Modern Egypt*, Longmans, London, 1938, p. 259.
- ١٠ - الرافعي ، ص ٤٢ .
- ١١ - الرافعي ، ص ٦٦ .
- ١٢ - دافيد لاندز : بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم أنيس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٨٩ .
- ١٣ - لاندز ، ص ٥٧ - ٥٨ .
- ١٤ - لاندز ، ص ٨٠ .
- ١٥ - لاندز ، ص ٨١ .
- ١٦ - لاندز ، ص ٨٨ .
- ١٧ - مارلو ، ص ٩٤ .
- ١٨ - مارلو ، ص ٨٨ .
- ١٩ - مارلو ، ص ٨٩ .





## الفصل الثالث

### عصر اسماعيل : الاستدانة في عصر الرخاء

لا يمكن لأحد يعيش في الثمانينات من هذا القرن ، وقد شرع في قراءة تجربة مصر في التورط في الديون في عهد الخديو اسماعيل ، ألا يصاب بالدهشة إذ يرى أوجه الشبه الصارخة بين تجربة الستينات والسبعينات من القرن الماضي ، وتجربة السبعينات من القرن الحالي . إن التاريخ بالطبع لا يمكن أن يعيد نفسه بالضبط ، وهناك بالطبع من أوجه الاختلاف ما لا يمكن إنكاره أو التغاضي عنه ، ولكن مامعنى الكلام عن « دروس التاريخ » « والإفادة من تجارب الماضي » بل ما فائدة قراءة التاريخ أصلاً إن لم يكن هناك بعض الصدق في القول بأن التاريخ يعيد نفسه ؟

أنظر أولاً الى تغير لهجة المعلقين الغربيين والصحافة الأوربية والأمريكية في الحديث عن السادات ، أثناء حياته وبعد مقتله ، واستعدادهم المدهش للتغاضي عن أخطائه وتقائصه طالما كان يمشى في ركاب الغرب ويحقق مآربه ، ثم استعدادهم المدهش أيضاً للحديث عن تقائصه بعد أن بدا وكأنه قد حقق المطلوب منه وأدى مهمته . هكذا كان تغير موقف الأوربيين من اسماعيل ، فقد كألوا له الثناء طالما كان قادراً على الاستدانة والشراء وتسديد القروض ، ووصفوه بالحاكم العظيم البالغ الاستنارة والنشاط حق وهو يطبق نظام السخرة لتنفيذ مشروعاته ، أو وهو يعرض الفلاحين للموت جوعاً تحت وطأة ضرائبه ، بل عمل القناصل الأوربيون على الحصول له على قسط أكبر من الاستقلال

عن السلطان العثماني في إدارة مصر ، كانوا قد بخلوا به على محمد على نفسه . على أنه ما أن فرغت جعبته وظهر عجزه عن سداد ديونه وأبدى مقاومة لما أرادوا فرضه من مشروعات التسوية ، حتى بدأوا يوجهون إليه سهام النقد والسباب ، وإذا بالجرائد الأوربية تتحدث فجأة عن استبداده وظلمه ، ووحشيته في معاملة عشيقاته ، ویتهمونه بترتيب موت أخيه غرقا ليستولى على العرش .

أو فلتنظر الى تورط مصر في الاستدانة في السبعينات من القرن الحالى ، فى وقت لم تعرف مصر مثله ، قبله أو بعده ، من حيث تدفق العملات الأجنبية عليها من مختلف المصادر ، ومن حيث ارتفاع معدل نمو الدخل ، ومن حيث القدرة على الاستغناء عن القروض بل وتسديد ما سبق اقتراضه ، على النحو الذى سنتناوله تفصيلا فيما بعد ، وقارن ذلك ببداية تورط اسماعيل فى الديون فى ظل رخاء لم تكن مصر قد عرفت مثله لعشرات من السنين ، وفى ظروف هى أبعد ما تكون عن ظروف العوز والحاجة الى الاستدانة .

كانت الحرب الأهلية الأمريكية ( ٦١ - ١٨٦٤ ) قد بدأت قبل تولي اسماعيل العرش بنحو عامين وترتب عليها انخفاض شديد فى المعروض من القطن الأمريكى ، ومن ثم زيادة الطلب بشدة على القطن المصرى فارتفع سعر القطن المصرى بنحو ١٠٠ ٪ فى السنتين الأوليين من حكمه ( ٦٣ - ١٨٦٥ ) ، وزاد حجم الصادرات بنفس النسبة ، ومن ثم زادت قيمة صادرات القطن المصرى خلال هاتين السنتين الى أكثر من ثلاثة أمثالها ( من ٢٧ مليون ريال الى ٩٠ مليوناً ) (١) ، ومع ذلك لجأ اسماعيل إلى الاستدانة حتى خلال هذين العامين فعقد قرضاً خارجياً بمبلغ ٥,٧ مليون جنيه فى ١٨٦٤ وآخر بمبلغ ٣,٤ مليون فى السنة التالية .

كان اسماعيل قد ورث بالطبع تركة سعيد من الديون ، كما ورث عنه أخطاء أخرى لم يكن من الممكن التخلص منها إلا بالمزيد من الإنفاق ، كما ورث السادات من عبد الناصر بعض الديون وبعض الأخطاء التى احتاج تصحيحها الى تحمل أعباء مالية ، كما



سيأتى بيانه فى حينه . ولكن الأمر فى الحالتين لم يكن قط مما يستعصى على الخزانة المصرية مواجهته ، ولم يكن قط مما يفرض على مصر التورط فى مزيد من الديون لو ووجهت الأمور بحكمة ، بل وأهم من ذلك ، لو لم يتعرض الحاكم الجديد لإغراء الأجانب له بالاستدانة .

كان سعيد قد ترك لمصر ديونا قدرها كما رأينا نحو ١٨ مليوناً من الجنيهات ، كما أنه كان قد ورط مصر فى شرطين بالغى القسوة وردا فى امتياز شركة قناة السويس وأراد اسماعيل التخلص منها : أحدهما شرط توفير عمال السخرة فى حفر القناة وفى حفر ترعة تزود منطقة القناة بالمياه العذبة ، الأمر الذى كان من شأنه سحب نحو ٦٠ ألف عامل من الزراعة ، والثانى هو التنازل لشركة القناة عن الأراضى المتاخمة لقناة المياه العذبة وتستخدم هذه القناة فى ريها . وكان على اسماعيل تعويض الشركة عن إلغاء هذين الشرطين بمبلغ ٤ ملايين من الجنيهات ، طبقاً لقرار التحكيم الذى قضى به الأمبراطور نابليون الثالث . ولكن علينا أن نلاحظ أن الجزء الأكبر من الديون التى تركها سعيد ، والتعويضات التى تحمل بها اسماعيل ، كان مستحق الدفع عبر فترة ممتدة من الزمن . فكان نحو نصف ديون سعيد مستحق الدفع عبر ثلاثين عاماً ، والتعويضات المستحقة لشركة القناة كانت مستحقة الدفع بأقساط سنوية عبر ستة عشر عاماً . كان القسط السنوى الواجب الدفع من هذين الدينين لا يزيد على نحو نصف مليون من الجنيهات ، أى على ما لا يزيد على ٩ ٪ من إيرادات الحكومة السنوية فى السنوات الأربع الأولى من عهد اسماعيل ، وأقل من ٧ ٪ من متوسط إيراداتها السنوية حتى نهاية عهده . أما الجزء الباقى من الديون ، وقدره نحو عشرة ملايين من الجنيهات ، ويشمل ديون سعيد قصيرة الأجل ، فقد كان يكفى لسدادها كلها تخفيض الاتفاق الحكومى بأقل من ٢٠ ٪ خلال الخمس سنوات الأولى من حكم اسماعيل . (٢)

ولكن اسماعيل ، كما يعرف الجميع ، لم يفعل هذا ، كما لم يفعل السادات ذلك فيما بعد ، بل زاد الاتفاق بدلاً من أن يضغطه ، وإذا بنا نجد ، بعد ثلاثة عشر عاماً من حكمه أى فى ١٨٧٦ ، وهى السنة التى خرجت إدارة المالية المصرية عن سيطرته وأصبحت فى

يد المراقبين الماليين من الأجانب ، أن ديون مصر الخارجية ( بما في ذلك ديون الخديو الخاصة ) قد بلغت نحو ٩١ مليون جنيه<sup>(٢)</sup> ، يبلغ حجم خدماتها السنوية ( أى حجم الأقساط السنوية والفوائد ) أكثر من ستة ملايين جنيه ، أو ما يمثل نحو ٨٠ ٪ من إجمالى إيرادات الدولة فى تلك السنة<sup>(٤)</sup> ، وذلك بالمقارنة بعبء خدمة الديون فى آخر عهد سعيد الذى لم يزد على ٢٦٠ ألف جنيه أو ما يمثل أقل من ٥ ٪ من إجمالى إيرادات الدولة فى ١٨٦٢<sup>(٥)</sup> .

مما يلفت النظر بشدة أيضا ، أوجه الشبه بين نمط التنمية فى عهد اسماعيل وغطها فى عهد السادات . ففى كلا الحالين كان جل الاهتمام منصبا على مشروعات البنية الأساسية دون إحداث أى تغير يذكر فى هيكل الإقتصاد المصرى لصالح التصنيع . ومع ذلك فمن الخطأ التقليل من شأن ما تم فى عصر اسماعيل من تنمية لهذه البنية الأساسية ، ولاشك عندى فى أن المقارنة بين ما أضافه اسماعيل وما أضافه السادات فى هذا المجال ، بالنسبة لما ورثه كل منهما عن سلفه ، هى فى صالح اسماعيل .

إن ما يذكر به عهد اسماعيل عادة من بناء القصور الشاخرة وإقامة دار فخمة للأوبرا وتوسيع الشوارع والميادين وتجميل القاهرة ، ليس فى الحقيقة أهم ما أضافه الرجل من عمران . فقد أضاف اسماعيل الى شبكة الري ما لا يقل عن ٨٤٠٠ من الأميال من الترعة وقنوات الري الجديدة ، فزادت المساحة الزراعية فى عهده بنحو ٧٥٠ ألف فدان بعد أن ظلت ثابتة تقريبا فى العشر سنوات السابقة على حكمه . كذلك أضاف اسماعيل ٩١٠ ميلا من السكك الحديدية ربطت بين كافة مدن الدلتا الأساسية ووصلت الى أسيوط والفيوم ، وبنى ٤٣٠ جسرا ومد ٥٢٠٠ ميلا من خطوط التلغراف ، وأصلح ووسع ميناء الإسكندرية ، وأضاف ١٥ قنارا على البحرين المتوسط والأحمر . كان اسماعيل قد ورث عن سعيد ١٨٥ مدرسة من المدارس الحديثة فأصبح عددها عندما ترك الحكم ٤٨١٧ مدرسة . أما فى مجال التصنيع فتكاد تقتصر مساهمة عصر اسماعيل على التوسع الكبير فى مصانع السكر وفيما عدا ذلك لانكاد نجد ما يذكر لاسماعيل إلا أنه أعاد فتح بعض مصانع

النسيج والطرايش والأسلحة التي كان قد أنشأها محمد علي وأغلقت في عهد عباس .

فلنلاحظ أيضا ما شهده عصر إسماعيل مثلما شهد عصر السادات ، من تغير واضح في أنماط الاستهلاك والزيادة الواضحة في الاعتماد على الاستيراد لتلبية حاجات هذه الأنماط الاستهلاكية الجديدة . كانت القوة المحركة لهذا التغير هي في الأساس تزايد عدد الأجانب المقيمين في مصر ، الذي بلغ في نهاية عهد إسماعيل نحو ستة أمثال عددهم في ١٨٣٦ ، وتزايد عدد حديثي الثراء من المصريين الذين بدأوا يقطنون الأحياء الأوربية في القاهرة والاسكندرية ، ويقلدون الأجانب في نمط معيشتهم ونوع مساكنهم ، ويستوردون مثلهم معظم حاجياتهم من الخارج ، بما في ذلك مواد البناء ، بل وأحيانا قطع الحجارة التي ترصف بها شوارعهم . (٦)

لا يمكن مع هذا ، تفسير تورط مصر في الديون في عصر إسماعيل بما أنفق على مشروعات البنية الأساسية أو مشروعات التنمية عموما ، وسوف نرى نفس الملاحظة فيما يتعلق بعصر السادات أيضا . إن كراوشلي يقدر ما أنفق في عصر إسماعيل على المشروعات العامة ، من قنوات الري والجسور والسكك الحديدية وخطوط التلغراف ، الى توسيع الموانئ وإنشاء مصانع السكر ، بنحو ٣٩ مليونا من الجنيهات (٧) ، أو نحو ٥١ مليونا اذا أضفنا ما كان على إسماعيل دفعه لمواجهة التزامات مصر قبل شركة قناة السويس ، ولكن بعد أن نخضم من قيمة هذه الالتزامات ما حصل عليه إسماعيل من قيمة بيع أسهم مصر في شركة القناة . من الممكن إذن أن نعتبر هذا المبلغ ( ٥١ مليون جنيه ) هو بالتقريب قيمة ما أنفق في عصر إسماعيل على مشروعات التنمية . ولكن ديون مصر الخارجية زادت في عهده كما رأينا ، بنحو ٧٣ مليونا ، هناك إذن ما لا يقل عن ٢٢ مليونا من الجنيهات أو نحو ٣٠٪ مما أضافه إسماعيل الى ديون مصر الخارجية ، مما لم تستفد منه التنمية في مصر ، حتى بفرض أن كل ما أنفق بالفعل على مشروعات التنمية كان يمثل قيمة الزيادة الحقيقية في رأس المال القومي ، وهو فرض بعيد عن الحقيقة بسبب خضوع إسماعيل لمختلف أنواع الغش والتدليس فيما عقده من صفقات لاستيراد المعدات والتجهيزات . يضاف الى ذلك

بالطبع ما تحقق من زيادة في إيرادات مصر الذاتية خلال حكم اسماعيل ولم يوجه الى مشروعات التنمية . لقد كان المتوسط السنوى لإيرادات الدولة في عصر اسماعيل نحو ٦,٧ مليون جنيه ، أو ما يمثل نحو ٢٩٠ ٪ من المتوسط السنوى لإيراداتها في عصر سعيد ( ٢,٣ مليون جنيه ) . هذه الزيادة في الإيرادات الذاتية للدولة يجب أن تضاف الى ما يمكن اعتباره تبديدا في غير أغراض التنمية .

من السهل أن نفسر هذا التبديد للموارد ، الذاتية والخارجية ، بصفات اسماعيل الشخصية ، من ميل طبيعى الى البذخ ، سواء في إنفاقه على نفسه وحاشيته أو في ضيافته للأجانب ، ومن رغبة لاتقاوم في كسب رضا ومودة الأوربيين ، وفي تحويل مصر الى « قطعة من أوربا » . ولكن الأقرب الى الحقيقة هو أن الجزء الأكبر من ذلك الفارق بين ما أنفقه اسماعيل على مشروعات التنمية وبين قيمة الزيادة في ديون مصر الخارجية في عهده ، لم يتسلمه اسماعيل في الواقع أصلا . بعبارة أخرى ، إن حجم التبديد الاستهلاكي الذى يرتبط عادة باسم اسماعيل ، إنما يبدو ضخما حقا اذا قارنا بين ما أنفقه على التنمية وما أضافه من ديون ، ولكنه يظهر لنا في الحقيقة أقل من ذلك بكثير إذا قارنا بين ما أنفقه على التنمية وما استلمه بالفعل من المقرضين ، بعد خصم مختلف أنواع السمسرة والعمولات والمصاريف التى كان المقرضون الأجانب يقطعونها ابتداء من القيمة الاسمية للقروض . فطبقا للأرقام التى يوردها أوين ، كانت القيمة الاسمية للقروض الخارجية التى عقدت في الفترة الممتدة بين ١٨٦٢ ( وهى آخر سنة من حكم سعيد ) و ١٨٧٣ ، هى ٦٨,٥ مليوناً من الجنيهات ، لم يتسلم منها سعيد واسماعيل إلا ٤٦,٦ مليوناً ، أى ما يقل بنحو ٢٢ مليوناً عن القيمة الاسمية <sup>(٨)</sup> . كذلك فإنه طبقا للأرقام التى يوردها مارلو عن قروض اسماعيل وحده فيما بين سنة اعتلائه للعرش ( ١٨٦٣ ) وسنة ١٨٧٦ ، كانت القيمة الاسمية للقروض الخارجية طويلة الأجل التى عقدها اسماعيل هى ٥٣ مليون جنيه ، يتسلم منها بالفعل إلا ٣٢ مليوناً ، أى ما يقل عن القيمة الاسمية بمقدار ٢١ مليون جنيه <sup>(٩)</sup> ، وهو ما يكاد يعادل بالضبط ما اعتبرناه المبلغ « المبدد » من قروض اسماعيل الخارجية . لم تكن خطيئة اسماعيل الأساسية إذن هى « التبديد » بقدر ما كانت هى



محض اللجوء الى الاستدانة في ظل الشروط القاسية التي كانت تقدم بها القروض . ولكن هذه الخطيئة من السهل أيضا تفسيرها بما سبق أن ذكرناه من قبل من أنه فيما يتعلق بالإقراض والاقتراض يبدو أن ما يحدث هو أن « العرض يخلق الطلب » أكثر مما يحدث العكس ، أي أن تورط المدين في الاستدانة قد لا يرجع الى حاجته الى الاقتراض بقدر ما يرجع الى حاجة الدائن الى الاقتراض .

لم يكن من قبيل المصادفة أن يكون تورط مصر في الديون مصاحبا لتورط الدولة العثمانية فيها ، كما حدث بعد ذلك في السبعينات من القرن العشرين ، حيث كان تورط مصر في الديون جزءا من ظاهرة دولية عامة ، أو أن يأتي إفلاس اسماعيل في ١٨٧٦ بعد سنة واحدة من إفلاس الباب العالي . وإنما جاء تورط الاثنين وإفلاسهما استجابة في الأساس ، لا لميل كل منهما الى التبذير وتبديد الأموال ، وإنما لشدة حاجة أوروبا الى الإقراض .

كان هناك أولا تزايد أهمية التجارة الخارجية بصفة عامة بالنسبة للاقتصاد الأوربي منذ منتصف القرن ، وتزايد أهمية منطقة الشرق الأوسط في هذه التجارة ، ومن ثم تزايد الحاجة الى دفع المزيد من رؤوس الأموال الأوربية لتمويل هذه التجارة من ناحية ، وتمويل مشروعات البنية الأساسية التي تخدمها ، من مد السكك الحديدية الى توسيع الموانئ الى إنشاء خطوط التلغراف .. الخ .

يذكر أوين أن العقدين السادس والسابع من القرن الماضي شهدا معدلا للنمو الإقتصادي في بريطانيا وفرنسا غير معهود في تاريخ الدولتين ، مما انعكس في حجم تجارتها الخارجية . ففي بريطانيا تضاعف حجم الصادرات فيما بين ١٨٤٨ و ١٨٥٧ ثم تضاعف مرة أخرى خلال الأثنى عشرة سنة التالية ، كما زادت الواردات والصادرات الفرنسية بما يقرب من ١٠٠ ٪ فيما بين ١٨٥٢ و ١٨٦٠ ، وصاحب ذلك زيادة كبيرة أيضا في حجم التجارة بين كلتي الدولتين من ناحية وبين مصر وتركيا من ناحية أخرى . (١٠)

كانت هناك أيضا الزيادة الكبيرة في حجم رؤوس الأموال الجاهزة للاستثمار

الخارجى ، وما سحب ذلك من نو المؤسسات المصرفية الأوربية التى قامت لتعبئة هذه المدخرات وتوجيهها الى الخارج ، فى وقت كانت قد انتهت فيه فرص الاستثمار فى مد السكك الحديدية فى داخل بريطانيا وفرنسا ، وبدأت تنضب فرص الاستثمار المجرى الأخرى فى كلتى الدولتين كما سبق لنا أن أشرنا .

وأخيرا كان هناك محض التنافس بين الدول الأوربية على كسب موطأ قدم لها فيما وراء البحار وتدعيم وجودها الاقتصادى والسياسى ، وخشية كل منها أن تسبقها غيرها فى توسيع دائرة نفوذها . كان الشكل المفضل من أشكال الاستثمار الخارجى فى ذلك الوقت هو تقديم القروض للحكومات . ففضلا عن امكانية الحصول من الوالى على عائد مجز ، وما يمكن الحصول عليه من ضمانات وعمولات ، كانت قدرة الوالى على استيعاب القروض كالبالوعة التى تتسرب منها المياه بلا نهاية ، وكان من أسهل الأمور إخضاعه لمختلف أنواع الاغراء والتهديد ، وإذا لزم الأمر استبدال غيره به .

لا أعتقد أن من المفيد الاطالة هنا فى تتبع الخطوات التى أدت بها الديون الى فقدان مصر لاستقلالها الاقتصادى والسياسى فى أواخر عهد اسماعيل ، فالقصة معروفة ومشهورة . وإنما يكفى فقط أن نروى بسرعة الملامح الرئيسية للتطورات التى صاحبت أزمة الديون فى أواخر السبعينات من القرن الماضى ، لكى نلفت النظر الى أوجه الشبه بينها وبين التطورات التى حدثت فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الحالى .

لقد بدأ التدخل الأجنبى بقبول الخديو اسماعيل تحت وطأة الديون ، أن يضع تحت تصرف « الخبير » البريطانى كيف فى ١٨٧٥ ، ما يريد جمعه من معلومات عن إيرادات مصر ومصرفاتها ، بشرط ألا يعنى ذلك ، على حد تعبير المذكرات الرسمية المتبادلة حينئذ « أى تدخل أو عدوان على السيادة المصرية » ! ثم اضطر اسماعيل فى السنة التالية ( ١٨٨٦ ) الى قبول إنشاء صندوق الدين المكون من مراقبين أوروبيين يمثلون أهم الدول الدائنة تكون مهمتهم تسلم وتوزيع ما تضعه الحكومة تحت تصرفهم من إيرادات بغرض تسديد الديون ، والى أن يقبل فى نفس السنة شروط التسوية التى فرضها ممثلا الدائنين

( جوشين الانجليزى وجوير الفرنسى ) بإعادة جدولة الديون ، على نحو يشبه ما يجرى فيما نسميه الآن نادى باريس . على أن كل هذا ، ما كان ليكفى لطمأنة الدائنين ، ما لم يصحبه الاطمئنان على تنظيم إيرادات وتدفقات الحكومة المصرية ، بما يوفر فائضا كافيا لخدمة الديون ، مما أدى إلى تكوين لجنة التحقيق فى ١٨٧٨ ، التى تذكر توصياتها بما يطلبه صندوق النقد الدولى فى وقتنا الراهن ، تحت مسميات مختلفة ، كاصلاح المسار الاقتصادى ، أو إجراءات التصحيح والتكيف ، أو ترشيد السياسة الاقتصادية .. الخ .

يقول مارلو فى وصف هذه الفترة التى انقضت بين قبول اسماعيل لشروط التسوية أو إعادة الجدولة ، فى نوفمبر ١٨٧٦ ، وبين تشكيل لجنة التحقيق فى مارس ١٨٧٨ :

« كان هناك ميل متزايد لدى دائنى مصر الى الإعتقاد بأن شيئا ما ، يتعين عمله لضمان السيطرة على تصرفات الخديو .. وحاول إسماعيل أن يستخدم فى المعركة الدائرة بينه وبين الدائنين كل وسيلة كان بإمكانه استخدامها ، مهما كانت المحاولة يائسة ، كالأعتقاد مثلاً على أن الحكومة البريطانية قد لاتهمها مصلحة الدائنين بقدر ما تهمها مصلحتها الاستراتيجية فى مصر باعتبارها واقعة على طريق إنجلترا الى الهند .. أو مساهمته وانصياعه لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بمصالحها فى البحر الأحمر وأفريقيا الوسطى .. أو محاولته الحصول على مساعدة بعض الشخصيات الأوربية البارزة التى كانت تبدى تعاطفاً معه .. بل وحاول أن يستغل عاطفة الوطنية المصرية الوليدة والشعور الدينى لإثارة غضب المصريين على طريقة الأوربيين فى ابتزازه .. ولكن اضطر اسماعيل للخضوع التام والاستسلام فى النهاية ، كما حدث بالضبط فى قبوله لتسوية جوشين وجوير ، نتيجة لاتفاق الحكومتين البريطانية والفرنسية على اتخاذ مسلك واحد ازاءه . » (١١)

أما محاولة اسماعيل الأخيرة لاستعادة سيطرته ، فقد كلفته عرشه . فإذ تجرأ اسماعيل على عزل مجلس الوزراء الذى فرضه عليه الأوروبيون واستدعى شريف باشا لتشكيل وزارة مصرية خالصة ، وإذا حاول أن يطبق مشروعه الخاص للإصلاح المالى وتجاهل

المشروع الذى أعدته لجنة التحقيق ، أرسلت الحكومتان البريطانية والفرنسية مذكرتين متطابقتين تحملان الخديو مسؤولية ما صنع ، وتعتبر محاولته « للتصرف فى شئون الدين المصرى وفق تصوره الخاص » من قبيل « الاعتداء المباشر والصريح على الاتفاقات الدولية » (١٢) وسرعان ما سعت الحكومتان لدى الباب العالى لعزله ، وهو ماتم بالفعل فى ٢٦ يونيه ١٨٧٩ ، ولم يكن قد انقضت بعد عشرة أسابيع على قيام اسماعيل بطرد الوزارة الأوربية .

لايجوز مع ذلك أن نختم قصة الديون فى عهد اسماعيل دون أن نأتى على ذكر قصة اسماعيل المفتش ، ذلك اللغز الذى يكتنفه الغموض ويختلف حوله الرأى . كان اسماعيل صديق ، الذى اشتهر باسماعيل المفتش ، صديقا لإسماعيل منذ الطفولة وأخاه فى الرضاعة ، ومديرا لمزارعه ، قبل أن يعينه اسماعيل وزيرا للمالية فى ١٨٦٨ . ولكنه قتل فى ظروف غريبة فى ١٨٧٦ ، وهى نفس السنة التى أنشئ فيها صندوق الدين ، والتى جاء فيها جوشين وجوير الى مصر كممثلين للدائنين الأوربيين ، وأجبرا الخديو على وضع إيرادات مصر من السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت السيطرة الأجنبية كضمان لتسديد ديونه . فى نفس هذه السنة كان اسماعيل المفتش قد أجبر أيضا على الاستقالة كوزير للمالية بناء على إلحاح جوشين الذى يصفه الرافعى بأنه كان « وزيرا سابقا فى الوزارة الانجليزية ، ثم عاد الى الوزارة فى سنة ١٨٨٧ ، وهو ابن المالى جوشين أحد أصحاب بنك فرهنج وجوشين بإنجلترا وهو البنك الذى أقرض مصر قروضها الأولى » (١٣) ثم أعلن رسميا عن وفاة اسماعيل المفتش بعد استقالته بيضعة أسابيع .

هناك ثلاثة مواقف مختلفة على الأقل فى تقييم اسماعيل المفتش وتفسير مقتله . هناك أولا رواية الرافعى البالغة القسوة والتى يصب فيها جام غضبه على اسماعيل المفتش ويصفه بأنه كان هو نفسه « من الكوارث التى حلت بمصر فى عهد اسماعيل » وأن سنوات توليه لوزارة المالية « هى التى جرّت الخراب المالى على البلاد ( وأنها ) أتت فى فترة فى تاريخ مصر المالى » ، ويقول إنه « أثرى إثراء فاحشا ، وقلّد موله فى عيشة البذخ



والإسراف والاستكثار من القصور والأماكن والجواري والحظايا ، وإليه يرجع السبب في استدانة الحكومة نحو ثمانية ملايين جنيه ضاع معظمها سدى . ويميل الرافعى الى أن الخديو اسماعيل هو الذى أمر بقتله خوفاً من أن يكشف أسرار الخديو وبذخه وإسرافه ومن أن يشرك الخديو معه فى المسئولية عن تبديد أموال الدولة ، « فعهد الخديو الى اتباعه بقتله فقتلوه وألقوا جثته فى النيل » ( ١٤ )

ولا تختلف رواية الرافعى كثيراً ، سواء فى تفاصيل مقتل المفتش أو فى إلقاء المسئولية فى قتله على الخديو اسماعيل ، عن رواية ويلفرد بلنت فى كتابه الشهير « التاريخ السرى للاحتلال الانجليزى لمصر » ( ١٥ ) . ولكننا نجد موقفاً مختلفاً بعض الشيء عند مارلو الذى يصف اسماعيل المفتش بالكفاءة والإخلاص التام للخديو ، وإن كان قد « كرس هذه الصفات الشخصية لامتناع أكبر قدر ممكن من المال من الشعب المصرى ، ونجح فى ذلك أكثر من اللازم .. وأثرى هو نفسه ثراءً كبيراً » . ويذكر مارلو أيضاً أن اسماعيل المفتش هو الذى كان يحرض اسماعيل على رفض اقتراحات جوشين وجوير الخاصة بتسوية الديون وتخصيص إيرادات السكك الحديدية لخدمتها ، ويرجح مارلو وجود اتفاق ضمني بين الخديو وبين جوشين وجوير للتخلص من اسماعيل المفتش كطريقة للوصول الى تسوية مع الدائنين الأوربيين وكسب رضا الحكومتين البريطانيتين والفرنسية . ( ١٦ )

على أننا نجد موقفاً ثالثاً ومختلفاً الى حد كبير عن الموقفين المتقدمين لدى رودشتين مؤلف كتاب « خراب مصر » حيث يبدو الكاتب شديد التعاطف مع اسماعيل المفتش بحيث يكاد يجعله بطلاً قومياً ، فيصوره فى صورة الرجل الوطنى الذى رفض التدخل الأوروبى فى شئون مصر وحاول مقاومته ، ويصور مقتله على أنه الثمن الذى دفعه الرجل لهذه المقاومة ، ويجعل الدائنين الأوربيين المسئولين الأساسيين ، إن لم يكونوا المسئولين الوحيدين عن قتله . يرفض رودشتين الصورة لى رسمها المعلقون الأوربيون لاسماعيل المفتش على أساس أنهم كلهم « من أصدقاء المستر جوشين وحملة السندات » ، حيث ص . روا المفتش « كمثل للبasha الشرقى ، فقالوا إنه كان رجلاً فاقد الضمير ، غليظ القلب ، خائناً

ومتعصبا « مجرد أنه كان » يقف بينهم وبين تحقيق أغراضهم الحقيرة . والحقيقة في نظر روزشتين أن موقف المفتش « كان هو الموقف الصائب من جميع الوجوه . كان يقول انه اذا وصل الأمر الى اتفاق مع الدائنين ، فإن منتهى السفاهة أن يكون أساس الاتفاق تحميل مصر بسعر فائدة قدره ٧ ٪ في حين أن ٥ ٪ هو أقصى سعر تستطيع مصر دفعه دون أن تجر على نفسها الخراب ، وأما الرضا بوضع رقابة على المالية المصرية ، التي ليست في الواقع إلا رقابة على الإدارة المصرية كلها ، فقد كان في رأيه لايعنى إلا تسليم البلد للأجانب ، وهو أمر لا يختلف عن الخيانة العظمى في شيء » (١٧). أما مقتل اسماعيل المفتش فيرى روزشتين أنه « اذا لم يكن قد تم بناء على التحريض المباشر من جانب الدائنين الأوربيين وممثليهم في مصر ، فهو قد تم على الأقل نتيجة قسوتهم المفرطة في الضغط على الخديو الى حد اضطراره لقتله » . ويستند روزشتين في ذلك الى مقاومة المفتش للتسوية التي كان الدائنون يريدون فرضها على الخديو ، واعتبارهم التخلص منه « مسألة حياة أو موت » ، والى ما كانت تنشره جريدة التايمز البريطانية من اعتبار المفتش « العدو الأول للإصلاح » وابتهاجها الشديد بسقوطه ، والرواج المفاجيء الذي أصاب بورصة الاسكندرية بمجرد أن ترددت اشاعة سقوطه ، والى خطاب القنصل الانجليزى لحكومته بمجرد حدوث مقتله حيث قال إنه « قد قوى الامل كثيرا في نجاح بعثة جوشين وجوير عقب سقوط ناظر المالية السابق » ، والى أنه لم يمض اسبوع واحد على مقتله حتى أعلن اسماعيل قبوله لمشروع جوشين وجوير للتسوية . ويرفض روزشتين رواية بلنت عن مقتل اسماعيل المفتش على أساس أن بلنت قد استقاها مباشرة من السير ريفرز ويلسن ، وهو البريطانى الذى تولى وزارة المالية في مصر بعد سقوط المفتش ، والذى رأس لجنة التحقيق التى جاءت الى مصر لفرض إرادة الدائنين ، ومن ثم فلهذه مصلحة أكيدة في اخفاء الحقيقة . وأخيرا يذكر روزشتين أن قنصل انجلترا العام في مصر في ذلك الوقت ( اللورد فيفيان ) نسب جريمة قتل المفتش الى شخص حدث فيما بعد أن أنعمت عليه الحكومة البريطانية بلقب « سير » (١٨) .

## هوامش الفصل الثالث :

1 – Crouchley, A.: The Economic Development of Modern Egypt, Longmans, London, 1938, p 134 .

٢ - اعتمدت في الوصول الى هذه النتائج على أرقام الإيرادات<sup>١</sup> والنفقات الحكومية الواردة في كراوشلى .  
المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .

3 – Marlowe, J.: Spoiling the Egyptians, Andre Deutsch, London, 1974, pp. 224-6 .

ودافيد لاندز ، بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم أنيس ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٦٦ . ص ١١٥ .

٤ - حسبت بالاعتماد على أرقام كراوشلى ، ص ٢٧٦ ، ومارلو ، ص ٢٢٤ .

٥ - حسبت من الأرقام الواردة في :

Owen, R.: The Middle East in the World Economy, 1800 – 1914, Methuen, London, 1981, p. 124 .

٦ - أنظر أوين ، المرجع السابق ، ص ١٤٩ - ١٥٠ ، وص ٢٢١ .

٧ - كراوشلى ، ص ١١٧ ، ومارلو ص ١١٢ .

٨ - أوين ، ص ١٢٧ .

٩ - مارلو ، ص ١١٢ .

١٠ - أوين ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

١١ - مارنو ، ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

١٢ - مارلو ، ص ٢٥٠ .

١٣ - عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، الجزء الثانى ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٦٢ .

١٤ - الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٦٢ .

15 – Blunt, S.: Secret History of the English Occupation of Egypt, Unwin, London, 1907, pp. 39-41.

وقد أعاد نشره في مصر المركز العربى للبحث والنشر في ١٩٨٠ .

١٦ - مارلو ص ٢٢٢ ،

17 – Rothstein, T.: Egypt's Ruin, London, 1910.

وقد اعتمدنا على الترجمة العربية للمرحومين العبادى وبدران ، بعنوان « تاريخ المسألة المصرية » ، دار الوحدة ، بيروت ١٩٨١ ، ص ٤٠ ، مع تعديلات لفظية طفيفة .

١٨ - روزشتين ، ص ٤١ .





## الفصل الرابع

### عصر الاحتلال : الاقتصاد المصرى فى خدمة الدائنين

إذا كنا قد وصفنا عهد محمد على بأنه كان عهد التنمية بلا ديون ، فإن من الممكن وصف عهد سعيد وإسماعيل بأنه كان عصر الديون بلا تنمية . حقا لقد شهد الاقتصاد المصرى نموا لا يستهان به فى عصر إسماعيل ، ولكننا إذا اعتبرنا التغير فى بنية الاقتصاد وفى هيكل الجهاز الإنتاجى شرطا « للتنمية » ، تميزا لها عن مجرد النمو ، فإننا لانبعد عن الحقيقة إذا قلنا أن عصر إسماعيل كان بالفعل ، كما كان عصر سعيد ، عصرًا تورطت فيه مصر فى الديون دون تنمية . وقد ذكرنا أن شيئا شبيها جدا بذلك قد عاينته مصر بعد مائة عام من عصر إسماعيل ، حيث اقترنت السبعينات من القرن الحالى بالتورط فى الديون ، مع النمو السريع فى الدخل ، دون أن يحدث أى تقدم يذكر فى هيكل الجهاز الإنتاجى بل مع تدهور ملحوظ فيه ، كما سنبين تفصيلا فيما بعد .

وقد تركنا عصر إسماعيل ومصر على أعقاب الاحتلال ، ودخلت مصر مع قدوم الاحتلال فى ١٨٨٢ عهدا تختلف سماته الاقتصادية اختلافا يبيّن عن عصر سعيد وإسماعيل . فخلال العقود الثلاثة الأولى للاحتلال البريطانى ( ١٨٨٢ - ١٩١٤ ) كانت السمة الأساسية للاقتصاد المصرى هى النمو السريع الموجه لخدمة الدائنين ، إذ تحولت مصر الى دولة مصدرة لرأس المال بدلا من أن تكون مستوردة له ، وأصبح من بين الأهداف الأساسية للإدارة الاقتصادية فى ظل الاحتلال توليد الدخل الكافى لخدمة الديون التى تورطت فيها

مصر في العقدين السابقين ، وهو أمر لابد أن يثير التساؤل بقوة عما إذا كانت مصر اليوم تدخل مرحلة مشابهة ، وعما إذا كان ما تحاول الدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية الخادمة لها فرضه على مصر اليوم يستهدف في الأساس توليد الدخل الكافي لخدمة ديون السبعينات .

كانت أول حجة قدمتها الحكومة البريطانية لتبرير احتلالها لمصر هي حماية حقوق الدائنين الأوربيين . وبصرف النظر عن الأهمية النسبية لهذا الدافع بالمقارنة بسائر دوافع بريطانيا لاحتلال مصر ، فمن المؤكد أنه كان من بين المحددات الأساسية للإدارة البريطانية للاقتصاد المصري خلال العقود الثلاثة الأولى للاحتلال . يصف الدكتور على الجريتلي أهداف هذه الإدارة بقوله :

« كان الهدف الوحيد للإدارة البريطانية في السنوات التالية لـ ١٨٨٢ ، هو زيادة مساحة الأراضي المروية رياً دائماً والمساحة المزروعة بالقطن بدافع توليد إيرادات كافية من النقد الأجنبي لخدمة الدين الخارجي الضخم ، وكان من المهم أن يتغاض عن أية اعتبارات أو أهداف أخرى والتركيز على إعادة ترتيب المالية المصرية من أجل تمكين أصحاب السندات من الحصول على ( رطل اللحم ) من جسم الاقتصاد المصري »<sup>(١)</sup> ، مشيراً بالطبع إلى مطالبة شايлок برطل اللحم من جسم انطونيوي في المسرحية الشهيرة . كما تقتطف وثائق الحكومة البريطانية الرسمية الصادرة في ١٨٩٨ قولاً للورد كرومر يبرر فيه بناء خزان أسوان بنفس الاعتبار ، وهو توليد الإيرادات الكافية لخدمة الديون .<sup>(٢)</sup>

إن من الخطأ الظن بأن مصر لم تشهد خلال الثلاثين عاماً الأولى للاحتلال البريطاني نمواً اقتصادياً يستحق الذكر ، فبالعكس بالضبط هو الصحيح . لا تتوافر لدينا بالطبع إحصاءات عن نمو الدخل القومي أو الناتج القومي الإجمالي خلال هذه الفترة ، ولكن عدداً من المؤشرات الأخرى يدل على نمو الاقتصاد بمعدلات لم تعرف مصر مثلها منذ ذلك الحين وحتى اليوم . كان محور الاقتصاد المصري بالطبع هو الزراعة ، وإذا كانت المساحة المنزرعة لم تزد بأكثر من نحو ١٠ ٪ طوال تلك العقود الثلاثة فإن المساحة المحصولية زادت

خلالها بنحو ٦٠ ٪ ( ١٨٧٧ - ١٩١٣ ) ، وزاد انتاج القطن بنحو ثلاثة أمثال وقيمة صادرات القطن بنحو أربعة أمثال نتيجة زيادة انتاجه وارتفاع أسعاره معا. (٢) ولكن هذه الزيادة الكبيرة في الدخل لم تقتزن بأى تغير يذكر في بنية الاقتصاد المصرى ، أو بزيادة درجة التنوع والتوازن بين مختلف عناصر الدخل . ذلك أنه لم يكن يتصور في إدارة اقتصادية تستهدف بدرجة أساسية توليد مصادر للنقد الأجنبى تكفى لخدمة الديون ، أن تعطى الأولوية للانتاج للسوق المحلى بالمقارنة بالانتاج للتصدير ، أو أن تسمح « بتبديد » النقد الأجنبى في تنمية صناعات جديدة لاتجلب موارد جديدة للدولة إلا في المدى الطويل . وهكذا انحصرت الاستثمارات الموجهة الى قطاعى الزراعة والبنية الأساسية فيما يخدم صادرات القطن ، وانحصر النمو الصناعى في تلك الصناعات التى تتمتع بحماية طبيعية ، مثل حلج وكبس القطن وصناعات الزيوت والأسمنت والبيرة . بالإضافة الى صناعة السجائر التى كانت تعتمد على استيراد الدخان من تركيا ، المعفى من الضرائب الجمركية بمقتضى خضوع مصر إسمياً للدولة العثمانية . ولم تسمح سياسة كرومر ، كما هو معروف ، بأى تحول في هيكل الصناعة ، لإقامة صناعة حديثة للمنسوجات تنافس المنسوجات البريطانية المستوردة ، متعللاً بأنه لو سمح بذلك « لقامت لانكشير بحمل السلاح ضده » . وهكذا نجد أن الاستثمار في الصناعة لم يستوعب خلال هذه الفترة إلا نسبة ضئيلة للغاية من حصيله الصادرات لاتزيد على ٩ ٪ ، بالمقارنة بنسبة تزيد على الثلث في عهد محمد على (٤) أما نصيب الأسد في حصيله الصادرات فقد ذهب لخدمة الديون .

لقد سبق أن رأينا أن اجمالى ديون مصر الخارجية ( بما في ذلك ديون الخديو الخاصة ) قدر بمبلغ ٩١ مليون جنيه في ١٨٧٦ ، وهى السنة التى خرجت فيها إدارة المالية المصرية عن سيطرة الخديو وأصبحت في يد المراقبين الماليين الأجانب . على أنه طبقاً لتقرير لجنة التصفية الذى صدر بمقتضاه قانون التصفية في ١٨٨٠ قدرت ديون مصر الخارجية ، بما في ذلك ديون الدائرة السنّية والقرض الإضافى الذى عقد مع روتشايلد في ١٨٧٨ ، بمبلغ ٩٨,٤ مليون جنيه . ثم زادت الديون خلال العشرين سنة التالية بما عقده

إدارة الاحتلال من قروض حتى بلغت ١١٦ مليون جنيه في ١٩٠٠. (٥) خلال هذه الفترة خصصت إدارة الاحتلال نسبة تتراوح بين ٢٤ ٪ و ٤٠ ٪ من إجمالي حصيللة الصادرات لخدمة الدين ، أو ما يعادل ما بين ٢٥ ٪ و ٤٦ ٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية ، واستمرت مصر تدفع لخدمة ديونها ( بالإضافة الى الجزية التي كان عليها دفعها للباب العالي ) حتى بداية الحرب العالمية الأولى ، ما بين ٤,٥ و ٥ ملايين من الجنيهات سنوياً في المتوسط (٦) . معنى ذلك أن مصر دفعت لخدمة ديونها خلال الثلاثين عاماً الأولى من الاحتلال نحو ١٤٥ مليون جنيه ، ومع ذلك كانت مازالت مدينة في ١٩١٤ بمبلغ ٨٦ مليوناً . أي أن مصر دفعت ١٤٥ مليون جنيه لإتقاص مديونيتها بمبلغ ٣٠ مليون جنيه فقط وذهب الباقي ( ١١٥ مليون ) في صورة فوائد !

يجب ألا يستهين القارئ ، الذي تعود في أيامنا هذه على سماع أرقام خدمة الديون الحالية التي تقدر بمئات الملايين بمبلغ أربعة أو خمسة ملايين كانت تدفع سنوياً لخدمة الدين في أوائل القرن . ذلك أن حجم الدخل القومي في ذلك الوقت لم يكن يتعدى نحو مائة مليون جنيه ، ومعنى ذلك أن خدمة الدين كانت تستوعب ٤ أو ٥ ٪ من الدخل القومي ، وهو ما يكاد يمثل أقصى قدرة الاقتصاد المصري على الادخار في ذلك الوقت ، ولا يكاد يترك لمصر شيئاً يمكن أن تنفقه على النهوض بالتعليم أو الصحة أو التنمية الصناعية . أو فلنقارن هذا المبلغ ( ٤ - ٥ ملايين ) بكل ما تكلفه بناء خزان أسوان في ١٩٠٢ ، وهو أهم مشروع استثماري قامت به الحكومة في تلك الفترة ، إذ لم تزد نفقاته ، بما في ذلك ما دفع كتعويض لأصحاب الأراضي ، على ثلاثة ملايين من الجنيهات. (٧)

اقترن هذا التدفق للموارد الى خارج مصر ، بمرور بعض الاستثمارات والقروض الأجنبية الخاصة إليها . ولكن هذه كان يقابلها بدورها تحويلات لأرباح وفوائد على هذه الاستثمارات والقروض الخاصة ، بحيث لم يتعد صافي تدفق رأس المال الخاص الى مصر خلال الفترة ( ١٨٨٤ - ١٩١٤ ) مبلغ ٣٣ مليوناً من الجنيهات (٨) ، بالمقارنة بنحو



١٤٥ مليوناً خرجت من مصر لخدمة الديون . معنى ذلك أن مصر كانت خلال هذه العقود الثلاثة مصدراً صافياً لرأس المال بنحو ٣,٤ مليون جنيه سنوياً .

من المفيد أن نلاحظ أيضاً ما طرأ من تغير على معدل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى مصر في هذه الفترة ، إذ قد لا يخلو هذا من مغزى بالنسبة لظروف مصر الراهنة ، لما يفصح عنه من تأثير هذا التدفق بالظروف السياسية الداخلية وبتغير الظروف السياسية والاقتصادية خارج مصر . فطوال العشر سنوات التالية لبدء الاحتلال ( ٨٣ - ١٨٩٢ ) لم تطرأ أية زيادة تذكر على حجم الاستثمارات الأجنبية الخاصة في مصر إذ بقي هذا الحجم ثابتاً تقريباً عند ٦ مليون جنيه . والراجح أن الاستثمار الأجنبي الخاص كان ينتظر تحقق الاستقرار السياسي في مصر بعد ثورة عرابي وعزل الخديو ، كما كان ينتظر إصلاح المالية المصرية ، والاطمئنان على قدرة الاقتصاد المصري على توليد فائض من العملات الأجنبية تكفى لخدمة الديون وتحويل الأرباح . فما أن تحقق هذا الاستقرار ، واطمأن المستثمرون على استمرار الاحتلال ، وزاد تفاؤهم بإمكانات زيادة الدخل ، حتى قفزت الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الخمس سنوات التالية بنحو الضعف ( من نحو ٦ مليون جنيه في ١٨٩٢ إلى ١١,٤ مليون في ١٨٩٧ ) ، ثم تضاعفت مرة أخرى في الخمس سنوات التالية ( إلى ٢٢,١ مليون في ١٩٠٢ ) . ثم قفز الاستثمار الأجنبي مرة أخرى إلى ما يقرب من ثلاثة أمثاله خلال الخمس سنوات التالية ( إلى ٦٠ مليوناً في ١٩٠٧ ) بعد أن تم الاتفاق الشهير بين بريطانيا وفرنسا في ١٩٠٤ ، الذي أطلقته بمقتضاه يد السياسة البريطانية في مصر مقابل أن تطلق يد فرنسا في المغرب العربي . تلت ذلك فترة تراخى فيها معدل الاستثمار الأجنبي فلم يزد إلا بنسبة ٢٥ ٪ خلال السبع سنوات التالية بسبب الأزمة العالمية في ١٩٠٧ ، وما ترتب عليها من تضيق سوق الائتمان . (١)

استمرت مصر بعد نشوب الحرب العالمية الأولى في تحقيق فائض في ميزانها التجاري بل زاد هذا الفائض بشدة بسبب الارتفاع الكبير في أسعار القطن وصعوبات الاستيراد بسبب ظروف الحرب . فإذا أضفنا إلى ذلك ما أنفقته بريطانيا على قواتها المرابطة في مصر نجد

أن مصر استطاعت خلال سنوات الحرب والسنوات التالية مباشرة لها أن تحقق فائضا متراكما في ميزان مدفوعاتها يبلغ ١٣٩ مليونا من الجنيهات. (١٠) ولكن استمرت خدمة الديون تستأثر بنصيب الأسد في استخدامات هذا الفائض ، وإذا بهذا الفائض الذى كان يمكن ، على حد تعبير مايرو « أن يحمى مصر من وطأة الكساد العالمى المقبل ، وأن يعدها لتحقيق تغير بعيد المدى فى جهازها الانتاجى - تلتهمه أقساط الديون ». (١١) وهكذا انخفضت مديونية مصر الخارجية فى العشرين سنة التالية للحرب الأولى ( ١٩١٤ - ١٩٢٤ ) من ٨٦ مليون جنيه الى ٣٩ مليونا ، أو بما يمثل ٢٠ ٪ من الدخل القومى ، بالمقارنة بأكثر من ١٠٠ ٪ عند بداية الاحتلال الانجليزى. (١٢) أى أن مصر دفعت للدائنين الخارجيين خلال هذين العقدين نحو ٤٧ مليونا من الجنيهات عدا الفوائد .

جاءت نقطة التحول الأساسية التالية فى قصة ديون مصر الخارجية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، إذ استطاعت مصر خلالها ليس فقط أن تسدد بقية ديونها بل وأن تتحول من دولة مدينة الى دولة دائنة . ذلك أنه على الرغم من العجز فى الميزان التجارى المتولد خلال سنوات الحرب ، بسبب انخفاض صادرات القطن ، جاء الاتفاق العسكرى لقوات الحلفاء فى مصر فعوض هذا العجز وزاد عليه ، وإذا بمصر تتمكن فى ١٩٤٣ من تحويل مابقى من ديونها الخارجية الى دين محلى ، الدائنون فيه هم المصريون أو أجانب مقيمون بمصر .

كانت مصر عندما قامت بتسديد ما بقى من ديونها الخارجية مازالت تترجح تحت الاحتلال ، كما كانت بقيامها بذلك تسدى خدمة أخرى لسلطات الاحتلال التى كانت قد تحولت من دولة تبحث عن مجال لاستثمار فوائض رأس مالها الى دولة تحتاج الى استرداد مستحقاتها بل وإلى الاقتراض ، فإذا بمصر تنهض بعبء المهمة الثانية كما نهضت بالأولى . كانت بريطانيا قد أنهكتها نفقات الحرب ، وبلغت نفقاتها العسكرية فى مصر وحدها فى سنوات الحرب ٢١٤ مليون جنيه ، أى نحو ثمانية أمثال إجمالى ديون مصر الخارجية عند بداية الحرب ، وكان مما يلائم سلطات الاحتلال إذن أن تسرع مصر بسداد ما بقى من

ديونها ، التي كان لبريطانيا أكبر نصيب فيها . ووقع عبء هذه المهمة على أمين عثمان وزير المالية في ذلك الوقت ، والذي اشتهر باخلاصه لبريطانيا أكثر مما اشتهر بالوطنية ، فقدم مذكرة الى مجلس الوزراء في سبتمبر ١٩٤٢ صوّر فيها « تمصير الدين » على أنه عمل من أعمال الكرامة الوطنية إذ قال :

« كان أول ما عانيت به منذ تقلدت وزارة المالية أن أبحث مع الاخصائيين عن خير طريقة لتحويل دين مصر من دين دولي الى دين داخلي بحث ، وبذلك نعدم الدين القديم ونعدم معه ذكرياته السيئة التي جرت على البلاد في الماضي ويلات الاحتلال ، وساعدت على تدخل الدول الأجنبية في أخص شئون مصر الداخلية ، فضلا عما في تحقيق هذا الهدف من إرضاء الكرامة الوطنية فإنه يرمى الى تخفيف عبء الدين الى حد بعيد . » ( ١٣ )

وعندما عرض الأمر على مجلس النواب اشم بعض الأعضاء أن المقصود بقانون التصير خدمة المصالح البريطانية ، وأنه لمن يؤدي الى « تمصير » الدين بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة ، ذلك أن القانون المقدم من الحكومة يطرح السندات الجديدة لا على المصريين فقط بل وعلى الأجانب المقيمين بمصر ، ومن ثم « فلن تنتج عملية التحويل إلا انتقال هذا الدين من أيدي الأجانب المقيمين في إنجلترا وفرنسا وغيرها الى أيدي أجانب مقيمين في مصر ، أو أجانب أيضا مقيمين في الخارج يشتررون بواسطة ممثلين في مصر ما يريدونه من سندات هذا القرض عندما يعرض على الاكتاب العام » . ورد أمين عثمان على هذا بقوله :

« إننا لم نلجأ الى القرض إلا لتمكن الحكومة من تحويل الدين من قرض دولي الى قرض مصري ، أعني قرضا بالعملة المصرية يدفع في مصر لا قرضا لا يكتب فيه غير المصريين ، وأنى لأرحب بكل مكتب في القرض سواء كان مصرية أم أجنبية لأنى أعتبر الأجنبي مصرية مادام يعيش بيننا ويتمتع بخيرات بلادنا ، فنحن في هذا السبيل سواء . » ( ١٤ ) ووافق المجلس على القانون ، وعرضت القروض التي سميت بالقروض الوطنية

على الاكتاب في نوفمبر ١٩٤٣ وغطيت بكامل قيمتها .

وهكذا أسدلت سنوات الحرب العالمية الثانية الستار على مرحلة طويلة كئيبة من تاريخ المديونية المصرية ، استغرقت من تاريخ مصر الاقتصادية نحو ثمانين عاما . فلم يتم سداد الديون الخارجية التي بدأها سعيد باشا في ١٨٦٢ إلا بقانون تمصير الدين في ١٩٤٣ ، وصندوق الدين الذي فرض الرقابة الأوربية على المالية المصرية في ١٨٧٦ ، لم يتم إلغاؤه إلا في ١٩٤٠ . وخرجت مصر من الحرب العالمية الثانية دائنة لبريطانيا بمبلغ قدره ٤٣٠ مليوناً من الجنيهات ، وعانت مصر الأمرين في استيفاء حقوقها مثلما عانت من قبل في تسديد ديونها .

مرة أخرى نلاحظ أن تحول مصر من دولة مكتفية بمواردها الى دولة مدينة ، ومن دولة مدينة الى دولة دائنة لم تحكه حاجة مصر الى الاقتراض أو قدرتها على السداد بقدر ما حكته تقلبات ظروف الاقتصاد الدولي . ففي عصر من الرخاء لم تكن لدى مصر فيه أدنى حاجة الى الاستدانة لتنمية اقتصادها ، أقدمت على التورط في الديون . وفي فترة انكماش وكساد شديد الوطأة وفي ظل ركود شبه تام في متوسط الدخل ، كالذي ساد مصر فيما بين ١٩١٣ و ١٩٤٣ ، قامت مصر بسداد جزء كبير مما سبق لها اقتراضه .

لقد بين هانسن بدراسته لإحصاءات الدخل القومي المصري خلال الفترة ١٣ - ١٩٥٦ ، أن متوسط الدخل القومي عند قيام حرب السويس كان تقريبا عند نفس مستواه عند قيام الحرب العالمية الأولى . فالتقدم الضعيف الذي أحرزته الزراعة المصرية بالإضافة الى غو الناتج الصناعي ضاع أغلبه بسبب اتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالح مصر ( بانخفاض أسعار القطن بالمقارنة بأسعار الواردات ) ، والتهمت الباقي الزيادة في السكان . ( ١٥ ) فإذا كانت مصر في حاجة ماسة الى الاقتراض في أية فترة في تاريخها الحديث فقد كانت هي هذه الفترة . ولكن هذه هي بالضبط الفترة التي قامت فيها مصر بسداد ديونها وتحولت فيها الى دولة دائنة ! ذلك أن هذه الفترة كانت هي أيضا الفترة التي انكشفت فيها بشدة حاجة الاقتصاديات المتقدمة الى ولوج أبواب الاستثمار الخارجي .



فأوروبا كانت مشغولة بالاستعداد أو الإتفاق على الحريين العالميتين ، أو باعادة تعمير ما دمرته الحربان ، أو بدفع التعويضات المفروضة على من انهزم في الحرب الأولى ، أو بالكساد العالمى الذى حل بها جميعا في الثلاثينات . والولايات المتحدة كانت مشغلة باستغلال مواردها الاقتصادية الهائلة وسوقها الواسعة . أدى كل ذلك إلى أن تباطأت حركة الاستثمارات الدولية تباطؤا مذهلا ، فلم يعد لبريطانيا فائض من رأس المال لتصديره ، وانتهى تاريخها الطويل كمصدر صاف لرأس المال ، وانخفض معدل الادخار فيها من ١٧ ٪ في ستينات القرن الماضى الى ١٢ ٪ في ١٩٠٧ الى ٧ ٪ في ١٩٢٩ . واتجه الجزء الأكبر من المدخرات الأمريكية الى الاستثمار فى الداخل بحيث قدر البعض أن حجم الاستثمارات الخاصة للولايات المتحدة فى الخارج كان فى نهاية الحرب العالمية الثانية أقل مما كان فى ١٩٢٩ . وعلى الجملة فاق حجم سداد الديون الدولية القديمة خلال الثلاثينات وتصفية الاستثمارات الخارجية التى كانت الدول الصناعية قد قامت بها فى فترة سابقة ، فاق ذلك حجم القروض والاستثمارات الجديدة ومن ثم انخفض الاستثمار الدولى الصافى الى ما يقرب من الصفر. (١٦)

فى منتصف الخمسينات من القرن الحالى ، عندما رحل آخر جندى من جنود الاحتلال عن أرض مصر ، كان وضع مصر من حيث المديونية الخارجية لا يختلف كثيرا عما كان عليه قبل ذلك بمائة عام . ففي ١٩٥٦ كانت مصر ، كما كانت فى منتصف القرن التاسع عشر ، غير مديونة للخارج بشئ . ولكن كان على مصر فى ١٩٥٦ الشروع فى برنامج طموح للتنمية تدعم به عهد الاستقلال الجديد . فى نفس الوقت كان العالم الصناعى يدخل بدوره عهداً جديداً أهم ما يميزه أن استقطابا دولياً جديداً ، يتمثل فى التنافس على مناطق النفوذ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، قد حل محل النظام الاستعمارى القديم الذى تزعمته بريطانيا وفرنسا ، فاذا بقصة مديونية مصر الخارجية ابتداء من ذلك الوقت تعكس ما طرأ على النظام الاقتصادى والسياسى العالمى من تغيرات ، وإذا بنا نقرأ قصة جديدة تمتد من منتصف الخمسينات الى منتصف الثمانينات

لها بالطبع ملامحها الخاصة التي اكتسبتها في الأساس من الملامح الجديدة للنظام العالمي ، ولكن لها أيضا أوجه شبه مذهلة بقصة القرن التاسع عشر .

## هوامش الفصل الرابع :

1 – El-Gritly, A.: The Structure of Modern Industry in Egypt, Societé Fouad 1er d' Economie Politique, Cario, 1948. p. 367.

2 – Mead, D.: Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, Irwin, Illinois, 1967, p. 7.

3 – Crouchley, A. : The Economic Development of Modern Egypt, Longmans, London, 1938, Statistical Appendix.

4 – Radwan, S.: Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture, 1882 – 1967, London, 1974, pp. 167–174.

5 – Mabro, R.: The Egyptian Economy, 1952–72, Clarendon Press, Oxford, 1974, p. 18.

٦ - مابرو ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

٧ - مابرو ، ص ٢٠ ، ٢٣٦ .

٨ - حسبت من مابرو ، ص ٢١ .

9 – Owen, R.: Cotton and the Egyptian Economy, 1820–1914, Clarendon Press, Oxford, 1969, pp. 276–287.

10 – Issawi, C.: Egypt in Revolution, Oxford University Press, London, 1963, p. 31.

١١ - مابرو ، ص ٢١ .

12 – Hansen, B. & Marzouk, G.: Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt), North-Holand, Amsterdam, 1965, p. 270 and Issawi, op. cit, p. 284.

١٣ - نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري : ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ص ١١٠ .

١٤ - نبيل سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص ١١١ - ١١٢ .

١٥ - هانسن ومرزوق : المرجع السابق ، ص ٤ - ٥ .

١٦ - جلال أمين : المشرق العربي والغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ٣٦ - ٣٧ .

## الفصل الخامس

### ديون عبد الناصر

لا يعرف التاريخ الاقتصادى نفس الانكسارات الحادة التى يعرفها التاريخ السياسى ، فقد تقوم ثورة تقلب نظام الحكم بين يوم وليلة ويستمر مع ذلك التطور الاقتصادى لعدة سنوات بعدها ، بنفس النمط الذى ساد قبلها . وينطبق هذا القول على انفجار ثورة ١٩٥٢ . فتطور مصر الاقتصادى لم يشهد انكسارا فى ١٩٥٢ كالذى شهده النظام السياسى ، بل استمر لنحو أربع سنوات ( حتى ١٩٥٦ ) ، بنفس الملامح الأساسية التى اتسم بها التطور الاقتصادى فى العقد السابق على الثورة .

كذلك فإن تغير شخصية الحاكم لا يتطابق دائما مع التغير فى النظام الاقتصادى أو السياسة الاقتصادية : كثيرا مايوقعنا هذا فى الخطأ ونحن بصدد تقييم تجربة تاريخية معينة . وقد وقع فيه كثيرون وهم بصدد تقييم التجربة الناصرية ، على الأقل فيما يتعلق بأدائها الاقتصادى . ذلك أنه حتى إذا جاز اعتبار الحقبة الناصرية ، من الناحية السياسية ، هى تلك التى بدأت بقيام ثورة ١٩٥٢ وانتهت بوفاة عبد الناصر فى ١٩٧٠ ، فإن النظام الاقتصادى الناصرى كان فى الواقع أقصر عمرا بكثير . فأهم الملامح المميزة للناصرية من الناحية الاقتصادية لم تسد فى الواقع إلا فى الفترة الواقعة بين حرب السويس فى ١٩٥٦ وانتهاء الخطة الخمسية الأولى فى ١٩٦٥ ، أى لفترة لاتزيد على عشر سنوات ، سبقتها فترة ليست فى الحقيقة إلا امتدادا لسنوات ما بعد الحرب العالمية

الثانية ، وأعقبها فترة أضيفت خلالها السياسة الاقتصادية بما يشبه الشلل ، واستمرت كذلك حتى ما بعد وفاة عبد الناصر بوضع سنوات . والوضع هنا يشبه الى حد كبير تجربة النصف الأول من القرن التاسع عشر . فعلى الرغم من أن محمد علي قد حكم مصر فترة تقرب من نصف قرن ( ١٨٠٥ - ١٨٤٨ ) فإن الملامح الاقتصادية المميزة لعهد محمد علي عما سبقه وما لحقه ، لم تسد في الواقع أكثر من ربع قرن ( ١٨١٦ - ١٨٤٠ ) وهي الفترة التي بدأت ببداية اصلاحاته لنظام الري وفرض نظام الاحتكار في الصناعة ، وانتهت بمعاهدة لندن التي أجبرته على التخلي عن نظام الاحتكار . وكما أن محمد علي ظل يعتلى عرش مصر لمدة ثمانى سنوات بعد انكسار تجربته ، فإن عبد الناصر ظل أيضا حاكما لمصر حتى نهاية الستينات ولكن تجربته الحقيقية كانت قد انتهت قبل ذلك بثلاث سنوات على الأقل .

سبق أن رأينا أن سنة ١٩٤٣ شهدت إسدال الستار على الفصل الأول من قصة مديونية مصر الخارجية ، وهو الفصل الذى بدأ في مطلع الستينات من القرن الماضى وانتهى بتحويل الديون الخارجية الى دين محلى . استمرت مصر لفترة خمسة عشر عاما أخرى ، تشمل السنوات السبع الأولى من الثورة ، في غنى عن الديون الخارجية . فحتى نهاية ١٩٥٨ ظلت مصر غير مدينة للخارج بشيء . لقد تلقت مصر خلال هذه السنوات السبع بعض المنح والقروض الخارجية ، ولكنها كانت ضئيلة للغاية ولم يترتب عليها أية التزامات ذات شأن بالدفع بالعملات الأجنبية . فالمساعدات الأمريكية لمصر خلال سنوات الثورة الأولى كانت إما معونات فنية في صورة منح لاترد ( برنامج النقطة الرابعة ) ، أو معونات غذائية طبقا للقانون الأمريكى المعروف برقم ٤٨٠ ، وهذه كانت تقدم في صورة قروض تسدد بالعملة المصرية ، ومن ثم لم ترتب أية التزامات على مصر بالعملات الأجنبية . وعلى أية حال فإن مصر لم تتلق من هذه المعونات الغذائية خلال تلك الفترة إلا ما قيمته ١٧ مليون دولار ، وفي سنة واحدة هي ١٩٥٦ / ٥٥ ، ولم تستأنف بعد ذلك إلا في ١٩٥٩ / ٥٨ . (١) وفيما عدا هذا وقعت مصر خلال هذه الفترة قرضين مع الاتحاد السوفيتي لتمويل مجمع الحديد والصلب بجلوان . وتمويل المرحلة الأولى لبناء السد



العالي قيمتهما ١٧٠ و ٩٧ مليون دولار على التوالي ) واتفاقا مع ألمانيا الغربية للتعاون الاقتصادي قيمته ١٢٤ مليون دولار ، ولكن لم تسحب مصر أى مبلغ طبقا لهذه الاتفاقيات الثلاث حتى آخر ١٩٥٨ . (٢١)

ليس من الصعب تفسير استغناء مصر عن الاستدانة خلال السنوات السبع الأولى للثورة . فمن ناحية كانت لاتزال لدى مصر أرصدها الاسترلينية المستحقة على بريطانيا ، فضلا عما كانت قد تلقتة مصر منها قبيل الثورة ولم تنفقه فأضافته الى احتياطيها . ومن ناحية أخرى كانت جهود التنمية في ذلك الوقت متواضعة للغاية إذ كانت حكومة الثورة مازالت منشغلة بتثبيت أسس النظام الجديد وتقليم أظافر القوى السياسية القديمة فضلا عن تحقيق الجلاء ، كما كانت لاتزال تؤمن بإمكانية الاعتماد على الاستثمارات الخاصة ، الوطنية والأجنبية ، لتحقيق التنمية ، فلم يشكل الاستثمار العام عبئا ملحوظا على ميزان المدفوعات في الوقت الذي أحجم فيه رأس المال الوطنى والأجنبي عن الاستثمار حتى تتبين له اتجاهات السياسة الاقتصادية للنظام الجديد ، فلم يشكل الاستثمار الخاص بدوره عبئا على موارد مصر من العملات الأجنبية . وهكذا نجد أن إجمالى قيمة الواردات السلعية لم تزد خلال هذه الفترة إلا زيادة طفيفة للغاية ( بما لا يزيد على ٥ ٪ فيما بين ٥٢ و ١٩٥٨ ) وأن متوسط العجز في ميزان المعاملات التجارية في ٥٧ - ١٩٥٨ كان أقل مما كان في ٥١ - ١٩٥٢ . (٢٢)

على أن صورة ميزان المدفوعات المصرى ومديونية مصر الخارجية تغيرت تغيرا شاملا خلال السنوات السبع التالية ( ٥٩ - ١٩٦٥ ) . وهى كما ذكرنا أكثر سنوات الثورة تمثيلاً للنظام الاقتصادى الناصرى . إن أغلب ما يقتزن فى أذهاننا بالانجازات الناصرية فى المجال الاقتصادى إنما يعود الى هذه الفترة . فهذه هى سنوات التنمية بالغة الطموح ، والارتفاع الملحوظ فى معدلات الاستثمار ، وفى متوسط الدخل على الرغم من الزيادة السريعة فى السكان ، والتغير الواضح فى هيكل الاقتصاد ومعدل التصنيع . وهى أيضا الفترة التى شهدت تجربة مصر الوحيدة فى التخطيط الشامل وفى التدخل الجدى لإعادة توزيع

الدخل . ففي هذه الفترة ارتفع معدل الاستثمار من ١٢,٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى ( ٦٠/٥٩ ) الى ١٧,٨ ٪ ( ١٩٦٥/٦٤ ) ومن ثم حقق الاقتصاد القومى نموا حقيقيا زاد على ٦ ٪ وارتفع مستوى الدخل الحقيقى للفرد بأكثر من ٣ ٪ سنويا بعد ركود فى متوسط الدخل استمر ، كما سبق أن أشرنا ، أكثر من أربعين عاما . وقد حظيت الصناعة والكهرباء بأكبر نصيب فى الاستثمارات ( نحو الثلث ) ففى الناتج الصناعى بمعدل ٨,٥ ٪ سنويا والكهرباء بمعدل ١٩ ٪ . ومع ذلك فاق معدل نمو الزراعة أيضا ( ٣,٣ ٪ ) بدرجة ملحوظة معدل النمو فى السكان ( ٢,٨ ٪ ) (٤) .

أدى ذلك الى أن أصبحت صورة الهيكل الاقتصادى فى نهاية سنوات الخطة مختلفة بشكل ملحوظ عما كانت فى بدايتها ، فارتفع نصيب الصناعة والكهرباء فى الناتج المحلى الاجمالى من ١٧ ٪ فى ١٩٥٨ الى ٢٣ ٪ فى ١٩٦٥ ، وزاد نصيب الصناعة فى الصادرات من ١٨ ٪ الى ٢٥ ٪ (٥) . وإذا كان نصيب الصناعة فى إجمالى العمالة لم يرتفع بنفس الدرجة ، فإن العمالة الصناعية قد زادت خلال هذه الفترة بأكثر من ضعف الزيادة فى إجمالى القوة العاملة (٦) ، وهو ما لم يعرفه الاقتصاد المصرى منذ أيام محمد على . واقترن كل ذلك بتحسّن ملحوظ فى غطّ توزيع الدخل ، فارتفع نصيب الأجور الزراعية فى إجمالى الدخل الزراعى من ٢٥ ٪ فى بداية الخطة الى ٣٢ ٪ فى نهايتها ، ونصيب الأجور الصناعية فى إجمالى الدخل الصناعى من ٢٧,٥ ٪ الى ٣٣,٤ ٪ ، وزاد متوسط الأجر الحقيقى فى الزراعة والصناعة بنسبة ٢٤ ٪ و ١٢ ٪ على التوالى خلال نفس الفترة (٧) .

لم يكن غريبا أن يترتب على كل هذا أن يزيد العبء الملقى على ميزان المدفوعات وأن تظهر الحاجة الى الاستدانة ، بل الغريب أن يكون قد تم انجاز كل ذلك دون تدهور أكبر بكثير مما حدث بالفعل فى ميزان المدفوعات ، ودون تورط أكبر بكثير فى الديون . كان من الطبيعى أن تؤدى هذه القفزة الكبيرة فى معدل الاستثمار الى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة زيادة كبيرة ، وأن تؤدى إعادة توزيع الدخل الى زيادة كبيرة أيضا فى استيراد السلع الاستهلاكية . فإذا أضفنا الى ذلك الزيادة الملحوظة فى

الاتفاق الحكومى ، وفى الاتفاق العسكرى بوجه خاص لتمويل حرب اليمن ، كان علينا أن نتوقع زيادة ملحوظة فى عجز ميزان المدفوعات . وبالفعل ، بعد ما اتسمت به قيمة الواردات السلعية من ثبات فى السبع سنوات الأولى للثورة ، قفز المتوسط السنوى لإجمالى الواردات السلعية من ٥٥٨ مليون دولار فى تلك الفترة الى ٨٢٤ مليون دولار فى الفترة ٥٩ - ١٩٦٦ ، أى بزيادة قدرها ٤٨٪ . وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة فى الصادرات السلعية وفى إيرادات مصر من قناة السويس بعد تأميمها لم تستطع إيرادات مصر من العملات الأجنبية أن تواجه هذه الزيادة الكبيرة فى الاستيراد فزاد عجز ميزان المعاملات الجارية بحيث أصبح ( فى ٥٩ - ١٩٦٦ ) نحو ثلاثة أمثال ما كان عليه فى ( ٥٢ - ١٩٥٨ ) (٨) .

كان لا يزال لدى مصر فى بداية هذه الفترة من الأرصدة الاسترلينية ما تستطيع استخدامه فى مواجهة العجز ، إذ كانت بريطانيا لاتزال مدينة لمصر فى مطلع ١٩٥٩ بمبلغ ٨٠ مليون جنيه استرليني ، ولكن هذا كان أقل بكثير مما كانت مصر فى حاجة اليه لتمويل استثمارات الخطة والزيادة فى الاستهلاك الخاص والحكومى ، فضلا عما كان على مصر مواجهته من أعباء إضافية خلال تلك الفترة أهمها ما كان عليها دفعه من تعويضات لحملة أسهم قناة السويس المؤممة وغيرها من الممتلكات الأجنبية التى جرى تأميمها فى أعقاب حرب ١٩٥٦ ، فضلا عن التعويضات المستحقة للسودان بسبب اغراق بعض أراضيها الذى ترتب على بناء السد العالى . هذه التعويضات بلغت نحو ٦٧,٥ مليون جنيه استرليني ( ٢٧,٥ مليون لمساهى شركة قناة السويس و ٢٥ مليون للبريطانيين الذين أمت ممتلكاتهم و ١٥ مليوناً للسودان ) وذلك دون حساب ما دفع من تعويض لرعايا اليونان وفرنسا ولبنان وإيطاليا وسويسرا عن ممتلكاتهم المؤممة . (٩) فاذا أضفنا الى هذا المبلغ ما قدمته مصر من قروض ومساعدات لبعض الدول العربية والأفريقية خلال هذه الفترة ( منها ١٠ ملايين جنيه للجزائر و ٦ ملايين لمالى ) نجد أنه لاصحة للقول بأن الأرصدة الاسترلينية المتوفرة لمصر خففت عن مصر عبء التنمية بدرجة ملحوظة . فالحقيقة أنها لم تساهم فى ذلك إلا مساهمة محدودة للغاية اذا أخذنا فى الاعتبار ما كان على مصر دفعه من تعويضات وأن إجمالى المتوفر منها فى بداية الخطة

كان أقل من نصف حجم الاستثمارات المنفذة في السنة الأولى وحدها من سنوات الخطة .

لم يكن هناك إذن مفر لمصر من أن تلجأ في هذه الفترة الى الاقتراض . ويقدر الدكتور الجريتي ما تلقتة مصر بالفعل من مساعدات وقروض خلال الفترة الممتدة من يونيه ١٩٥٨ الى يونيه ١٩٦٥ بما يعادل ٨٠٠ مليون جنيه مصرى ، منها ٣٠٠ مليون قيمة المساعدات الغذائية المقدمة من الولايات المتحدة و ٥٠٠ مليون من الاتحاد السوفيتي وغيرها من دول الكتلة الشرقية وبعض الدول الغربية والمؤسسات الدولية . (١٠) بمقارنة هذه الأرقام بأرقام الناتج المحلى وأرقام الاستثمار نجد أن ما حصلت عليه مصر من قروض خلال هذه الفترة كان يمثل نحو ٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى وأنها اعتمدت على الاقتراض فى تمويل نحو ٣٠ ٪ من إجمالى الاستثمارات . كانت هذه الأرقام تبدو للباحثين فى الاقتصاد المصرى فى منتصف الستينات أرقاما مزعجة ومدعاة للقلق (١١) ، كما تمل كتابات أكثر حداثة الى الإيحاء بأن مصر قد بدأت تتورط فى الديون تورطاً خطيراً منذ سنوات الخطة الأولى . فيقتطف خالد إكرام فى كتابه الصادر عن البنك الدولى فى ١٩٨٠ عبارة لهانسن تشير الى تزايد التجاء مصر منذ ٦٤ / ١٩٦٥ الى الاقتراض قصير الأجل بأسعار فائدة باهظة « كان من شأنها أن تصيب بالدهشة الخديو اسماعيل نفسه » (١٢) . ولكن الحقيقة تبدو لنا الآن عكس ذلك تماماً ، فالذى يبدو لنا الآن ، ونحن ننظر الى تجربة هذه الحقبة من أواخر الثمانينات ، هو أن لجوء مصر الى الاقتراض فى ذلك الوقت كان مبرراً تماماً ، ولم يخلق لمصر من الأعباء ما كان يصعب عليها النهوض به مع الاستمرار فى التنمية ، وأن الذى أوقف مسيرة التنمية منذ منتصف الستينات ليس هو أعباء المرحلة السابقة ، سواء كانت أعباء زيادة الاستثمار أو الاستهلاك ، ولا حتى أعباء الإنفاق العسكرى ، بل الذى أوقفها هو ما تعرضت له مصر من ضغوط خارجية بدأت منذ السنة الأخيرة للخطة ، وبلغت قمتها بحرب ١٩٦٧ وما ترتب عليها من آثار .



ذلك أن معيار الحكم بما إذا كان الاقتراض مبررا أو غير مبرر ، وما إذا كانت درجة الاستدانة خطيرة ، لا يختلف كثيرا في حالة الدولة عنه في حالة الفرد . فالعبرة ليست بالضبط بنسبة الاقتراض الى الدخل ، وإنما هي في الأساس بمدى القدرة على الوفاء بالدين ، في فترة زمنية معقولة . وهذه القدرة على الوفاء تتوقف بدورها على استخدامات القروض ، أى ما أنفقت فيه ، وعلى شروط الاقتراض . وتطبيق ذلك على ديون عبد الناصر يجعلنا نميل الى أن نصدر على تجربة الاقتراض في هذه الفترة التى نحن بصدها ، حكما إيجابيا الى أبعد الحدود .

فمن ناحية استخدامات القروض لا أظن أن أحدا يمكن أن يجادل في أن قروض عبد الناصر المدنية قد وجهت بكاملها تقريبا لزيادة قدرة مصر الانتاجية . فقروضه من الكتلة الشرقية ذهبت إما لتمويل مشروعات صناعية أو لتمويل السد العالى . إن الجدل لازل يحتدم بالطبع عما إذا كان نظام عبد الناصر قد « بدد » جزءا كبيرا من الموارد الذاتية والخارجية على صناعات قليلة الكفاءة ، وما إذا كان مشروع السد العالى قد ولد من الأعباء ما قلل كثيرا من منافعه الصافية . على أن القضية التى نحن بصدها الآن تختلف عن ذلك . فالقضية التى نواجهها هنا ليست هي ما إذا كانت القروض قد استخدمت أفضل استخدام ممكن ، بفرض أن تحقيق ذلك كان متاحا أصلا حتى في أحسن الظروف الداخلية والخارجية ، وإنما هي ما إذا كان العائد الذى تحقق من القروض يفوق تكاليفها . فاذا طرح الأمر على هذا النحو لبدا لنا من شبه المؤكد أن تجربة عبد الناصر في الالتجاء الى الاقتراض لتمويل التنمية كانت مبررة تماما ، حتى لو ثبت لدينا أن أخطاء معينة قد ارتكبت في توزيع الاستثمارات . والعبرة على كل حال في تقييم تجربة ما ليست هي في القدرة على الدفاع عن كل مشروع استثماري على حدة وإثبات كفاءته الاقتصادية بل هي في النظر الى توجه الاستثمارات بوجه عام ومدى مساهمتها جملة في قدرة الدولة الانتاجية بحيث تتمكن الدولة في فترة زمنية معقولة من سداد ديونها . وقد أشرنا منذ قليل الى التغير في هيكل الاقتصاد القومى الذى أحرزته التجربة الناصرية في فترة وجيزة نسبيا ، سواء كان مقاسا بزيادة نصيب الصناعة في

النتائج القومية أو فى الصادرات ، وهو تغير عجزت مصر عن إحداثه طوال الفترة التالية لعهد محمد على ، وكذلك طوال الفترة التى انقضت منذ انتهاء الخطة الأولى فى ١٩٦٥ وحتى اليوم .

بل ليس من التعسف القول بأنه حتى التجاء عبد الناصر الى الولايات المتحدة للحصول على معونات غذائية كبيرة كان الى حد كبير اقتراضا انتاجيا وليس اقتراضا استهلاكيا . فمن المتفق عليه أنه حتى المواد الغذائية يمكن أن تعتبر سلعا انتاجية إذا استخدمت لتشغيل أعداد أكبر من العمال فى أعمال منتجة ولم تستخدم فى مجرد رفع مستوى الاستهلاك للعمال المشتغلين بالفعل . وهذا هو بالضبط ما حدث فى الفترة التى نحن بصدددها ، فقد زاد المشتغلين فى هذه الفترة ( ٥٩ / ٦٠ - ٦٤ / ١٩٦٥ ) بمعدل يفوق ٥٠ ٪ معدل الزيادة فى القوة العاملة . وكانت أكبر معدلات النمو فى العمالة من نصيب قطاعات التشييد والكهرباء والصناعة .

أما من حيث شروط الاقتراض فقد كانت فى جملتها من أفضل ما حصلت عليه مصر من شروط فى تاريخ مديونيتها الخارجية ، إن لم تكن أفضلها على الإطلاق . فمن ناحية القيود السياسية المرتبطة بالقروض ، كانت هذه الفترة ، بما اتسمت به من ظروف توازن القوى بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى ، هى الفترة الذهبية بالنسبة لمصر والعالم الثالث عموما ، من حيث القدرة على الاقتراض من كلا المعسكرين بأقل قدر من التضحية بحريتها فى التصرف . كانت هذه الفترة من الفترات النادرة ، التى تذكرنا مرة أخرى بالفترة الذهبية من حكم محمد على ، التى قنعت فيها كل من الدولتين العظميين بأن تكون الدولة الصغيرة غير خاضعة للقوة العظمى الأخرى ، دون أن تشترط خضوعها لسيطرتها . كان من الممكن إذن لدولة كمصر أن تتلقى معونات اقتصادية كبيرة من كل من المعسكرين بمجرد اثبات استقلالهما عن المعسكر الآخر ، فتتلقى المعونات الغذائية من الولايات المتحدة وهى فى قمة تطبيقها للإجراءات الاشتراكية ، وتتلقى معونات الاتحاد السوفيتى لبناء السد العالى والمشروعات الصناعية والماركسيون المصريون قابعون فى المعتقلات .

أما الشروط الاقتصادية فكانت بالغة اليسر سواء من حيث فترة السداد أو سعر الفائدة . فالقروض السوفيتية كانت تقدم لفترة اثني عشر عاما وبسعر فائدة لا يتجاوز ٢,٥ ٪ . ومعونات الغذاء الأمريكية كانت تقدم في صورة قروض مستحقة الوفاء بالعملة المصرية ، وعبر فترة ثلاثين عاما ، وبسعر فائدة ٤ ٪ . أما ما يشير إليه خالد اكرام من أسعار الفائدة الباهظة التي اقترضت بها مصر ، فهي لاتتعلق إلا بالسنة الأخيرة من سنوات الخطة ( ٦٤ / ١٩٦٥ ) والسنوات الثلاث التالية لها ، ولم تضطر مصر اليها إلا بسبب القطع المفاجيء من جانب الولايات المتحدة لمعوناتها الغذائية ، وفي وقت كانت مصر تعاني فيه من تعاقب موسمين من الانتاج الزراعى المنخفض .

إن من الممكن بالطبع أن نعتبر أن مجرد التجاء عبد الناصر للاعتماد على المعونات الغذائية الأمريكية كان موقفاً يتسم بقصر النظر والبعد عن الحكمة ، على أساس أن هذه المعونة كان لابد من اعتبارها من أول الأمر أمراً غير مضمون الاستمرار ومرهوناً بموقف الولايات المتحدة السياسى من النظام الناصرى ، وأن من قبيل التهور رسم خطة للتنمية على افتراض استمرار هذه المعونة . هذا النقد ، وإن كان لا يخلو من الصحة ، فإنه أقرب الى ذلك النوع من الانتقادات الذى يسهل توجيهه ممن ينظر الى التجربة برمتها بعد انتهائها ، ومن يعرف نهاية القصة ، دون أن يقع عليه عبء المرور بالتجربة نفسها . لم يكن من السهل فى اعتقادنا ، أن يتنبأ المرء فى ٥٨ أو ١٩٥٩ ، حينما كان النظام الناصرى يتمتع فى الواقع بتأييد الولايات المتحدة ، وحينما بدت الظروف الدولية مواتية للغاية لتدشين تجربة طموح فى التنمية - بأن توازن القوى الدولية فى منتصف الستينات سوف يؤدى بالولايات المتحدة الى اتخاذ موقف عدائى تماما من التجربة الناصرية ، ويقترن فى نفس الوقت بإحجام الاتحاد السوفيتى عن تقديم يد العون لمصر بالدرجة المطلوبة لتعويضها عن توقف المعونة الأمريكية .

كان من الممكن بالطبع تجنب انتكاس تجربة التنمية ، الذى حدث منذ منتصف الستينات لو استمع عبد الناصر لرأى فريق من الاقتصاديين المصريين فى نهاية الخمسينات

الذين كانوا يعتبرون أهداف الخطة مفرطة في طموحها ، فقبل معدلا للتنمية أكثر تواضعا وأقل اعتمادا على الموارد الخارجية ، أو لو أنه على العكس اختار طريقا أشد تقشفا فلم يسمح بزيادة معدل الاستهلاك الفردى والحكومى واعتمد على المدخرات المحلية فى تمويل متطلبات الخطة . كان الطريق الثالث الذى اختاره عبد الناصر هو التمسك بمعدل طموح للتنمية مع السماح فى نفس الوقت ببعض الزيادة فى مستويات الاستهلاك ، وهو ما أسماه فى ذلك الوقت « بالمعادلة الصعبة » ، من حيث أنه لم يكن فى الواقع يريد التضحية بشئ : لايستوى الاستثمار ولا بمستويات الاستهلاك ، لا بالجيل الحاضر ولا بالمستقبل . كان حل المعادلة يكمن فيما توفر لعبد الناصر من موارد خارجية ، وهو حل كان لا يخلو بالطبع من مخاطرة ، ولكنها مخاطرة بدت وقت اتخاذ القرار مبررة بسبب توافر الظروف الدولية المواتية . إن من السهل علينا الآن أن نقول إنه كان على عبد الناصر أن يكون فى نهاية الخمسينات أقل مغامرة وأكثر واقعية ، ولكن الواقع هو أننا ، على الرغم من كل ماتعرضت له مصر من مصاعب بعد منتصف الستينات ، لازلنا حتى اليوم نجنى بعض ثمرات مغامرة عبد الناصر وجسارته ، وأن ماتعرض له الاقتصاد المصرى من مصاعب منذ ذلك الوقت لم يكن بالضبط من آثار تلك المغامرة ، بل كان من آثار توقفها ، وأن هذا التوقف لم يكن فى الأساس بسبب قطع المعونات الأمريكية ، الذى كان باستطاعة مصر بسهولة التغلب على آثاره ، وإنما كان فى الأساس بسبب حرب ١٩٦٧ التى فرضت على مصر فرضا .



## هوامش الفصل الخامس :

- 1 - Amin, G.: Food Supply and Economic Development. Cass, London, 1966, p. 90.
- 2 - Ikram, K.: Egypt : Economic Management in a Period of Transition, John Hopkins University, Press, Baltimore, 1980, pp. 343-4.
- 3 - Hansen, B. & Marzouk, G.: Development and Economic Policy in the UAR ( Egypt ), North-Holland, Amsterdam, 1965, pp. 174 & 186-7
- 4 - Hansen, B. : « Planning and Economic Growth in the U.A.R.1960-65», in Vatikiotis, P. (ed.): Egypt Since the Revolution, Allen & Unwin, London, 1968, pp. 31-6.
- 5 - Mabro, R.: The Egyptian Economy, 1952 - 72. Clarendon Press, Oxford, 1974, pp. 180, 189.

٦ - هانسن ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

- 7 - Mabro, R. & Radwan, S.: The Industrialization of Egypt , 1939-73, Clarendon Press, Oxford, p. 179.

٨ - خالد اكرام ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

٩ - على الجريتلى : التاريخ الاقتصادى للثورة ، ٥٢ - ١٩٦٦ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٨ .

١٠ - الجريتلى ، نفس المرجع ، ص ١٣٤ .

١١ - انظر مثلاً هانسن ، المرجع السابق ، ص ٣٦ - ٩ .

١٢ - خالد اكرام ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .



## الفصل السادس

### ديون عبد الناصر ونكسة الاقتصاد المصري

سبق أن ذكرنا أن من أكبر الأخطاء التي يمكن أن ترتكب ، وترتكب بالفعل ، في تقييم السياسة الاقتصادية المصرية منذ ثورة ١٩٥٢ ، النظر الى فترة حكم عبد الناصر ، ابتداء من قيام الثورة وحتى وفاته في ١٩٧٠ ، وكأنها فترة متجانسة يمكن أن تتخذ كلها أساسا للحكم بنجاح أو فشل النظام الاشتراكي أو سيطرة القطاع العام والتدخل المركزي في الاقتصاد . فضلا عن أن سياسة التدخل الصارم من جانب الدولة في مختلف جوانب الاقتصاد القومي لم تبدأ في الواقع إلا في أعقاب حرب ٥٦ ، فإن الظروف التي تعرضت لها التجربة الناصرية منذ منتصف الستينات تجعل من الظلم الصارخ اصدار حكم على الاشتراكية والقطاع العام بناء على أداء الاقتصاد المصري في الستينات بأكملها .

لقد تضافرت على الاقتصاد المصري منذ ١٩٦٥ مجموعة من العوامل الخارجية التي حتمت أداء اقتصاديا باهتا ، ويكاد أن يكون من غير المتصور أن يكون بمقدور أية سياسة اقتصادية مهما كانت براعتها وحكمتها ، أن تنقذ الاقتصاد المصري من الانحدار ثم الركود طوال العشر سنوات التالية ( ٦٥ - ١٩٧٥ ) . كان استخدام تعبير « النكسة » لوصف الهزيمة العسكرية في ١٩٦٧ تعبيرا غير موفق بلا شك ، كان المقصود به تخفيف وقع الصدمة على المصريين فلم ينجح في أداء هذه المهمة بل ربما زاد من الشعور بمرارتها ، ولكن استخدام تعبير « النكسة » لوصف ما حدث للاقتصاد المصري لم يكن في الواقع

بعيدا عن الحقيقة ، فقد كان الانجاز الاقتصادي باهرا حتى منتصف الستينات وكان يحمل بالفعل امكانيات الدخول فيما سمي وقتها بحق « بمرحلة الانطلاق » ، ثم اندثرت الآمال فجأة ودخل الاقتصاد المصرى بدلا من ذلك فى مرحلة من الركود الطويل .

على أن من الخطأ أيضا الاعتقاد بأن انتكاسة الاقتصاد المصرى منذ منتصف الستينات كانت فى الأساس بسبب توقف المعونات الأمريكية وتضاؤل المعونات الغربية بوجه عام . لم يكن هذا التوقف أو التضاؤل فى المعونات الخارجية أمرا يستهان به بالطبع ، ولكن هناك من الدلائل ما يشير على نحو شبه قاطع بأن التنمية الاقتصادية فى مصر كان من الممكن أن تستمر بمعدل مرضٍ ، وإن لم يبلغ مثل معدلها فى العشر سنوات السابقة على ١٩٦٥ ، ودون تضحيات بالغة الشدة فى مستوى الاستهلاك ، لولا قيام حرب ١٩٦٧ .

كان اجمالى ما حصلت عليه مصر من مساعدات غذائية من الولايات المتحدة خلال الفترة ٥٨ - ١٩٦٥ نحو ٣٠٠ مليون جنيه مصرى ، فلما أوشك حلول موعد تجديد اتفاقية المعونات الغذائية أبلغ السفير الأمريكى فى القاهرة الحكومة المصرية بأن حكومته « ليست على استعداد فى الوقت الحاضر للدخول فى أى نقاش حول تجديد الاتفاقية لأنها غير راضية عن سياسة الحكومة المصرية » . واكتفت الولايات المتحدة بمد الاتفاقية لفترات تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر حتى توقفت المساعدات الأمريكية تماما فى فبراير ١٩٦٧ . اقترن ذلك بانخفاض مذهل فى المعونات التى كانت مصر تتلقاها من الدول الغربية والمؤسسات الدولية . إذ بينما بلغ المتوسط السنوى لهذه المعونات كلها ( بما فى ذلك المعونات الغذائية الأمريكية ) ٢٠٠ مليون دولار فى ٦١ - ١٩٦٦ ، انخفض هذا المتوسط الى ١٦ مليونا فى ٦٧ - ١٩٦٩ (١) . كان المتوسط السنوى للمعونات الغربية خلال سنوات الخطة الأولى يمثل اذن نحو خمس اجمالى الاستثمارات المتحققة خلالها ، ومن ثم فإنها فى حالة الاستغناء عن هذه المعونات برمتها فى الخمس سنوات التالية كان على مصر تخفيض معدل الاستثمار بهذا القدر بفرض عدم زيادة مصادر المعونة الخارجية الأخرى والاحتفاظ بمستوى الاستهلاك والادخار على ما كانا عليه . ولكن من الممكن أيضا أن نتصور أنه

كان بإمكان النظام الناصري أن يعوض هذا النقص في الموارد الخارجية أو جزءاً منه على الأقل بزيادة الادخار المحلي عن طريق ضغط الاستهلاك العام والخاص ، واتباع سياسات في الأجور والانفاق العام أكثر تقشفاً ، الأمر الذي كان من الممكن أن يستجيب له الناس في مواجهة التعت الخارجي لو لجأ عبد الناصر الى تحويل قضية وقف المعونات الخارجية الى قضية وطنية كما فعل من قبل فيما يتعلق بتأميم قناة السويس . إن هناك من الدلائل ما يشير الى أن عبد الناصر كان يزعم بالفعل اتخاذ هذا المسلك منذ خطبته الشهيرة في بورسعيد في ٢٣ ديسمبر ١٩٦٤ ، عندما بدت أولى بوادر عزم الولايات المتحدة على وقف معوناتها ، وحينما تحدى عبد الناصر محاولة الولايات المتحدة فرض ارادتها على مصر . على أنه أيا كانت قدرة عبد الناصر الحقيقية على النجاح في هذا المسلك فإن من المؤكد أن العامل الذي حسم الأمر في اتجاه معاكس ، وألقى نهائياً احتمال اتباع سياسة اقتصادية أكثر تقشفاً وأشد اصراراً على تعبئة الموارد المحلية ، هو قيام حرب ١٩٦٧ . كان هذا الحل مستحيلاً تصوره في أعقاب الهزيمة لأكثر من سبب . فأيا كان استعداد الجماهير لقبول سياسة تقشفية كنوع من التحدي للقوى الخارجية ، فإنه كان من الصعب الارتكان على هذا في ظل مناخ عام من الاحباط واليأس ولدته الهزيمة ، وفي ظل انخفاض شعبية نظام عبد الناصر بسبب ما أثارته الهزيمة من شعور بتقصير المؤسسة العسكرية ، وشك في قدرة النظام على الصمود في مواجهة التحدي الأمريكي والاسرائيلي . كان من شبه المستحيل الآن على نظام عبد الناصر أن يضيف الى العبء النفسي المتولد عن الهزيمة العسكرية أعباء اقتصادية جديدة للاستمرار في التنمية .

أضف الى ذلك ما ترتب على هزيمة ١٩٦٧ من انخفاض شديد في موارد مصر الذاتية من العملات الأجنبية ، الأمر الذي جعل الاستمرار في تحقيق معدل مرتفع للتنمية مع تحمل أعباء الانفاق العسكري للاستعداد لحرب جديدة أمراً في حكم المستحيل ، حتى مع افتراض استعداد الناس لقبول تخفيض كبير في مستوى الاستهلاك . فقد ترتب على الحرب فقد مصر لآبار البترول في سيناء وتخريب معامل تكرير البترول في السويس واغلاق قناة السويس التي كانت تدر لمصر سنوياً ١٦٤ مليون دولار في المتوسط خلال



السنوات السبع السابقة على إغلاقها في ١٩٦٧ ، أى ما يزيد بنحو الثلث على المتوسط السنوى للمعونات الغذائية الأمريكية خلال نفس الفترة ، فضلا عن الاتفاق الذى فرضه تهجير نحو مليون شخص من سكان مدن قناة السويس ، والانخفاض الكبير فى إيرادات السياحة التى كانت بدورها تدر نحو ١٠٠ مليون دولار سنويا فى المتوسط خلال السنوات السبع السابقة على الحرب . (٢)

كان أمام عبد الناصر اذن ، فى مواجهة كل هذا ، اختيار واحد من البدائل الثلاثة الآتية : إما أن يضحي بالاتفاق العسكرى وأن يقبل الهزيمة والصلح وقبول أى عرض للتسوية يعرض عليه فى سبيل الاستمرار فى التنمية ، أو أن يضحي بكليهما : التنمية والحرب ، فى سبيل رفع معدلات الاستهلاك ، أو أن يضحي بالاستمرار فى التنمية وألا يسمح إلا بالحد الأدنى من الزيادة فى الاستهلاك فى سبيل الاستعداد لمعركة مقبلة . لم يكن هناك فى الواقع بديل آخر ، إذ لم يكن هناك من الموارد الخارجية من القروض والمعونات ما يسمح بالاستعداد للحرب والاستمرار فى التنمية فى نفس الوقت . فالدول والمؤسسات الغربية ما كانت لتعود الى سابق عهدها فى مد مصر بالقروض والمعونات ما لم تقبل مصر صلحا غير مشرف مع إسرائيل ، والتخلى عن سياسة حماية الصناعة المصرية وتقييد الواردات . ولم يبد من الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية الاستعداد لتقديم معونات كافية لتحقيق الغرضين معا وتعويض مصر عما فقدته من المعونات الغربية . فالمتوسط السنوى لمعونات الكتلة الشرقية التى حصلت عليها مصر بالفعل ( تميزا لها عن اجمالى التعهدات ) بلغ خلال الفترة ٦٧ - ١٩٧٢ نحو ١٤٠ مليون دولار ، وهو ما لا يزيد كثيرا عن المتوسط السنوى لهذه المعونات خلال السنوات العشر ٥٤ - ١٩٦٤ ( ١١٦ مليون دولار ) (٣) ، وهى زيادة لم تكن تكفى بالقطع لتعويض النقص فى المعونات الغربية حيث بلغ النقص فى المتوسط السنوى لهذه المعونات ، كما رأينا ، نحو ١٨٤ مليون دولار .

كان المصدر الأساسى للمعونات المقدمة الى مصر فى السنوات التالية لحرب ١٩٦٧ هو البلاد العربية ، إذ حصلت مصر بناء على اتفاقية الخرطوم الموقعة فى ١٩٦٨ ، من المملكة

العربية السعودية والكويت وليبيا على منح قدرها في المتوسط ٢٨٦ مليون دولار في السنة ، وهو مبلغ لا يمكن الاستهانة به إذ كان يساوي تقريبا المتوسط السنوي لمعونات الكتلتين الغربية والشرقية معا في سنوات ما قبل ١٩٦٧ ، ولكن معنى ذلك في الواقع أننا اذا اعتبرنا أن المعونات العربية قد أتت لتعويض النقص في المعونات الخارجية فانه كان لا يزال على مصر أن تواجه بعد ١٩٦٧ كل الآثار الاقتصادية المترتبة على اغلاق قناة السويس وفقدان بترول سيناء ونقص إيرادات السياحة ونفقات توطين المهجرين من منطقة القناة فضلا عن الاتفاق العسكري الجديد . أضف الى ذلك ما كان على مصر دفعه لخدمة الديون التي حل موعد استحقاقها في السنوات التالية لحرب ٦٧ ، إذ بلغت قيمة أقساط الديون المستحقة الدفع خلال الفترة ( ٦٧ - ١٩٧٢ ) نحو ٢٤٠ مليون دولار في السنة في المتوسط (٤) ، وهو ما كان يلتهم وحده الجزء الأكبر من كل ماتلقته مصر من مساعدات وقروض وتسهيلات خارجية خلال هذه الفترة . فكان مصر في السنوات اللاحقة على حرب ١٩٦٧ كان عليها ، ليس فقط مواجهة ظروف اقتصادية وسياسة جديدة غاية في القسوة ، بل وكان عليها أيضا أن تتحمل جزءا كبيرا من أعباء التنمية السريعة السابقة على ١٩٦٧ .

إن هذا هو الأساس الذي بنى عليه قولنا أنه لم يكن هناك أمام عبد الناصر إلا البدائل الثلاثة المتقدمة ، وقد اختار عبد الناصر البديل الثالث ، وهو الاختيار الوحيد الذي كان يسمح له بالاستعداد لحرب جديدة ، والدخول فيما سمي بحرب الاستنزاف ، ولو على حساب التضحية بالتنمية والارتفاع بمستوى الاستهلاك .

دخلت مصر إذن في أعقاب ١٩٦٧ مرحلة من الركود الاقتصادي استمرت حتى منتصف السبعينات ، وشهدت مصر خلالها فترة من أحلك فترات تاريخها الاقتصادي الحديث . فقد انخفض معدل الاستثمار من ١٧,٢ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي في ٦٤ / ١٩٦٥ الى ١١,٨ ٪ في ٦٩ / ١٩٧٠ ، أي ما لا يكاد يزيد على معدل الادخار المحلي ( ١١,٢ ٪ ) وبقي الاستهلاك الفردي ( أو العائلي ) ثابتا تقريبا كنسبة من الناتج المحلي

( ٦٥ ٪ ) ، وذلك للسماح بزيادة الاستهلاك العام ( أو الحكومي ) من ١٩,٧ ٪ الى ٢٤,١ ٪ (٥) ، وعلى الأخص لزيادة الاتفاق الحربى الذى ارتفعت نسبته الى اجمالى الدخل القومى من ٩ ٪ فى ١٩٦٥ الى ١٤ ٪ فى النصف الثانى من الستينات . (٦)

وقد ترتب على ذلك بالطبع انخفاض شديد فى معدل التنمية من نحو ٦ ٪ سنوياً فى الخمس سنوات الأولى من الستينات الى نحو ٣ ٪ فى الثانى سنوات التالية ( ٦٥ - ١٩٧٣ ) ، أى ما لا يكاد يزيد عن معدل نمو السكان . فاذا أخذنا فى الاعتبار ما أصاب المرافق العامة والبنية الأساسية من تدهور بسبب ضغط الاتفاق على التجديد والصيانة ، تبين أن مستوى المعيشة قد تعرض بلا شك للانخفاض فى تلك الفترة .

من أسوأ سمات هذه الفترة أيضاً توقف الاتجاه الى تصحيح هيكل الاقتصاد المصرى توقفاً تاماً . فبعد النجاح الكبير الذى أحرزته سنوات الخطة الأولى فى أحداث تغير جذرى فى هيكل الجهاز الانتاجى لصالح الصناعة والكهرباء ، بقى نصيب الصناعة والكهرباء فى الناتج القومى اجمالى ثابتاً طوال الفترة ٦٥ - ١٩٧٢ بسبب الانخفاض الشديد فى معدل الاستثمار . بل أصابت النكسة أيضاً نمط توزيع الدخل فتوقفت الحركة نحو تصحيح توزيع الدخل لصالح فئات الدخل الدنيا توقفاً شبه تام ، بسبب تراخى معدلات التصنيع والتشغيل من ناحية ، وبسبب القيود السياسية التى فرضتها الهزيمة على حركة عبد الناصر فى هذا الاتجاه . من المؤشرات الدالة على ذلك عودة نصيب الأجور الزراعية فى اجمالى الدخل الزراعى الى الانخفاض من ٣٢ ٪ الى ٢٥ ٪ فيما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٢ ، وانخفاض نصيب الاجور الصناعية فى الدخل الصناعى من ٣٣ ٪ الى ٣١ ٪ خلال نفس الفترة ، بعد زيادة كل منها زيادة ملموسة فى الخمس سنوات الأولى من الستينات .

لم تمنع هذه التضحية بالتنمية من تدهور ميزان المدفوعات . فقد كان النقص فى إيرادات مصر من قناة السويس والسياحة ، والانخفاض الشديد فى معونات الدول والمؤسسات الغربية ، والزيادة الكبيرة فى الاتفاق العسكرى وفى أقساط تسديد الديون ،

أكبر من أن تستطيع تعويضه الزيادة الطفيفة في معونات الكتلة الشرقية ومنح الدول العربية وتخفيض الاستثمارات ، فقد ارتفع المستوى السنوى لعجز ميزان العمليات الجارية بنسبة ٨٦ ٪ ( من ٢٠٢ مليون دولار في ٥٩ - ١٩٦٦ الى ٣٧٥ مليون في ٦٧ - ١٩٧٢ ) ، وزاد المدفوع تسديدا لأقساط الديون طويلة ومتوسطة الأجل من ٥٦ مليون دولار الى ٢٤٠ مليوناً في السنة ، ومن ثم كان على مصر أن تجد مصادر لتمويل عجز اجمالى في العملات الأجنبية قدره ٦٢٥ مليون دولار في السنة . كان أكبر مصدر لتغطية هذا العجز ، كما رأينا ، هو المنح المقدمة من بعض الدول العربية طبقاً لاتفاقية الخرطوم ( ٢٨٦ مليون دولار ) ثم قروض الكتلة السوفيتية ( ١٤٠ مليوناً ) ، وتمت تغطية الباقي بالسحب من احتياطي العملات الأجنبية ( ٣٠ مليوناً ) وبتمهيلات الموردين من الدول الغربية ( ١٣٣ مليوناً ) وبالاقتراض قصير الأجل من البنوك التجارية ( ٣٧ مليوناً ) . ( ٧ )

لا بد أن نلاحظ إذن أنه على الرغم من الصعوبات التي واجهت الاقتصاد المصرى في أعقاب ١٩٦٧ ، لم يكن من بين الحلول التي لجأ اليها عبد الناصر اغراق مصر بديون لا تستطيع الوفاء بها . فع ضخامة الأعباء والتضاؤل الشديد في الموارد الذاتية كان سد العجز يتم في الأساس بالمنح التي لا تولد أية أعباء مالية ، أو بالقروض من الكتلة الشرقية ذات الشروط بالغة اليسر . ولم يلجأ عبد الناصر الى الاقتراض باهظ التكلفة ( الاقتراض قصير الأجل وتمهيلات الموردين ) إلا في حدود لا تتجاوز ٢٧ ٪ من اجمالى العجز في العملات الأجنبية . كان الثمن الذى دفعه الاقتصاد المصرى لذلك يتثل في الانخفاض الشديد في معدل التنمية ، ولكنه كان في اعتقادنا يمثل اختياراً حكيماً ، إذ كان من شأن التورط في الديون في تلك الفترة أن يجبر مصر في وقت لاحق على التخلي عن أية محاولة لمتابعة مسيرة التنمية المستقلة التي بدأها عبد الناصر في نهاية الخمسينات وكان من شأن هذا الاختيار أن كانت مصر وقت وفاة عبد الناصر لا تحمل إلا عبئاً هيناً نسبياً من الديون ، فيقدر خالد اكرام اجمالى ديون مصر المدنية ( بما في ذلك كل الديون طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل ) في ٢١ ديسمبر ١٩٧١ ، أى بعد نحو سنة من وفاة عبد

الناصر ، بما لا يزيد على ١٢٠٠ مليون دولار ، لاتزيد نسبتها الى الناتج القومى الاجمالى على نحو الربع (٨) . وبلغت نسبة خدمة الديون كلها ، مدنية وعسكرية ، وبمختلف أنواعها ، طوال السنوات ٦٧ - ١٩٧٢ نحو ٢٣ ٪ من اجمالى الصادرات من السلع والخدمات .

إن من المفيد تذكر هذه الأرقام حينما نأتى لوصف حالة المديونية الخارجية لمصر فى الوقت الحاضر ، إذ أن ما كان يبدو عبئا باهظا فى ١٩٧٠ يبدو الآن عبئا يسيرا للغاية إذا ما قورن بحجم المديونية وعبء خدمة الديون فى يومنا هذا . كما أن من المفيد أن نتذكر الفارق البين بين هيكل المديونية فى نهاية حكم عبد الناصر وهيكله اليوم . ففى نهاية ١٩٧١ كان اجمالى الديون المدنية موزعا بالتساوى تقريبا بين الكتلتين الشرقية والغربية ، فبينما كانت الديون المستحقة للاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية والصين تشكل نحو ٤٣ ٪ من اجمالى ديون مصر المدنية ، كانت الديون المستحقة للدول والمؤسسات الغربية والبنك الدولى تشكل ٤٦ ٪ ، والباقى كان دينا للكويت . وسوف نرى كيف زال هذا التوازن بالتدريج خلال السبعينات حتى أصبحت الديون المستحقة للدول والمؤسسات الغربية ( مضافا اليها اليابان ) تشكل النسبة العظمى من اجمالى مديونية مصر الخارجية .

## هوامش الفصل السادس :

- ١ - جلال أمين : المشرق العربى والغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٧٦ .
- 2 - Ikram, K.: Egypt : Economic Management in a Period of Transition, Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1980, p. 342.
- 3 - Amin, G.: The Modernization of Poverty, Brill, Leiden, 1974, p. 9.
- ٤ - اكرام ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .
- 5 - Mabro, R.: The Egyptian Economy: 1952 - 72, Clarendon Press, Oxford, p. 177.
- ٦ - أمين : المرجع السابق ، ص ٤٤ .
- ٧ - اكرام ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .
- ٨ - اكرام ، نفس المرجع ، ص ٢٤٤ .



## الفصل السابع

### ديون السادات في السنوات العجاف

كلنا يعرف أنه خلال الأعوام الأحد عشر التي تولى فيها أنور السادات حكم مصر ( ٧٠ - ١٩٨١ ) زادت ديون مصر الخارجية زيادة مذهلة . وانما يثور الخلاف حول الأسباب التي أدت إليها وحول قوة الاعتذار التي يمكن أن تقدم لتبريرها . إن من الصعب الوصول الى مقارنة دقيقة بين حجم الديون في بداية حكم السادات وبينها في نهايتها ، بالنظر الى تناثر المعلومات في مصادر مختلفة وتنوع أنواع الديون التي يشير كل من هذه المصادر الى بعضها دون البعض الآخر ، فضلا عن عدم توفر أرقام دقيقة عن بعض أنواع الديون ، خاصة الديون العسكرية . وسوف نحاول هنا أن تقدم للقارئ الأرقام على نحو يسمح بالمقارنة الصحيحة ، دون ارهاقه بتفاصيل قد تمنعه من ادراك الأبعاد الأساسية لتطور المديونية ، ثم نحاول البحث عن الأسباب الحقيقية لزيادتها .

ولنبداً بأهم أنواع الديون ، وهو الدين الخارجى المدنى العام ، طويل ومتوسط الأجل ، ويشمل المبالغ التي اقترضتها الحكومة أو المؤسسات العامة ، أو المضمونة من جانب الحكومة ، لغير الأغراض العسكرية . والأرقام التي سنذكرها هنا تشمل المبالغ التي تسلمتها الحكومة ( والمؤسسات العامة ) بالفعل ، تميزا لها عن المبالغ المتعاقد عليها دون أن يكون قد تم سحبها في الفترة محل البحث . هذا النوع من الديون زاد من ١,٧ بليون دولار في سنة وفاة عبد الناصر ( ١٩٧٠ ) الى ١٤,٣ بليوناً في سنة مقتل السادات

( ١٩٨١ ) ( ١ ) ، أى أنه تضاعف خلال حكم السادات أكثر من ثمانى مرات .

ولكن هذا النوع من الديون ، وإن كان أهمها ، لايشمل كافة ديون مصر الخارجية فهناك الديون الحكومية المدنية قصيرة الأجل ، والديون العسكرية ، ثم ديون القطاع الخاص ، وكلها تفرض أعباء على حصيلة البلاد من العملات الأجنبية . ولاتتوافر لدينا إلا أرقام تقريبية عن هذه الأنواع الثلاثة ، ولكن بمقدورنا تقديرها بما لايزيد على ثلاثة بلايين فى ١٩٧٠ وبنحو ١٥ بليوناً فى ١٩٨١ . معنى ذلك أن اجمالى مديونية مصر الخارجية ، بمختلف أنواعها ، المدنى والعسكرى ، العام والخاص ، وذات الأجل الطويل والمتوسط والقصير ، زاد من نحو ٥ بلايين دولار فى ١٩٧٠ الى نحو ٣٠ بليوناً فى ١٩٨١ أى أنها تضاعفت خلال حكم السادات نحو ست مرات . فكيف يمكننا تفسير ذلك ؟

إن التفسيرات المطروحة تتراوح بين رد هذا النمو المذهل فى المديونية الى أخطاء السياسة الاقتصادية خلال السبعينات ، وعلى الأخص تلك المقترنة بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، وردها الى ظروف الاقتصاد الدولى التى لم يكن لمصر حيلة معها ، أو القاء المسئولية على تركة الستينات وما ورثه أنور السادات من أخطاء السياسة الناصرية . ولكى نستطيع أن نحدد أقرب هذه التفسيرات الى الصواب ، ونصيب كل منها من الصحة ، يتعين أن نسير خطوة خطوة متتبعين تطور المديونية خلال السبعينات ، حيث إن الظروف التى واجهتها مصر خلال هذه الحقبة لم تكن ظروفًا متجانسة ، وتقلبت خلالها موارد مصر من العملات الأجنبية ، والظروف الإقلىية والدولية تقلبا شديدا ، بحيث إن ما يصلح فى تفسير نمو المديونية خلال النصف الأول من السبعينات قد لا يصلح فى تفسير ما حدث بعدها .

على أننا قبل أن نبدأ هذه المهمة نريد أن نلاحظ بصفة عامة أن زيادة المديونية الخارجية لأية دولة لابد أن يكون مصدرها المباشر أحد أمرين : إما زيادة العجز فى ميزان المعاملات الجارية ، الذى يعود بدوره الى تراخى نمو الصادرات بالنسبة لنمو الواردات ، أو الى انخفاض تدفق رؤوس الأموال الى الدولة المعنية فى صورة استثمارات

أجنبية خاصة أو في صورة منح وهبات لا ترد ، أو بالطبع الى مزيج من الأمرين معا ، أى زيادة العجز في ميزان المعاملات الجارية مع انخفاض في تدفق الاستثمارات الخاصة والمنح ، بحيث لا يبقى أمام الدولة من سبيل الى سد العجز إلا الاقتراض من الخارج .

فاذا ركزنا النظر على الخمس سنوات الأولى من حكم السادات ( ٧٠ - ١٩٧٥ ) نجد أن البذور الأولى للزيادة السريعة في المديونية قد بذرت بالفعل خلال هذه الفترة إذ زادت الديون الخارجية المدنية العامة ( بما في ذلك الديون قصيرة الأجل ) من ١,٨ بليون دولار الى ٦,٣ بليون ، أى بنحو ٣٥٠% (٢) . وبينما كان معدل النمو السنوى في الديون الخارجية المدنية طويلة ومتوسطة الأجل ٩% طوال الستينات قفز هذا المعدل الى ٢٣% في الخمس سنوات الأولى من السبعينات . أما الديون الخارجية قصيرة الأجل ، فبينما كانت تنمو بمعدل سنوى قدره ٢٥% في الستينات قفز هذا المعدل الى ٥٥% فيما بين ٧٠ ونهاية ١٩٧٥ . (٣)

لا يمكننا تفسير التزايد في المديونية خلال هذه الفترة بالنقص في تدفق الاستثمارات الأجنبية أو في المنح والهبات الخارجية . فالفترة السابقة على حكم السادات لم تشهد استثمارات أجنبية ذات شأن ، والمنح التى كانت تحصل عليها مصر قبل حكم السادات كانت تتكون أساسا من المعونات العربية ، وهذه لم تستمر فقط خلال سنوات السادات الأولى ، بل زادت بشدة عما كانت عليه في عهد عبد الناصر . فبينما بلغ المتوسط السنوى للهبات التى تلقتها مصر خلال الفترة ٦٧ - ١٩٧٢ ( وكلها من دول النفط العربية ) ٢٦١ مليون دولار ، قفز هذا الرقم الى ٧٣١ مليون في ١٩٧٣ و ١,٣ بليون في ١٩٧٤ و ١,١ بليون في ١٩٧٥ . (٤) لم تلجأ مصر إذن الى الاقتراض الخارجى في هذه الفترة لتعويض النقص في المعونات العربية ، فهذه المعونات زادت ولم تنقص ، بل إن الهبات والتحويلات العربية غطت في هذه الفترة ما يقرب من نصف اجمالى العجز في موارد مصر من العملات الأجنبية .

يتعين إذن البحث عن تفسير لزيادة المديونية فيما طرأ على ميزان المعاملات الجارية ، أى فى أداء الصادرات والواردات . وهنا بالفعل نجد بداية الاجابة . لقد زادت الصادرات حقا ( من السلع والخدمات ) خلال الخمس سنوات الأولى من حكم السادات بنحو ٢٤٠ ٪ ولكن الواردات من السلع والخدمات زادت بدورها بنسبة أكبر بكثير ( ٢٥٠ ٪ ) (٥) . قارن ذلك بأداء الصادرات والواردات فى الخمس سنوات السابقة ( ٦٥/٦٤ - ١٩٧٠/٦٩ ) حيث انخفضت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة ٧ ٪ ، للأسباب التى سبق لنا ذكرها ، ويرتبط معظمها بآثار حرب ١٩٦٧ ، لكن انخفضت الواردات بنسبة أكبر ( ١٥ ٪ ) نتيجة لسياسة الانكماش وضغط الاستثمارات التى اتبعتها عبد الناصر . (٦)

من الممكن إذن أن تقدم الاجابة الأولية التالية : إن زيادة تورط مصر فى الديون خلال الخمس سنوات الأولى من حكم السادات ترجع الى الفشل فى ضبط الواردات . ولكن هذا بدوره يثير التساؤل عما اذا كانت هذه الزيادة السريعة فى الواردات تعود الى خطأ فى الادارة الاقتصادية أم الى ظروف خارجية لاسلطان لمصر عليها . والواقع أن المسئولية تقع على العاملين معا ، ولكن الأرقام المتوفرة لاتدفع مجالا للشك فى أن جزءا كبيرا من المسئولية يقع على أخطاء الادارة الاقتصادية .

فمن ناحية ، عانت مصر خلال هذه الفترة من تدهور حاد فى معدل التبادل الدولى بين أهم صادراتها ( القطن ) وبين أهم وارداتها ( القمح ) ، أى من الانخفاض الشديد فى أسعار صادراتها بالنسبة لأسعار ما تستورده . فبينما تضاعف سعر الطن من القمح خلال الخمس سنوات بنحو أربع مرات ونصف ( من ٢٥ جنيها للطن الى ١١٢ جنيها ) ، لم يزد سعر الطن من القطن إلا بنحو الضعفين ( من ٥٣٠ جنيها الى ١٠٦٨ جنيها ) . وترتب على ذلك أن الطن الواحد من القطن الذى كانت تصدره مصر جلب لها فى ١٩٧٥ أقل من نصف ما كان يجلبه لها من القمح فى ١٩٧٠ (٧) . ولكن من المهم أن نلاحظ أنه حتى فيما يتعلق بهذا العبء الناتج عن ارتفاع أسعار الواردات ، لا يمكن أن تلقى المسئولية بأكملها على الظروف الخارجية ، فالاضطرار الى الاستيراد بأسعار مرتفعة لا يثير فقط

مسئولية العوامل الخارجية التي أدت الى ارتفاع الأسعار الدولية ، وانما يثير أيضا المسؤولية الذاتية عن العجز عن زيادة الانتاج الوطنى بمعدل كان من شأنه أن يغنى بدرجة أو بأخرى عن الاستيراد . وهنا نصادف بالفعل أول مظهر من مظاهر مسؤولية السياسة الداخلية عن التورط فى الديون . فقد عجز الانتاج المصرى من الحبوب خلال الخمس سنوات الأولى من السبعينات عجزا مذهلا عن مواكبة الزيادة فى استهلاكها . إذ بينما ارتفع استهلاك الفرد من الحبوب الغذائية من ٢٥٨ كيلو جرام فى السنة فى ١٩٧١ / ٧٠ الى ٢٨٦ كيلو جرام فى ١٩٧٥ / ٧٤ ( أى بنسبة ٩ ٪ ) انخفض الانتاج للفرد الواحد من ١٩٦ الى ١٨٧ كيلو جرام خلال نفس الفترة ( أى بنسبة ٥ ٪ ) ، ومن ارتفعت نسبة العجز الذى يتعين تغطيته بالاستيراد من ٢٤ ٪ من اجمالى استهلاك الحبوب الغذائية فى ١٩٧١ / ٧٠ الى ٣٥ ٪ فى ١٩٧٥ / ٧٤ . (٨)

ليس من الانصاف مع ذلك ، أن نرد هذا الفشل فى زيادة انتاج الحبوب خلال النصف الأول من السبعينات الى أخطاء ارتكبتها السبعينات نفسها ، فزيادة الانتاج الزراعى فى فترة ما تحتاج الى القيام باستثمارات وادخال بعض الاصلاحات على السياسة الزراعية فى فترة سابقة . والأقرب الى الصحة أن هذا الفشل فى تحقيق زيادة كافية فى انتاج الحبوب والانتاج الزراعى بوجه عام فى تلك الفترة بالذات ( ٧٠ - ١٩٧٥ ) انما يعود فى الأساس الى اضطرار مصر لضغط استثماراتها فى النصف الثانى من الستينات وعلى الأخص فى أعقاب حرب ١٩٦٧ .

انما تكن مسؤولية السبعينات الأساسية عن التورط فى الديون خلال الفترة ( ٧٠ - ١٩٧٥ ) فى أمرين :

الأول : اطلاق حرية الاستيراد فى كثير من السلع الضرورية وغير الضرورية ، وعلى الأخص فى أعقاب حرب ١٩٧٣ ، على نحو لم تكن تسمح به ضالة موارد مصر من العملات الأجنبية والمعدل المنخفض نسبيا للزيادة فى الصادرات .



والثانى : هو الالتجاء المفرط الى تمويل جزء كبير من العجز فى ميزان المعاملات الجارية بالاقتراض قصير الأجل وباهظ التكلفة .

أما عن إطلاق حرية الاستيراد فيجرب الدفاع عنه عادة بالقول بأن القطاع الانتاجى فى مصر كان يعانى منذ فترة طويلة ، ترجع الى منتصف الستينات ، من ندرة السلع الرأسمالية والوسيطه ، ومن التضائل الشديد فى حجم المخزون من السلع الوسيطه وبعض السلع الاستراتيجية والغذائية ، الأمر الذى كان لابد من تلافيه بإطلاق حرية الاستيراد اذا أريد لعجلة الانتاج أن تعود الى الدوران . كما يجرى الدفاع عنه أحيانا بالقول بأن حالة المرافق العامة كانت قد بلغت درجة من التدهور خلال الستينات لم يكن هناك مفر من التصدى لها بزيادة الانفاق على تجديدها ، الأمر الذى كان لابد أن ينعكس بدوره فى زيادة الواردات وزيادة العبء على ميزان المدفوعات . ونحن من جانبنا نرى أن كلا القولين يمسّان جزءا فقط من الحقيقة ولا يمكن أن يفسرا وحدهما ما حدث من تدهور فى ميزان المدفوعات ، ومن ثم لا يصلحان لاعفاء الادارة الاقتصادية فى تلك الفترة من المسئولية عن الزيادة فى حجم المديونية الخارجية .

ففيما يتعلق بالحاجة الى إطلاق حرية استيراد السلع الوسيطه والرأسمالية نلاحظ أن الواردات من هذه السلع قد زادت بالفعل بسرعة كبيرة فى أعقاب حرب ١٩٧٣ إذ تضاعفت الواردات من السلع الرأسمالية نحو ثلاث مرات ( من ٨٩ مليون جنيه فى ١٩٧٣ الى ٢٦٠ مليون فى ١٩٧٥ ) ، وتضاعفت الواردات من السلع الوسيطه نحو خمس مرات ( من ١٣٢ مليون جنيه فى ١٩٧٣ الى ٦١٩ مليون فى ١٩٧٥ )<sup>(١)</sup> . ولكننا نريد هنا أن نورد ثلاثة تحفظات أساسية :

أولها : أن ما حدث خلال هذه الفترة من تلبية لحاجة المنتجين المشروعة الى مزيد من الواردات الرأسمالية والوسيطه يجب ألا يتخذ وسيلة لصرف النظر عما حدث خلال هذه الفترة أيضا من إطلاق حرية الاستيراد لاشباع حاجات استهلاكية بحتة لم تكن ظروف الاقتصاد المصرى وقتها تسمح بها . فخلال السنتين التاليتين لحرب ١٩٧٣ زادت

مثلا قيمة الواردات من السيارات بأكثر من أربعة أضعاف وزادت الواردات من السلع الاستهلاكية غير المعمرة بأكثر من خمسة أضعاف ( من ٤٠ مليون جنيه في ١٩٧٣ الى ٢٢٠ مليوناً في ١٩٧٥ ) (١٠) ، ومن ثم أصبحت قيمتها في ١٩٧٥ لا تقل كثيراً عن قيمة مجموع الواردات من السلع الرأسمالية .

**والتحفظ الثاني :** هو أن عبارة « السلع الرأسمالية والوسيلة » تخفى في طياتها كثيراً من السلع التي لاتساهم مساهمة تذكر في زيادة القدرة الانتاجية للدولة وأنها قد تضم من السلع ما هو أقرب الى الاستهلاك منه الى الاستثمار . من أمثلة ذلك مواد البناء واللوريات وقطع غيار السيارات التي تخدم أنشطة استهلاكية لا انتاجية . يؤيد هذا التحفظ ما نلاحظه من تدهور بعض أهم الصناعات في مصر خلال النصف الأول من السبعينات ، فبينما لم يزد معدل النمو السنوي في انتاج المنسوجات عن ٢ ٪ وفي غزل القطن عن ٧ ٪ ، انخفض الانتاج في صناعات الأسمت والورق والسكر والسجائر وحديد التسليح واطارات السيارات والأتوبيسات .. الخ . (١١)

**التحفظ الثالث :** هو أن من المشكوك فيه جداً أنه كان من الحكمة اطلاق حرية الاستيراد في تلك الفترة ، حتى فيما يتعلق بالواردات من السلع الانتاجية ، اذا كان تمويل العجز يعتمد أساساً على المزيد من المديونية . فلزيادة المديونية ثمن لا بد من دفعه ان أجلاً أو عاجلاً ، والاعتماد على الديون لرفع معدل التنمية لا بد أن يؤدي في وقت لاحق الى التضحية بالتنمية من أجل خدمة الديون ، ما لم تكن أسعار الفوائد على القروض أقل من معدل العائد على الاستثمارات التي توجه هذه القروض اليها ، وهو ما لم يتحقق .

أما الدفاع عن التورط في الديون بحجة اصلاح المرافق العامة ، فهو دفاع مرفوض لأكثر من سبب ، أولها ما ذكرناه حالاً من خطأ الاعتماد على القروض غير الميسرة لتمويل مشروعات لاتساهم مساهمة مباشرة في زيادة الانتاج ، أو تساهم فيها بمعدل يقل عن فوائد القروض . يضاف الى ذلك ما نلاحظه من أن نصيب المرافق العامة في اجمالي الاستثمارات في الفترة ٧١ - ١٩٧٥ لم يزد على ٤ ٪ (١٢) ، الأمر الذي يؤيده أن حالة

المرافق العامة في منتصف السبعينات لم تكن في الواقع أفضل بكثير مما كانت في بدايتها ، وأن الجزء الأكبر مما أنفق على المرافق العامة في أعقاب حرب ١٩٧٣ انما وجه الى اعادة تعمير مدن القناة التي فرضتها في الاساس اعتبارات سياسية أو مصالح اقتصادية ضيقة أكثر مما استوجبتها اعتبارات اعادة بناء الجهاز الانتاجي ، وهي على كل حال أقرب الى الاتفاق الاستهلاكي منها الى الاستثمار .

ليس من الغريب إذن أن نجد أن زيادة الديون في تلك الفترة ( ٧٠ - ١٩٧٥ ) لم يصحبها ارتفاع ملحوظ في معدل النمو أو تحسن في هيكل الانتاج . فمعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي لم يزد عن ٤,٥ ٪ ، ولم يزد معدل النمو في الزراعة عن ٢,٤ ٪ وفي الصناعة عن ٤,٣ ٪ وفي الاسكان عن ٢ ٪ . وانما كانت أكبر معدلات النمو ( فيما عدا الكهرباء ١٤,٩ ٪ ) من نصيب النقل والمواصلات والتخزين ( ١٣,٣ ٪ ) وقطاع التجارة والمال ( ٩,٥ ٪ )<sup>(١٣)</sup> . ترتب على هذا أن بدأ اتجاه معاكس للاتجاه الذي ساد في الستينات نحو تصحيح الهيكل الانتاجي لصالح القطاعات السلعية . فع بداية السبعينات بدأ نصيب القطاعات السلعية في التضائل ونصيب الخدمات في التزايد حتى أصبحت صورة الاقتصاد المصري في منتصف السبعينات أسوأ مما كانت عليه في نهاية الخمسينات من حيث التوزيع النسبي للناتج الاجمالي بين القطاعات السلعية وقطاعات الخدمات .

أما الجريرة الثانية للسياسة الاقتصادية في النصف الأول من السبعينات فتتمثل في زيادة الالتجاء الى القروض قصيرة الأجل من البنوك التجارية ذات أسعار الفائدة التي تجاوزت في بعض الأحيان ١٥ ٪ . وقد زاد هذا الاعتماد على القروض قصيرة الأجل في أعقاب حرب ١٩٧٣ حتى بلغت نسبة هذا النوع من القروض بما في ذلك تسهيلات الموردين في ١٩٧٥ نحو ٣٥ ٪ من اجمالي ديون مصر المدنية . وقد حمل هذا النوع من القروض ميزان المدفوعات أعباء ثقيلة لاتتمثل فقط في الفوائد الباهظة المستحقة عليها ، ولكن أيضا في المبالغ المستحقة للتأخر في سدادها . وقد كان من الممكن تجنب هذا وذاك لو لجأت الحكومة الى كبح جماح الاستيراد ، بما في ذلك حتى بعض السلع الوسيطة

والرأسمالية ، في مواجهة الارتفاع المفاجيء في أسعار الواردات الاستهلاكية الضرورية ، كالقمح والدقيق .

خلاصة تقديرنا إذن للخمس سنوات الأولى من السبعينات هي أن الاقتصاد المصرى لم يحن كثيرا خلالها في مقابل زيادة التورط في المديونية ، سواء من حيث رفع معدل النمو ، أو تغيير هيكل الاقتصاد ، وتكاد تنحصر الآثار الاقتصادية لهذه الفترة في بداية اعادة تعمير مدن قناة السويس واعادة فتح القناة وتطهيرها ، واستكمال النقص في المخزون السلعى من بعض المواد الأولية والوسيطة . أما حرب ١٩٧٣ فقد اعتمد في تمويلها في الأساس على الهبات والمنح العربية ومن ثم لايجوز التعلل بها لتبرير زيادة المديونية .

على أنه أيا كانت تحفظاتنا على السياسة الاقتصادية خلال السنوات الخمس الأولى من حكم السادات ، فإن الأخطاء التى ارتكبت خلال النصف الثانى من حكمه كانت أخطر شأنًا بكثير وأبهر ثمنًا ، وهى التى تمثل في رأينا تركة السادات الحقيقية التى ورثها للاقتصاد المصرى من بعده .

## هوامش الفصل السابع :

**1 – IMF : Arab Republic of Egypt : Recent Economic Developments, June 19, 1984 mimeo. p. 66 .**

**2 – World Debt Tables, 1985, and Ikram, K.: Econmic Management in a Period of Transition, Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1980, p. 362 .**

٢ - اكرام ، نفس المرجع ، ص ٣٦٥ .

٤ - المرجع السابق ، ص ٣٤٣ ، ٣٤٧ .

**5 – World Debt Tables, 1985 .**

**6 – Mabro, R.: The Egyptian Economy, 1952 – 72 Clarendon Press, Oxford, 1974 p. 177.**

٧ - اكرام ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

٨ - المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

٩ - البنك الأهلي المصري : النشرة الاقتصادية ، ١٩٨٥ ، العدد الأول .

١٠ - المرجع السابق ، وانظر أيضا أرقاماً مفصلة عن تطور الواردات من بعض السلع الكمالية المعمرة خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٨ في : رمزي زكي : بحوث في ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٨٥ .

**11 – IBRD: Arab Republic of Egypt : Economic Prospects and External Capital Requirements, March 22, 1977 ( mimeo. ) Statistical Appendix.**

١٢ - اكرام ، المرجع السابق ، ص ٤٠٥ .

١٣ - البنك الدولي ، المرجع السابق .



## الفصل الثامن

### ديون السادات في سنوات الرخاء

في ١٩٧٥ فوجيء السادات ، أو هكذا قال ، بالوضع الاقتصادي الخطير الذي تمثل في عجزه عن الوفاء بمبالغ طائلة من القروض قصيرة الأجل . واستخدم السادات حينئذ في وصف حالة الاقتصاد المصري أنه « بلغ درجة الصفر » ، وتعلل بأعذار غريبة منها أن أحدا لم يخبره من قبل بخطورة الأمر ، ومنها أن الأرقام التي عرضت عليه كان يظن أنها بالدولارات ثم تبين له فيما بعد أنها بالجنيهات الاسترلينية . (١)

كنا قد رأينا من قبل ، أن الخديو اسماعيل كان قد اكتشف بدوره قبل ذلك بمائة عام ( ١٨٧٦ ) أن الخزينة المصرية خاوية وأنه عاجز عن الوفاء بديونه التي ورطه فيها الدائنون الأوربيون خلال الثلاثة عشر عاما السابقة . وكنا قد ذكرنا أن تورط الخديو اسماعيل في الديون لم يكن مصدره بالضبط ميله الى البذخ والاتفاق وإنما توفر أموال سائلة في المصارف الأوربية كانت تبحث عن فرص للاستثمار المجزى في الخارج ، وأن بذخ اسماعيل وتوسعه في الاتفاق لم يكن السبب بمقدار ما كان نتيجة لما تعرض له من ضغوط واغراءات من جانب السماسرة والمرابين زينت له مشروعات باهظة التكاليف وقليلة العائد . ولكننا نعرف أيضا أنه في أعقاب ١٩٧٣ توفرت للمصارف الأوربية والأمريكية كميات طائلة من الأموال السائلة نتيجة لما سمي بإعادة تدوير عوائد النفط في أعقاب ارتفاع سعره ، وكانت هذه المصارف تبحث بدورها عن مجال لتوظيف هذه الأموال

خارج بلادها . نحن نعرف أيضا أن مجموع ديون مصر قصيرة الأجل في ١٩٧٠ لم يكن قد تجاوز ١٤٨ مليون دولار فتضاعف نحو ثماني مرات في خمس سنوات ليصل الى ١١٦٨ مليون دولار في ١٩٧٥ (٢) . فإذا تذكرنا أيضا أنه بمجرد انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ زينت للسادات مشروعات إعادة تعمير مدن القناة ، وهى ما لم تكن تسمح بالتوسع فيه أحوال مصر الاقتصادية في ذلك الوقت ، لضآلة مواردها من الصادرات ، وأن اعتراضات بعض المسؤولين الاقتصاديين على هذا التوسع في الاتفاق على مشروعات التعمير ، خاصة إذا كان يضطر مصر الى التورط بشدة في القروض التجارية قصيرة الأجل ، هذه الاعتراضات قوبلت وقتها بالقول بأن الأمر يتعلق « بسياسات عليا » لا يسمح بمناقشتها ، إذا تذكرنا كل هذا أصبح من الصعب ألا يثور بقوة احتمال أن يكون التورط في هذا النوع من الديون في عهد السادات قد جاء استجابة لنفس النوع من الضغوط والاعراض التى تعرض لها الحديو اسماعيل من قبل .

كانت النتيجة على أية حال هى أنه في ١٩٧٥ كان نحو ثلث اجمالى الديون الخارجية المصرية واجب السداد خلال عامين . وأصبحت مصر مطالبة بدفع ٢٠٨٤ مليون دولار في ١٩٧٥ وحدها سدادا لأصل وفوائد هذه الديون قصيرة الأجل ، أو ما يعادل ٧٨ ٪ من حصيللة الصادرات المصرية كلها في ذلك العام . (٢)

شهدت تلك السنة ( ١٩٧٥ ) والسنة التى تلتها ، جولات متعاقبة للرئيس السادات ولرئيس الوزراء ووزراء المالية والاقتصاد المصريين فى دول الخليج يرجون فيها زيادة حجم المعونات العربية المقدمة لمصر ، مستخدمين كل ما يمكن استخدامه من حجج ، من بطولة الجيش المصرى فى حرب أكتوبر ، الى ما قدمته مصر من تضحيات للقضية الفلسطينية ، الى ما تؤديه العمالة المصرية من خدمات لتنمية دول الخليج ، ولكن دون طائل . فقد كان رد حكومات النفط على الدوام أن هذا الذى تقدمه هو أقصى ما نستطيعه ، وأنه حتى لو كان باستطاعتنا تقديم أكثر من ذلك فإنه ليس لدينا ما يضمن أن مصر سوف تحسن استخدام ما تقدمه لها من معونات . كانت هناك أيضا تلميحات الى

مايسود تصرفات الادارة المصرية من فساد وتبديد ، وهى أمور كانت حكومات النفط العربية آخر من يحق له أن يشير اليها . كانت هناك أيضا ردود تعلمتها حكومات النفط من رجال البنك الدولى والمؤسسات الدولية مثل القول بأن تقديم المساعدات لدعم ميزان المدفوعات يساعد على التبديد ، وأن الأفضل هو تقديم مساعدات لتمويل مشروعات بعينها يتفق عليها ، ولكن مصر للأسف لا تتوافر لديها كمية كافية من دراسات الجدوى ، ومن المشروعات كاملة الاعداد تبرر زيادة حجم المساعدات . هكذا نجد أنه فى ظل اشتداد الضائقة الاقتصادية بمصر فى ١٩٧٦ ، انخفضت المعونات التى قدمتها دول النفط العربية لمصر انخفاضا ملحوظا . فانخفض اجمالى المدفوعات الثنائية الميسرة التى دفعتها هذه الدول لمصر من ١٨٧٣ مليون دولار فى ١٩٧٥ الى ١٠٢٨ مليون فى ١٩٧٦ ، أى بنسبة ٤٥ ٪ ، وانخفضت المدفوعات غير الميسرة لمصر من نفس الدول من ٦٦٨ مليون دولار الى ٢٣٥ مليون أى بنحو الثلثين بين هذين العامين . (٤)

ليس هناك ، فى رأى ، إلا تفسير واحد مقبول لهذا الموقف الذى اتخذته حكومات النفط العربية فى هاتين السنتين ( ٧٥ ، ١٩٧٦ ) . لقد كان لدى هذه الحكومات بغير شك ما يكفى من الأموال لانتشال مصر من أزمتها ، ففى الوقت الذى كانت تقترض فيه مصر من البنوك التجارية بأسعار فائدة تزيد على ١٥ ٪ ، كانت دول النفط تستثمر فوائضا فى البنوك الأمريكية والأوربية والبنك الدولى بأسعار فائدة تقل عن نصف هذا القدر . وفى الوقت الذى كانت حكومات النفط وشركات الاستثمار فيها تتكلم فيه عن ارتفاع المخاطر السياسية للاستثمار فى مصر ، كانت استثمارات هذه الحكومات والشركات فى الدول الغربية تتعرض لمخاطر حقيقية تتمثل فى التدهور المستمر فى قيمة الدولار وارتفاع معدلات التضخم . لم يكن الأمر إذن فى الحقيقة إلا أن حكومات دول النفط لم تكن قد تلقت بعد ايماء الموافقة من الولايات المتحدة وهيئات المعونات الدولية بزيادة حجم معوناتها لمصر ، ولم يكن هذا ليتم إلا اذا أظهرت مصر استعدادها نهائيا لقبول توصيات صندوق النقد الدولى ، ولاتخاذ خطوة حاسمة فى اتجاه عقد اتفاقية سلام مع اسرائيل .

كانت مصر ، بنهاية ١٩٧٦ ، قد ذهبت بالفعل شوطا بعيدا نحو قبول كلا المطلبين ، ولكن يبدو أن ما تم حتى ذلك الوقت لم يكن كافيا . كانت مصر قد أصدرت بالفعل قوانين تشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار في مصر ، وخفضت بشدة من القيود على الاستيراد ، وسمحت للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها في مصر ، وأقامت مناطق اقتصادية حرة ، وضيق الفجوة بين قيمة الجنيه المصرى الرسمية وقيمه السوقية .. الخ . ومع ذلك كانت ماتزال هناك سياسة الحماية المفروضة لشركات القطاع العام ، وما تقدمه الحكومة من دعم لهذه الشركات ولتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية ، وهو ما كانت الحكومة المصرية تبدي احجاما واضحا عن التخلي عنه .

كذلك فيما يتعلق بقضية اسرائيل . كانت مصر بنهاية ١٩٧٦ قد قطعت أيضا شوطا بعيدا في الرضوخ للمطالب الاسرائيلية ، ولكن لم يكن ذلك بدوره كافيا .

فمنذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، بل وحتى أثناءها ، وقبل عبور القوات الاسرائيلية الى غربي القناة ، كانت الحكومة المصرية قد بدأت تعبر عن استعدادها للسلام ، ثم عقدت اتفاقيتين لفك الاشتباك ، ودخلت في مفاوضات مباشرة وغير مباشرة مع الاسرائيليين . ولكن كانت الحكومة المصرية لاتزال تصر على رفض عقد صلح منفرد مع اسرائيل لاتشارك فيه سوريا والأردن ، ويستبعد الفلسطينين .

كان هذا هو الوضع إذن في نهاية ١٩٧٦ ، ولكن بعد اقل من سنة كانت الصورة قد اختلفت تماما ، ففي صباح أحد أيام نوفمبر ١٩٧٧ ، كان المصريون فيه يحتفلون بعيد الأضحى ، استيقظ الناس على خبر زيارة رئيس الجمهورية المصرية للقدس ، ورأوا في نفس اليوم على شاشة التليفزيون رئيس جمهوريتهم وهو يستعرض حرس الشرف الاسرائيلي ويضع اكليل الزهر على قبر الجندي الاسرائيلي المجهول .

كانت الحكومة السعودية في مطلع نفس العام قد أعلنت ، بعد احجام ، عن قبولها أن تساهم بنسبة ٤٠ ٪ في رأس مال « هيئة الخليج لتنمية مصر » ، البالغ قدره ٢ بليون دولار ، وذلك في أعقاب اعلان مصر قبولها لمشروع صندوق النقد الدولي « لترشيد »

السياسة الاقتصادية . في يونيه من نفس العام كان قد عقد في باريس أول اجتماع للمجموعة الاستشارية التي تضم جميع الدول والهيئات المهمة بتقديم المعونة لمصر ، واستمع الحاضرون لتقرير وزير التخطيط المصرى عن السياسة الاقتصادية المزمع تطبيقها ، وهو تقرير كان قد تم اعداده في القاهرة بمساعدة خبراء صندوق النقد الدولى ، ومن ثم فقد تلقى التقرير على الفور مباركة دائئى مصر المجتمعين في باريس .

لا يعرف أحد على وجه الدقة ماذا حدث بين نهاية ١٩٧٦ ونوفمبر ١٩٧٧ ، ولكن من الصعب أن نتصور أن هذه الفترة لم تكن فترة عصيبة للحكومة المصرية . كانت هناك بالطبع أحداث يناير ١٩٧٧ التي قام بها الناس محتجون على زيادة أسعار بعض السلع الضرورية ، والتي قد تكون قد ساهمت الى حد ما في التخفيف من قسوة خبراء صندوق النقد الدولى أو على الأقل أقنعتهم بضرورة تأجيل بعض التنازلات، ولكن من الصعب تصور أنه لم تتخذ خلال تلك الفترة بعض أساليب الضغط التي لم تعرف أبعادها بعد ، والتي كانت الظروف الاقتصادية والديون الخارجية المستحقة الدفع من أهم الوسائل المستخدمة فيها ، وربما كان قبول رئيس الجمهورية لزيارة القدس واحدا من الشروط المفروضة عليه من أجل التدخل لانقاذه . على أية حال فإنه قد يذكر ذلك العام ( ١٩٧٧ ) على أنه العام الذى أجبرت فيه مصر على تقديم أكبر تنازل في المجال السياسى منذ زمن طويل ، بينما قد يذكر العام الذى نحن فيه ( ١٩٨٧ ) على أنه العام الذى أجبرت فيه مصر على تقديم أكبر تنازل في الميدان الاقتصادى كما سنبين فيما بعد .

سوف يذكر القارىء ما حدث في مصر قبل ذلك بمائة عام . ففيما بين ١٨٧٦ و ١٨٧٩ توالت الضغوط على الخديو اسماعيل ليقبل التدخل المباشر في ادارة الاقتصاد المصرى من جانب الدول الأوربية التي ينتمى اليها الدائنون . وكانت نقطة الضعف لدى الخديو ، كما كانت لدى السادات ، هي عجزه عن الوفاء بمستحقات الديون التي تورط فيها دون موجب في السنوات القليلة السابقة . وقد أبدى الخديو اسماعيل منذ ١٨٧٦ استعداداه لقبول أى اجراء للاصلاح قد تتصح به الحكومتان البريطانية والفرنسية ، فقبل تكوين



« صندوق الدين العام » وتكوين « لجنة التحقيق » للإشراف على مالية الدولة وحصر مواردها وأوجه انفاقها ، كما قبل السادات توصيات « المجموعة الاستشارية » المجتمعمة في باريس . ولكن السادات فيما يبدو كان على استعداد للذهاب الى أبعد مما ذهب اليه الحديو اسماعيل . إذ بينما حاول الحديو مقاومة اشتراك ممثل لبريطانيا وآخر لفرنسا كوزيرين في مجلس الوزراء المصرى فكلفه ذلك عرشه في ١٨٧٩ ، قبل السادات القيام بزيارة القدس في ١٩٧٧ فاستحق بذلك رضا الأمريكيين والدول الغربية وهيئات المعونة الغربية والدولية .

بقدم ١٩٧٧ بدا وكأن عقدا كاملا من المتاعب الاقتصادية المتراكمة قد أوشك على الانتهاء ، وإذا بالاقتصاد المصرى يبدأ فترة جديدة من الانتعاش الواضح استمرت حتى نهاية عصر السادات . ففي خلال الأربع سنوات الأخيرة من عهد السادات ( ٧٧ - ١٩٨١ ) بلغ معدل النمو في الناتج المحلى الاجالى ، بالأسعار الثابتة ، ما بين ٨ ٪ ، ٩ ٪ سنويا ، وهو معدل لم يستطع تحقيقه في نفس الفترة إلا عدد محدود للغاية من البلاد ، ولم يحققه مصر منذ الحرب العالمية الأولى على الأقل . في هذه السنوات الأربع أيضا شهدت مصر زيادة لم تعرف لها مثيلا منذ ذلك الوقت في موارد العملات الأجنبية ، فضلا عن اتجاه معدل التبادل الدولى لصالحها . فقد زادت إيرادات مصر من صادرات البترول ، التى لم تتجاوز ١٦٢ مليون جنيه في ١٩٧٧ ، الى مايقرب من عشرة أمثالها ، فبلغت ١,٥ بليون جنيه في ١٩٨١ ، بفضل الزيادة السريعة في كل من انتاج وأسعار البترول ، بينما زادت إيرادات مصر من الصادرات غير المنظورة من ٩٩٨ مليون جنيه الى ٤ بليون جنيه في نفس الفترة ، وهى زيادة ترجع في الأساس الى الزيادة السريعة في تحويلات المصريين العاملين بالخارج . كذلك شهد معدل التبادل الدولى تحولا لصالح مصر بنسبة ٨١ ٪ فيما بين ٧٧ و ١٩٨١ ، حيث فاق الارتفاع في أسعار النفط ، بدرجة ملحوظة ، الارتفاع في أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية . وهكذا تضاعفت إيرادات مصر الجارية من العملات الأجنبية نحو أربع مرات خلال أربع سنوات . ( ٥ )

كانت هذه الظروف المواتية هي بلا شك أنسب الظروف ، ليس فقط لوضع حد لتزايد المديونية الخارجية بل ولاحداث تخفيض كبير فيها . ففي الفترة ٧٧ - ١٩٨١ كانت قيمة الزيادة في اجمالي صادرات مصر من السلع والخدمات نحو خمسة بلايين من الجنيهات أو نحو سبعة بلايين من الدولارات ، وهو مبلغ يساوي نحو ٨٧ ٪ من اجمالي قيمة ديون الخارجية المدنية ، طويلة ومتوسطة الأجل ، في ١٩٧٧ . ولكن الذي حدث هو العكس بالضبط ، وإذا بمصر تلجأ في فترة رخاء لم تشهد مثلها طوال سبعين عاما على الأقل ، الى مزيد من الاستدانة ، وإذا بنا نجد الديون المدنية طويلة ومتوسطة الأجل التي كانت قد بلغت ٤,٨ بليون دولار في ١٩٧٥ ، وزادت الى ٨,١ بليون دولار في ١٩٧٧ ، تزيد بنسبة ٧٦ ٪ في الأربع سنوات التالية فتصل الى ١٤,٣ بليون دولار في ١٩٨١ . كيف يمكن تفسير ذلك ، وأي عذر يمكن أن يقدم لتبريره ؟

لقد رأينا حالا أنه لا يمكن تفسير ذلك بضالة أو تراخي حصيلة الصادرات ، فقد شهدت صادراتنا المنظورة وغير المنظورة في تلك الفترة رواجاً لم يسبق له مثيل . انما يكن السبب فيما أصاب الواردات من السلع والخدمات من زيادة غير معهودة أيضا . فخلال الأربع سنوات ٧٧ - ١٩٨١ زادت واردات مصر السلعية من ١,٨ بليون جنيه مصرى الى ٦,١ بليون جنيه ، أي بنحو أربعة أمثال (٦) ترتب على ذلك أنه ، على الرغم من الزيادة الكبيرة في حصيلة الصادرات ، زاد العجز في ميزان المعاملات الجارية من ٨٩٢ مليون جنيه الى ١,٩ بليون ، أي بأكثر من الضعف . على أن هذه الاجابة لا تكفى بالطبع ، إذ يهتما أن نعرف معدلات الزيادة في مختلف أنواع الواردات . لقد شاع القول بأن هذه الزيادة في عجز ميزان المعاملات الجارية في تلك الفترة ، ومن ثم زيادة الالتجاء الى الاقتراض ، انما يرجع في الأساس الى اطلاق حرية استيراد السلع الكالية . وهذا القول ، وإن كان يشير الى جزء من الحقيقة ، فإنه لا يشير الى السبب الأساسي لزيادة العجز والمديونية . ذلك أننا اذا نظرنا الى توزيع الواردات بين مختلف البنود وجدنا أن ثلاثة أرباع الزيادة فيها ، خلال هذه السنوات الأربع ، يرجع الى زيادة الواردات السلعية وربعها الى الزيادة في الواردات من الخدمات . أما زيادة الواردات

السلعية ، وقدرها ٤,٢ بليون جنيه ، فيرجع ١٨ ٪ منها الى الزيادة في واردات القمح والذرة والدقيق . و ٢٣ ٪ للزيادة في السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة عدا القمح والذرة والدقيق ، ويرجع الباقي ، وقدره ٥٩ ٪ الى الزيادة في واردات السلع الوسيطة والرأسمالية . (٧) أما الزيادة في واردات الخدمات فيرجع نحو ثلثها الى فوائد الديون ، ويوصف الجزء الأكبر من الباقي في احصاءات ميزان المدفوعات التي ينشرها البنك الأهلي بأنه « نفقات أخرى » ، فلا يعلم أين ذهب هذا الجزء إلا الله .

نستخلص من ذلك أن زيادة العجز والمديونية خلال الأربع سنوات الأخيرة من عهد السادات ، وإن كان من الممكن القاء جزء من المسؤولية عنها على زيادة الاستهلاك فإن الجزء الأكبر يرجع الى زيادة استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية ، وهو ما يعكس ارتفاع معدل الاستثمار الى نحو ٣٠ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي . ولقد كان من الممكن أن يتخذ هذا عذرا للإدارة الاقتصادية في ذلك الوقت لو كانت أوجه الاستثمار التي وجهت اليها الأموال المقترضة من النوع الذي يولد عائدا يزيد على تكلفة الاقتراض . ولكن العكس تماما كان هو الصحيح ، فقد وجه الجزء الأكبر من الاستثمارات في تلك الفترة الى فروع قليلة الانتاجية وضعيفة العائد ، كالمرافق العامة والخدمات التجارية والمالية ، مما جعل مصر تواجه السنوات التالية بعبء ثقيل من المديونية دون أن يكون في قدرتها توليد الدخل الكافي للقيام بهذا العبء . ففي خلال السنوات ٧٧ - ٨١ / ١٩٨٢ ، كانت القطاعات التي أحرزت أعلى معدلات النمو ( فيما عدا قطاع البترول وقناة السويس ) هي قطاعات التجارة والمال ( ١٢,٥ ٪ سنويا ) والبناء والتشييد ( ١١,٣ ٪ ) والخدمات الحكومية ( ١٠,٦ ٪ ) والنقل والمواصلات والتخزين ( ٨,٣ ٪ ) بينما لم تتم الصناعة والتعدين ( بعد استبعاد البترول ) بأكثر من ٦ ٪ ، وتراخى معدل نمو الزراعة ( ٢,٣ ٪ ) عن معدل النمو في السكان . (٨)

لم تقترب إذن تلك الزيادة المذهلة في المديونية ، خلال عهد السادات ، بأي تصحيح لهيكل الاقتصاد المصري ، بل صاحبها زيادة كبيرة في درجة الاختلال ، سواء في هيكل

الانتاج أو في هيكل العمالة . فانخفض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٢٥ ٪ في بداية عهده الى ١٧ ٪ في نهايته ، بينما ارتفع نصيب الخدمات من ٤٥ ٪ الى ٤٨ ٪ ونصيب البترول الخام من أقل من ١ ٪ الى ١٨ ٪ . كذلك زاد الاختلال في هيكل العمالة لصالح قطاع الخدمات الذي يضم أكبر نسبة من البطالة المقنعة . إذ بينما ظل نصيب قطاع الصناعة التحويلية في اجمالي القوة العاملة ثابتا تقريبا عند ١٢ ٪ طوال عهد السادات ، كان الانخفاض في نصيب الزراعة في القوة العاملة مساويا تقريبا للزيادة في نصيب الخدمات ، حيث زاد هذا الأخير بنحو ٥٠ ٪ ( من ٣٠ ٪ من اجمالي القوة العاملة الى ٤٥ ٪ ) .

ولم يقترن توقيع اتفاقية السلام في ١٩٧٩ بتخفيض الاتفاق العسكري ، بل على العكس زاد هذا الاتفاق بشدة في أعقابها ، وزاد الالتجاء في تمويله الى القروض الخارجية أيضا ، التي ساهمت فيها الولايات المتحدة بأكبر نصيب ، وبأسعار الفائدة التجارية التي كانت بالغة الارتفاع في ذلك الوقت . ويذكر تقرير لصندوق النقد الدولي صادر في ١٩٨٤ أن الاتفاق العسكري زاد بنسبة تتجاوز ٢٠ ٪ سنويا في أعقاب ١٩٧٩ ، وبلغت نسبة الزيادة فيه في عام مقتل السادات ٣٢ ٪ (١) .

لايسع المرء من جديد إلا أن يلاحظ شيئا آخر بين تجربة الاقتصاد المصري في عهد السادات وبينها في عهد الخديو اسماعيل . ففي الحالين اقترنت الزيادة الكبيرة في المديونية بمعدل نمو بالغ الارتفاع في الدخل القومي ، وبازدهار واضح في مصادر النقد الأجنبي ، فلم يمنع الرخاء من التورط في مزيد من الديون في الوقت الذي كان يجب فيه أن تستخدم الموارد الذاتية الجديدة في تسديد الديون السابقة . وفي الحالتين وعلى الأخص في عصر السادات ، استخدم جزء كبير من هذه القروض في تمويل مشروعات لاتضيف اضافة ملحوظة الى الانتاج ، بما في ذلك شراء السلاح ، الأمر الذي لابد أن يثير التساؤل مرة أخرى عن نوع النصائح ( أو الضغوط ) التي كان يتعرض لها الحاكم في الحالين ، وعن المصالح الخارجية والداخلية التي كانت تجد مصلحتها في تشجيع الاتجاه نحو الاستدانة ، إما تسهيلات لفرض الارادة في المستقبل ، أو تصرفات لمنتجات لاتجد من يشتريها .

## هوامش الفصل الثامن :

- ١ - انظر عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية : ٧٤ - ١٩٧٩ ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨١ ، الجزء الثانى ، ص ١٤٢ - ٢٠٣ .
- 2 - Ikram, K.: Egypt : Economic Management in a Period of Transition, Johns Hopkins University Press, Baltimore 1980, p. 362.
- ٣ - رمزى زكى : « قضية الديون الخارجية » ، فى : جودة عبد الخالق ( محرر ) ، الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٩٣ - ٢٠٤ .
- 4 - O.E.C.D. Flows of Resources from OPEC Members to Developing Countries, Paris, 1977, ( mimeo. ) Statistical Tables.
- ٥ - البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، ١٩٨٥ ، العدد الأول ، ص ١٠٥ .
- ٦ - نفس المرجع .
- ٧ - حسبت هذه الأرقام والنسب من المرجع السابق .
- 8 - IMF : Arab Republic of Egypt : Recent Economic Developments, June 19, 1984, ( mimeo. ), p. 4.
- ٩ - المرجع السابق ، ص ٢٨ .



## الفصل التاسع

### ديوننا الخارجية في الثمانينات

مع تغير القيادة السياسية في ١٩٨١ ظهرت فرصة أخرى لانتهاء حالة الارتباك والفوضى في السياسة الاقتصادية والمواجهة الجديدة لمشكلة الديون الخارجية. ولقد سبق أن ذكرنا أنه ليس من السهل رسم صورة دقيقة لتركة الديون التي ورثها أنور السادات لمصر في ١٩٨١ ولكننا نستطيع أن نستخلص ، من بين متاهات الأرقام المتشعبة والمتضاربة ، الصورة التالية التي يمكن أن نعتبرها قريبة جدا من الحقيقة .

كان اجمالي ديون مصر الخارجية ، العامة المدنية ، طويلة ومتوسطة الأجل ، عند وفاة السادات ١٤,٢ بليون دولار ، وهي الديون المستحقة على الحكومة المصرية أو المضمونة من جانبها والمسحوبة بالفعل . وكانت الديون العامة المدنية قصيرة الأجل ٦,٨ بليون دولار ، وديون القطاع الخاص نحو نصف بليون دولار . كانت الحكومة مدينة أيضا بديون عسكرية تبلغ نحو خمسة بلايين دولار للولايات المتحدة وسائر دول العالم الغربي ، ونحو ثلاثة بلايين للاتحاد السوفيتي وبقية الكتلة الشرقية ، كان اجمالي ديون مصر إذن عند وفاة السادات المدنية والعسكرية ، العامة والخاصة ، طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل ، نحو ثلاثين بليوناً من الدولارات .<sup>(١)</sup> كان هذا المبلغ يمثل نحو ١٤١ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي في ١٩٨١ بالمقارنة بنسبة ٤٣ ٪ عند بداية تولي السادات الحكم . وكان على مصر في ١٩٨١ أن تدفع لخدمة ديونها المدنية وحدها ٢,٩ بليون دولار ( ١,٣

بليون كأقساط و ١,٦ بليون كفوائد ) أو ما يمثل ٢٨ ٪ من جملة إيراداتها من العملات الأجنبية ، وهو ما يساوى تقريبا معدل خدمة الديون عند بداية عهد السادات ، مع هذا الفارق الهام : وهو أن مصر في ١٩٨١ كانت تتدفق عليها من الإيرادات من العملات الأجنبية ما لم تكن تحلم به في ١٩٧٠ ، إذ كان مجموع قيمة إيراداتها من صادرات السلع والخدمات في ١٩٨١ أكثر من عشرة أمثال ما كانت عليه في ١٩٧٠ .

كان الشعور في أعقاب مقتل السادات ، عاما وملحا بالحاجة الى إعادة النظر في السياسة الاقتصادية برمتها ، وإلى ادخال اصلاحات جوهرية عليها ، ولكن كان من المقدر لأية محاولة للإصلاح أن تجرى في ظروف خارجية غاية في الصعوبة . فقد اقترنت نهاية عصر السادات بظروف جديدة بدا فيها أن فترة الرخاء القائم على تدفق إيرادات البترول وتزايد تحويلات العاملين بالخارج وإيرادات قناة السويس والسياحة قد ولت . ففي السنوات الأربع التالية لمقتل السادات ( ٨٢/٨١ - ٨٥ / ١٩٨٦ ) انخفضت إيرادات البترول بنسبة ٣٦ ٪ ، وأصاب الركود مصادر الدخل الثلاثة الأخرى ، التي تعتمد بدورها ، بدرجات متفاوتة ، على أسعار البترول ، بينما ظل معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة ثابتا تقريبا عند زهاء بليون دولار سنويا . في نفس الوقت لم يسمح استمرار الركود في أسواق التصدير الرئيسية بحدوث زيادة ملموسة في الصادرات المصرية من السلع التقليدية ، ومن ثم لم تزد قيمة الصادرات من السلع الأولية ( عدا البترول ) بأكثر من ٤ ٪ سنويا ، ولم تزد صادرات غزل القطن والمنسوجات التي تمثل أهم بند في صادرات مصر المصنعة ، وإن كانت لا تشكل إلا نسبة ضئيلة للغاية من الصادرات الكلية ، بأكثر من ٨ ٪ سنويا ، ومن ثم انخفضت القيمة الكلية لصادرات السلع والخدمات في ٨٥ / ١٩٨٦ بنسبة ١١ ٪ بالمقارنة بقيمتها في ٨١ / ١٩٨٢ .

في نفس الوقت كان على مصر بالطبع أن تستمر في دفع فوائد متزايدة على ديونها السابقة ، حيث ارتفعت قيمة الفوائد السنوية المستحقة الدفع من ١,٤ بليون دولار في ٨١ / ١٩٨٢ الى ١,٧ بليون في ٨٥ / ١٩٨٦ .

كان قد ولى أيضا عهد الهبات والمنح القادمة من الدول العربية ، التي توقفت معونتها بتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل في ١٩٧٩ . ولم تكن الهبات والمنح تشكل نسبة كبيرة من معونات الدول الغربية ، ولم تطرأ عليها زيادة تذكر خلال الثمانينات اللهم إلا بتحويل المعونات العسكرية الأمريكية الى هبات لا ترد ابتداء من ١٩٨٥ ، دون أن ينطبق ذلك على القروض العسكرية المعقودة قبل ١٩٨٥ .

كان من الواضح أن الاختيارات السهلة نسبيا ، التي كانت متاحة في الخمس سنوات الأخيرة من عهد السادات ، حينما كانت تتدفق العملات الأجنبية على مصر بلا حساب ، لم تعد متاحة في بداية عهد مبارك ، وأن محاولة اجراء تخفيض كبير في المديونية أو على الأقل عدم التورط في مزيد منها كان يتطلب تخفيضا كبيرا في الواردات ، حتى من بعض السلع الأقل كالية ، وبما في ذلك الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة ، مما يتطلب بدوره التضحية بارتفاع معدل النمو ، فضلا عن تخفيض حجم الاتفاق العسكري بما يخفف من عبء ميزان المدفوعات ، مع امكانية تعويض كل ذلك باجراءات جادة لإعادة توزيع الدخل وترشيد توزيع الاستثمارات . كان هذا الحل ، حتى مع ما يتسم به من بعض القسوة ، يمثل في رأينا الحل الحكيم الوحيد ، إذ كان البديل لذلك لايعنى إلا تأجيل المتاعب الى فترة لاحقة ، بل وزيادة الأعباء في المستقبل ، متمثلة في خدمة ما يعقد من قروض جديدة . كان هذا أيضا هو الحل الذي اتجهت الى الأخذ به صفوة الاقتصاديين المصريين في المؤتمر الذي دعا اليه الرئيس مبارك في فبراير ١٩٨٢ ، عقب توليته الرئاسة بشهور قليلة ، وكان هو الذي يتردد في مؤتمرات الاقتصاديين المصريين السنوية في أواخر عهد السادات وأوائل عهد مبارك .

ولكن الذي حدث هو أن الادارة الاقتصادية تبنت الاختيار الآخر الأكثر سهولة في المدى القصير ، والمؤذن بمتاعب لاحد لها في المدى الطويل ، والذي يعتبر في سماته الأساسية ، استمرارا للسياسة الاقتصادية السابقة على ١٩٨١ ، وهو تبني معدل مرتفع للاستثمارات ، خاصة في المرافق العامة ، وعدم اخضاع الواردات أو الاتفاق العسكري

لدرجة عالية من التقييد ، مع الاستمرار في الاعتماد على القروض الخارجية في تمويل العجز بين الموارد والمتطلبات .

كان من الواضح منذ تدشين ما سمي بالخطة الخمسية الأولى ( ٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧ ) أن ليس من بين أولوياتها تخفيض الاعتماد على التمويل الخارجى . فعلى الرغم من تبني الخطة في مقدمتها شعار « الاعتماد على الذات » ، استهدفت الخطة أيضا زيادة المديونية الخارجية المدنية من ١٣ بليون جنيه في ٨١ / ١٩٨٢ ، طبقا لأرقامها ، الى ١٦,٢ بليون في ٨٦ / ١٩٨٧ (٢) ، أى زيادة المديونية المدنية بنحو الربع في خمس سنوات ، وذلك من أجل تمويل استثمارات مسندة تبلغ ٢٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، وتحقيق معدل نمو ٨,١ ٪ سنويا . لم يكن يتوقع بالطبع في مطلع ١٩٨٢ ، أن تنخفض أسعار البترول ، ويصيب الركود تحويلات المصريين العاملين بالخارج وايرادات السياحة وقناة السويس على النحو الذى حدث منذ السنة الثانية للخطة ، ولكن كان يكفى في اعتقادنا ما وصلت اليه حال المديونية في ١٩٨١ ، وما بدأت تلقيه من أعباء ثقيلة على ميزان المدفوعات ، لأن يتبنى المخطط معدلا للنمو أقل طموحا ، ومعدلا أقل للاستثمار ، بما يتطلبه ذلك من تخفيض الواردات ، بغية التخلص التدريجى من المديونية ، وتعويض هذا الانخفاض في معدل النمو بالتركيز على ترشيد الاستثمار واعادة توزيع الدخل . بل إن الذى حدث هو أن واضعى السياسة الاقتصادية لم يستجيبوا استجابة كافية للتغيرات التى بدأت تطرأ على موارد مصر من العملات الأجنبية مع توالى سنوات الخطة . فعلى الرغم مما تم بالفعل من تخفيض معدل الزيادة في الواردات السلعية تخفيضا كبيرا عما كان عليه في عهد السادات ، عجز هذا التخفيض عن ملاحقة الانخفاض في الصادرات ، ومن ثم استمر العجز في ميزان المعاملات الجارية في الزيادة ، فارتفع من ١,٧ بليون دولار في ٨١ / ٨٢ الى ٣,٥ بليون في ٨٥ / ٨٦ ، الأمر الذى حتم ، مع ضآلة الهبات والمنح وثبات حجم الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، الالتجاء الى مزيد من الاستدانة ، واذا بالاقتصاد المصرى في منتصف ١٩٨٦ ، بعد أربع سنوات من بداية

الخطّة ، ينوء بعبء من المديونية الخارجية أثقل بكثير مما تركه السادات ، ومما تصوره واضعو الخطّة في ١٩٨٢ .

ففى ٣٠ يونيه ١٩٨٦ ، بلغت قيمة الديون الخارجية العامة المدنية ، طويلة ومتوسطة الأجل ، ٤٤,٣ بليون دولار ، بزيادة قدرها عشرة بلايين ( أو ٧٠ ٪ ) عما كانت فى ٣٠ يونيه ١٩٨١ ، كما ارتفعت ديون القطاع الخاص بنحو خمسة أمثال ( من نحو نصف بليون دولار فى ٨١ الى ٢,٧ بليون فى ١٩٨٦ ) . خلال هذه الفترة مالت الديون المدنية العامة قصيرة الأجل الى الانخفاض ( من ٦,٨ بليون دولار فى ٨١ الى نحو ٦ بليون فى ١٩٨٦ ) وبقيت الديون العسكرية المستحقة للاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية ثابتة عند ثلاثة بلايين دولار ، ولكن زادت الديون العسكرية للولايات المتحدة وبقية الدول الغربية من نحو خمسة بلايين دولار فى ١٩٨١ الى ما بين ٨ - ٩ بلايين دولار فى ١٩٨٦ (٢) . طبقا لهذه التقديرات يكون اجمالى ديون مصر الخارجية ، المدنية والعسكرية ، قد زاد من نحو ٣٠ بليون دولار فى منتصف ١٩٨١ الى نحو ٤٥ بليون دولار فى منتصف ١٩٨٦ أى بزيادة قدرها ٥٠ ٪ فى خمس سنوات أو ضعف النسبة التى استهدفتها الخطّة ، مع مراعاة أن هذا الرقم الأخير ( ٤٥ بليون ) لا يشمل تسهيلات الموردين التى قدرتها بعض المصادر بنحو ثمانية بلايين دولار فى منتصف ١٩٨٦ . (٤)

إن هناك الكثير من الأعذار التى يمكن أن تقدم ، وتقدم بالفعل ، لتبرير زيادة بهذا الحجم فى المديونية خلال الثمانينات . فمن الممكن أولا المقارنة بين تطور المديونية فى الخمس سنوات الأولى من الثمانينات وتطورها فى السنوات الأخيرة من حكم السادات على نحو يظهر الثمانينات فى ثوب ناصع للغاية . إذ فلنقارن زيادة بنسبة ٤٤ ٪ خلال الخمس سنوات ( ٨١ - ١٩٨٦ ) فى اجمالى المديونية الخارجية المدنية ( من ٢١,١ بليون دولار الى ٣٠,٣ بليون ) بتضاعف ديون السادات المدنية أكثر من ثلاث مرات فى الست سنوات الأخيرة من حكمه ( من ٦,٣ بليون دولار فى ١٩٧٥ الى ٢١,١ بليون فى ١٩٨١ ) . وهناك ثانيا اختلاف الظروف الخارجية اختلافا شاسعا ، حيث تضاعفت ديون السادات بهذا القدر فى سنوات بالغة الرخاء ، بينما استدانّت مصر فى الثمانينات فى ظل انخفاض أسعار



البتول وركود المصادر الأساسية الأخرى للنقد الأجنبي . بل ان من الصحيح أيضا أن جزءا لا يستهان به من القروض التي سحبتها مصر خلال الثمانينات كان قد تم التعاقد عليه بالفعل أيام السادات . ويقدر وزير التخطيط الحالي هذا الجزء بنحو ثلثي الزيادة في ديون مصر الخارجية المدنية خلال الفترة ( ٨١ - ١٩٨٦ ) .<sup>(٥)</sup> يمكننا أيضا أن نضيف أن الاعتذار الذي تعودنا سماعه لتبرير ديون السبعينات ، وهو حاجة المرافق العامة لمبالغ طائلة للنهوض بها مما تردت إليه ، انما يصلح لتبرير قروض الثمانينات بدرجة أكبر بكثير مما يصلح لتبرير قروض السادات . فالتحسن الملحوظ في حالة المرافق العامة ، وخاصة في قطاع النقل والمواصلات ، وفي مياه الشرب والصرف الصحي ، انما يرجع في الأساس الى قروض تم سحبها في الثمانينات وليس قبل ذلك .

كل هذا صحيح ، وانما يمكن اعتراضنا الأساسي على السياسة الاقتصادية لهذه الفترة في أمرين :

**الاعتراض الأول :** هو أن التورط في الاقتراض لتمويل مشروعات المرافق العامة في ظل إهمال واضح للقطاعات السلعية التي يمكنها وحدها أن تولد القدرة على خدمة هذه القروض في المستقبل ، كان يعكس استمرارا لنفس سياسة السبعينات التي تقوم على تبني أسهل الحلول في المدى القصير مع تجاهل أثرها المدمر على الاقتصاد في المدى الطويل . كانت هذه السياسة تعكس توجهها آخر أكثر عمقا للسياسة الاقتصادية في الثمانينات والسبعينات معا ، ويتعلق بموقفها من دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص . فقد قامت فلسفة الانفتاح الاقتصادي منذ تدشينها في ١٩٧٤ ، ولا زالت مستمرة دون انقطاع حتى اليوم ، على تقليص مسؤولية القطاع العام وتركيز توسعته على مشروعات المرافق العامة ، على افتراض أن يقوم القطاع الخاص بنصيب متزايد من استثمارات الزراعة والصناعة . هذه النظرة الى توزيع مسؤوليات التنمية ما كانت لتحدث بالضرورة ضرا لمعدلات التنمية في المدى الطويل ، لو كان القطاع الخاص قد قام فعلا بالدور المنوط به في تنمية القطاعات السلعية . ولكن هذا لم يحدث خلال السبعينات ، وتفاقم الاختلال

لصالح قطاعات الخدمات وعلى حساب الزراعة والصناعة ، كما سبق أن رأينا ، سواء من حيث نصيب هذه القطاعات في الناتج القومي أو في خلق فرص العمالة . وقد اعترفت وثيقة خطة التنمية ( ٨٢ / ٨٢ - ١٩٨٧ / ٨٦ ) بهذا صراحة ، وجعلت من بين أهدافها تصحيحه (٦) . ولكن نفس النمط من التنمية استمر خلال سنوات الخطة . ففي الوقت الذي أقيمت فيه الحكومة على الاقتراض لتمويل مشروعات المرافق العامة ، تراخت جهود القطاع الخاص ، المحلي والأجنبي ، في الاستثمار في القطاعات السلعية ، وأقيمت بدورها على الاستثمار في قطاعات التجارة والمال والإسكان ، وفي مشروعات ضئيلة الأثر في زيادة القدرة على التصدير ، وشديدة الاعتماد على الاستيراد . بل أن مقارنة توزيع الاستثمارات المنفذة بالفعل خلال السنوات الثلاث الأولى من سنوات الخطة ( ٨٢ / ٨٢ - ٨٦ / ١٩٨٧ ) ، وهي السنوات التي تتوفر لدينا أرقامها وقت الكتابة ، بتوزيع الاستثمارات في السنوات الخمس السابقة عليها ( ٧٧ - ١٩٨٢ / ٨١ ) لا تظهر أى تقدم في هذا الصدد ، إذ بلغ نصيب القطاعات السلعية في اجمالي الاستثمارات المنفذة ٤٩ ٪ في الثلاث سنوات المذكورة (٧) . و ٤٩,٣ ٪ في الخمس سنوات السابقة عليها (٨) . ترتب على ذلك بالطبع استمرار الاختلال في الجهاز الإنتاجي لصالح قطاعات الخدمات وهو ما يحمل مغزى هاماً فيما يتعلق بمشكلة المديونية الخارجية . إذ بينما انهمكت الحكومة في الاقتراض لتمويل مشروعات ليس من شأنها توليد عائد كاف من العملات الأجنبية يمكنها به خدمة قروضها ، لم يعوض القطاع الخاص هذا العجز بتوليد دخل كاف من الصادرات ، بل شكلت الاستثمارات الأجنبية الخاصة عبئاً متزايداً على ميزان المعاملات الجارية ، بما تولده من طلب على الواردات ، وما تحوله من أرباح للخارج ، وأهم من ذلك ما تسرب من خلال فروع البنوك الأجنبية من مدخرات المصريين بالعملات الأجنبية .

لقد وصفنا هذا التوجه العام نحو تركيز الحكومة على الاستثمارات في مشروعات المرافق العامة بالاعتماد على القروض الأجنبية ، وصفناه بأنه كان أسهل الحلول في المدى القصير لأنه كان في الواقع يعفى الحكومة من الأعباء السياسية التي يفرضها الحل البديل وهو تعبئة أقصى قدر من الموارد الذاتية من القادرين على الدفع ، ولأنه كان يعفيها

كذلك من محاولة مقاومة الاغراء الذى يمارسه المقرضون لتمويل مشروعات بعينها ، قد لا تحتل أولوية خاصة فى نظر المخطط ولكنها تجلب للمقرض نفسه مغانم محققة . هذه المغانم لا تتمثل فقط ، ولا أساسا ، فى خدمة القروض بل فيما تتيحه القروض للمقرض من تصريف منتجات يصجز عن تصريفها بعائد عجز . بل إن هذا التوجه كان يعنى الحكومة أيضا من محاولة مقاومة الضغوط التى تمارسها الدول المقرضة نفسها فى سبيل استمرار سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تترك مشروعات الاستثمار ، خارج نطاق المرافق العامة ، مفتوحة للاستثمار الخاص .

إن القول بأن جزءا لا يستهان به مما اقترضته مصر خلال السبعينات والثمانينات كان بضغط واغراء المقرضين وتحقيقا لمصالحهم ، لاهو من قبيل التخيل ولا هو يصف ظاهرة جديدة لم تعدها مصر من قبل . فقد سبق أن رأينا كيف كان الجزء الأكبر من ديون اسماعيل ، من هذا النوع ، والمسؤولون الرسميون أنفسهم يضطرون فى بعض الأحيان للاعتراف به صراحة . ففى حديث قريب العهد لوزير التخطيط الحالى ، الذى تسلم مسئولية التخطيط فى مصر منذ بداية الثمانينات ، تحدث الوزير عما تعرضت له مصر فى السبعينات من « اغراء وتوجيه للاستدانة » من جانب الدول الصناعية بسبب « زيادة الفائض المالى لديها » .<sup>(١)</sup> ولانرى من جانبنا سببا للاعتقاد بأن نفس « الاغراء والتوجيه للاستدانة » اللذين مورسا فى السبعينات لم يمارسا أيضا خلال النصف الأول من الثمانينات . قد يكون الأمر قد اختلف بالفعل عما كان عليه فى السبعينات من حيث مدى توفر الأموال السائلة لدى الدول المقرضة ، ولكن المصالح الأخرى التى يحققها الاقتراض للمقرض استمرت قائمة بطبيعة الحال ، خاصة مع استمرار الكساد الاقتصادى فى الدول الصناعية ، وهى المصالح المتمثلة فى تصريف سلع وخدمات يصعب تصريفها بعائد عجز .

من الأمثلة الصارخة لذلك ما يذكره تقرير صادر عن الجهاز المركزى للمحاسبات فى مصر عن مشروع الصرف الصحى لمدينة الاسكندرية ، ومشروع تطوير ميناء السويس - اللذين مولا بقروض أمريكية ، وذهب ٥١,٥ ٪ من حصيلة القرض الأول و ٤٣,٣ ٪ من

حصيلة القرض الثانى مقابل أتعاب المكاتب الاستشارية الأجنبية التى قامت باعداد الدراسات الخاصة بالمشروعين ، وما يذكره نفس التقرير من أن تفقات شحن بعض السلع التى تشتريها مصر من الولايات المتحدة بحصيلة بعض القروض الأمريكية ، وتشتتر اتفاقية القرض شحنها على سفن أمريكية تبلغ فى بعض الأحيان أربعة أضعاف الأسعار السائدة للشحن ، وأن وزارة الصناعة المصرية أخطرت الجهاز المركزى للمحاسبات بخطاب مؤرخ ١٢ / ٢ / ١٩٨٥ ، بأن أسعار بعض السلع الأمريكية التى تمولها قروض أمريكية تبلغ فى بعض الأحيان ضعفى الأسعار المتاحة لمصر من دول أخرى . ( ١٠ )

على أن أكبر مغم يتحقق للمقرضين ، هو بالطبع الذى يأتى من الاقتراض العسكرى ، وهذا يقودنا الى الوجه الثانى للاعتراض على توجه السياسة العامة فى النصف الأول من الثمانينات . إن ديون مصر العسكرية قد زادت ، كما رأينا بنحو ٨٠ ٪ فى خمس سنوات ( من نحو خمسة ملايين فى ١٩٨١ الى ٨ - ٩ بلايين فى ١٩٨٦ ) . وقد بدأت الزيادة الكبيرة فى الديون العسكرية فى ١٩٧٩ ، مع بداية الاقتراض لأغراض عسكرية من الولايات المتحدة فى أعقاب اتفاقية « السلام » بقرض قدره ١,٥ بليون دولار . ثم تزايد الاقتراض العسكرى باطراد حتى بلغت ديوننا العسكرية للولايات المتحدة ٤,٥ بليون دولار فى مطلع ١٩٨٥ ، حينما أصبحت المعونات العسكرية الأمريكية منذ ذلك الوقت منحا لا ترد . ولكن ما كان قد تم اقتراضه اقترن بشروط بالغة القسوة استمرت فى إرهاق كاهل ميزان المدفوعات المصرى ولا تزال . فقد بلغ سعر الفائدة الذى قدمت هذه القروض العسكرية بمقتضاه ١٢ ٪ فى المتوسط ، الأمر الذى كلف ميزان المدفوعات فى ٨١ / ١٩٨٢ ، كقوائد على الديون العسكرية وحدها ، ١٧٣ مليون دولار ، ارتفعت الى ٤٦٣ مليوناً فى ٨٤ / ١٩٨٥ أو ما يمثل ١٣ ٪ من اجمالى خدمة الديون الخارجية فى تلك السنة . ويتوقع أن تصل خدمة هذه الديون العسكرية الى قمتها فى ١٩٩٤ ، حين تبلغ ٧٠٠ مليون دولار . اقترنت هذه القروض العسكرية أيضا بعقوبات على التأخير فى سدادها تتمثل فى اضافة أربع نقاط مئوية الى سعر الفائدة المتفق عليه ( فيصبح سعر الفائدة ١٦ ٪ بدلا من ١٢ ٪ ) على كل مبلغ يتأخر سداؤه لمدة ستين يوما

أو أكثر . وقد بدأت مصر بالفعل في التأخر في سداد هذه الديون في ١٩٨٤ ، ثم لم تستطع أن تدفع في السنة التالية أكثر من ٢٨ ٪ من المستحق دفعه منها . وقد قدر بنك التمويل الفيدرالى ( الأمريكى ) حجم المتأخرات من هذه الديون في يولييه ١٩٨٦ بمبلغ ٥٢٧ مليون دولار . ( ١١ )

لقد ذكرنا وجهين أساسيين للاعتراض على سياسة الاقتراض في الثمانينات ، يشترك في تحمل المسؤولية عنهما المقرض والمقترض معا . فكل من الاغراء والضغط يحتاج الى طرفين ، ذلك الذى يمارس الاغراء أو الضغط وذلك الذى يخضع لهما . إن من الممكن بالطبع القول بأنه لم يكن هناك مفر أمام الطرف الأضعف من الخضوع وقبول ما يفرض عليه من شروط ، ولكن الحكم فيما اذا كان هذا من شأنه أن يعفى الطرف الأضعف من المسؤولية يثير من القضايا السياسية والأخلاقية ما يخرج عن نطاق بحثنا .

يهمنا هنا أن نبين ما آل اليه هيكل المديونية الخارجية لمصر في منتصف ١٩٨٦ ، وما اتسم به من اختلال واضح لصالح الكتلة الغربية ، بعد أن كان هذا الهيكل يتسم بدرجة عالية من التوازن بين الكتلتين في ١٩٧٠ . ففي آخر يونيو ١٩٨٦ كان التوزيع النسبي لاجمالى قروض مصر العامة المدنية ، الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل ( ٣٠ بليون دولار ) على النحو التالى : ٢٥ ٪ للولايات المتحدة ، ٣٣,٣ ٪ لبقية الدول الغربية واليابان وأستراليا ، ٩,٥ ٪ لمجموعة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، ٢١ ٪ لدول ومؤسسات عربية ، ٣ ٪ للكتلة الشرقية . ( ١٢ ) وهكذا اقترن التحول في السياسة الاقتصادية والخارجية لمصر منذ بداية السبعينات بارتفاع نصيب الدول والمؤسسات الغربية والمنظمات الدولية السائرة في ركبها من ٤٦ ٪ من ديون مصر المدنية في نهاية ١٩٧١ الى ٦٨ ٪ في منتصف ١٩٨٦ ، وارتفع نصيب البلاد العربية من نحو ١١ ٪ الى ٢١ ٪ ، بينما انخفض نصيب الكتلة الشرقية من ٤٣ ٪ الى ٣ ٪ خلال نفس الفترة .



## هوامش الفصل التاسع :

١ - اعتمدنا في الوصول الى هذه التقديرات على عدة مصادر منها : تقرير غير منشور لصندوق النقد الدولي بعنوان :

**Arab Republic of Egypt: Recent Economic Developments, June 19, 1984.**

ورمزي زكي : بحوث في ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٤٠٧ .  
وكذلك **Middle East Economic Survey, March 30, 1987, p. 3; Butter, D.: Debt and Egypt's Financial Policies,**

وهو بحث مقدم لندوة عقدت في كلية الدراسات الشرقية بجامعة لندن في ١٨ / ٥ / ١٩٨٧ تحت عنوان : **Politics and the Economy in Egypt under Mubarak .**

٢ - وزارة التخطيط : الاطار العام التفصيلي للخطة الخمسية ( ٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧ ) ، الجزء الأول ، ص ١٦٣ - ١٦٥ .

٣ - انظر مقال Butter الذي سبقت الاشارة اليه ، ص ٢ ، وتقريرى السفارة الأمريكية بالقاهرة عن الاقتصاد المصرى بعنوان : **Economic Trends Report** في يونية وديسمبر ١٩٨٦ .

٤ - تقرير السفارة الأمريكية عن الاقتصاد المصرى ، ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ٢٤ - ٢٥ .

٥ - انظر حديث الدكتور كمال الجنزورى لجلة المصور ( ١٩٨٧/٧/٣ ) ، ص ٢٢ .

٦ - وزارة التخطيط ، المرجع السابق ، ص ١٥ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٦ .

٧ - حسبت هذه النسبة من الأرقام الواردة في : البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، العدد ١ ، ١٩٨٥ ، ص ٧٥ .

٨ - وزارة التخطيط ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

٩ - مجلة المصور ، العدد سالف الذكر ، ص ٢٠ .

١٠ - الجهاز المركزى للحسابات : تقرير عن المديونية الخارجية لمصر في ٣٠ / ٦ / ١٩٨٤ والسياسات المؤثرة عليها ، ( بدون تاريخ ) ، غير منشور ، ص ٧ .

١١ - من مذكرة أمريكية رسمية غير منشورة .

١٢ - حسبت من بحث Butter ، الذى سبقت الاشارة اليه ، ص ٢ .



## الفصل العاشر

### ديون مصر الخارجية : الماضى والمستقبل

فى ١٩٨٦ تعرض الاقتصاد المصرى لصدمة عنيفة أظهرت بجلاء جوانب الضعف فى بنية مصر الاقتصادى برمته ، وألقت مزيدا من الضوء على أخطاء تراكت خلال أكثر من عقد كامل ، وكان مصر قد طولبت فجأة بأن تسدد حسابا دأبت على تأجيل دفعه عاما بعد عام .

هذه الصدمة كانت بالطبع هى الانخفاض الحاد فى أسعار البترول . كان العجز المزمع فى ميزان المعاملات الجارية قد أخذ فى التزايد بسرعة منذ بداية سنوات الخطة ( ٨٢ / ١٩٨٣ ) ، ولكن مع الهبوط الشديد فى أسعار البترول فى أوائل ١٩٨٦ أصبح من المؤكد أن هذا العجز خلال السنة الأخيرة من الخطة ( ٨٦ / ١٩٨٧ ) سوف يصل الى أبعاد خطيرة من شأنها أن تفرض أعباء اقتصادية لم تواجهها مصر منذ عشرة أعوام على الأقل ، منذ أن أعيد فتح قناة السويس وبدأ تدفق إيرادات البترول ، وينتسكس معها معدل النمو أيا كانت السياسة الاقتصادية التى يمكن أن تتبع . (١) فقد أصبح من المؤكد أن إيرادات البترول سوف تنخفض بما لا يقل عن ٥٠ ٪ خلال العام ، وأن تحويلات المصريين العاملين بالخارج سوف تنخفض بدورها نتيجة الانخفاض الشديد فى إيرادات دول البترول المضيفة ، وأن الاتجاه الذى كان قد بدأ بالفعل لعودة أعداد لايستهان بها من المصريين العاملين فى هذه الدول سوف يزداد قوة ، الأمر الذى يخلق تهديدا جديدا لسوق العمالة فى

مصر التي كانت عاجزة ، حتى قبل ذلك ، عن توفير فرص العمالة بالمعدل المطلوب . أما المصدران الهامان الآخران للنقد الأجنبي ، وهما قناة السويس والسياحة ، فقد أصابها الضعف بدورها ، الأول بسبب كساد سوق البترول نفسه ، والثانية بسبب ما اقترنت به ١٩٨٦ والسنة السابقة عليها من أحداث سياسة عنيفة أثرت على معدل تدفق السياحة في مصر .

زاد الطين بلة أن سنة ٨٥ / ١٩٨٦ اقترنت أيضا بحلول موعد سداد بعض الأقساط لديون سابقة ، زادت بشدة من عبء خدمة الدين في تلك السنة عن السنوات السابقة عليها . فطبقا لتقدير صندوق النقد الدولي ، كان المستحق على مصر دفعه في تلك السنة لخدمة الديون لا أقل من ٥,٥ بليون دولار ( ٢,٩ بليون سدادا لأصل الدين و ٢,٦ بليون فوائد )<sup>(٢)</sup> وهو ما لا يقل كثيرا عن ضعفى خدمة الديون في ١٩٨١ ، ويمثل أكثر من ٥٠ ٪ من كل إيرادات مصر من العملات الأجنبية من صادرات السلع والخدمات في تلك السنة ، أى أنه يلتهم وحده كل إيرادات مصر من البترول وقناة السويس والسياحة جميعا بالإضافة الى نحو ثلث تحويلات المصريين العاملين بالخارج . بينما كان ماعلى مصر دفعه في تلك السنة من الفوائد وحدها يفوق كل ما تلقتة خلالها من الولايات المتحدة من قروض ومنح ، مدنية وعسكرية .

لم تكن مصر قادرة بالطبع على الوفاء بهذا المبلغ . كانت مصر قد توقفت بالفعل منذ عدة سنوات عن الوفاء ببعض التزاماتها لدائنيها . ففي أعقاب مؤتمر بغداد في مارس ١٩٧٩ ، الذى شجب اتفاقية كامب دافيد ، أصدرت الحكومة المصرية قرارا بالتوقف عن خدمة ديونها المستحقة للدول المشاركة في ذلك المؤتمر ، وكان هذا القرار يتعلق بديون قيمتها نحو أربعة بلايين دولار ، وترتب عليه أن توقفت مصر منذ ذلك الوقت عن خدمة ديونها للبلاد العربية بما في ذلك ديونها لما سمي « بهيئة الخليج لتنمية مصر » التي تكونت في ١٩٧٦ . كذلك توقفت مصر عن خدمة ديونها العسكرية للاتحاد السوفيتي في ١٩٨٠ بعد ادانة السوفيت لاتفاقية كامب دافيد ، ولا تقوم بخدمة ديونها المستحقة لايران . بالإضافة الى ذلك بدأت مصر في التأخر في خدمة ديونها لعدد من الدول

الغريبة حتى بلغ حجم المتأخرات في السداد أكثر من بليون دولار في ٨٤ / ١٩٨٥ ويقدر البعض أن هذه المتأخرات قد وصلت الى ٢ بليون في ٨٥ / ١٩٨٦ . (٢)

من الممكن النظر الى حالة المديونية الخارجية لمصر كما بدت في ١٩٨٦ ، وما آل اليه الوضع الاقتصادى بوجه عام في ذلك الوقت ، من أكثر من زاوية ، كلها صحيح . فمن الممكن القول ، من ناحية ، بأن التركة الثقيلة التى خلفها السادات للاقتصاد المصرى في ١٩٨١ ، وتمثل أساسا في أعباء ثقيلة من الديون مع ببيان اقتصادى شديد الاختلال بدرجة يعجز معها عن خدمتها ، لم يكن من الممكن التخفيف منها خلال الخمس سنوات الأولى من عهد الرئيس مبارك ، بسبب تضافر مجموعة من العوامل الخارجية غير المواتية وانقضاء الرواج الذى اتسمت به سنوات السادات الأخيرة ، وذلك حتى لو كانت الادارة الاقتصادية قد أدخلت اصلاحات جذرية على السياسة الاقتصادية المتبعة ، إذ أن هذه الاصلاحات ، حتى لو كانت قد طبقت بالفعل ، ما كانت لتحدث أثرها بسرعة ، ومن ثم ما كانت لتنقذ مصر مما آلت اليه في ١٩٨٦ .

ومن الممكن القول ، من ناحية أخرى ، بأن الوضع الذى آل اليه الاقتصاد المصرى في ١٩٨٦ ، كان في الأساس نتيجة لفشل وأخطاء السياسة الاقتصادية المطبقة منذ ١٩٧٤ ، والتي استمرت ملامحها الرئيسية كما هي حتى ١٩٨٦ . إن من الممكن اطلاق وصف « الانفتاح الاقتصادى » للدلالة على الملامح الرئيسية لهذه السياسة ، ولكن هذا وحده لاكفى للدلالة على كل أوجه القصور التى اتسمت بها ، والتي ترتبت عليها الأزمة الاقتصادية الراهنة



إن من المؤكد في رأينا ، أن سياسة الحرية الاقتصادية التي دشنت في ١٩٧٤ ، بما عنته من إطلاق حرية الاستيراد ، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية الخاصة دون تمييز كاف بينها حسب مدى مساهمتها في زيادة الصادرات ، وأمام فروع البنوك الأجنبية دون رقابة كافية على ما تقوم به من تحويل مدخرات المصريين الى الخارج ، من المؤكد أن هذا وحده كان كفيلا بزيادة عجز ميزان المدفوعات وزيادة المديونية الخارجية . ولكن الذى زاد الأمر سوءا أن سياسة الانفتاح ، كما طبقت بالفعل ، كانت تتسم ، بالإضافة الى ذلك ، بدرجة عالية من التخبیط وعدم الاتساق حرمت الاقتصاد المصرى حتى من بعض المزايا التي كان يمكن أن تترتب على إطلاق الحرية لقوى السوق وتشجيع الحافز الفردى . إن المعنى الذى نريد أن نؤكد ههنا هو أنه ، حتى إذا طرحنا الاعتبارات الاجتماعية والأيدىولوجية جانبا ، وافترضنا أن سياسة الحرية الاقتصادية كانت هى السياسة الأفضل في ظروف مصر في السبعينات والثمانينات من حيث رفع معدل النمو وتصحيح الاختلال في البنيان الاقتصادى ، وتجاهلنا أثرها على توزيع الدخل على افتراض أنه سوف يصحح تلقائيا مع استمرار معدل النمو فى الارتفاع ، حتى إذا افترضنا كل ذلك ( مع أننا لا نغفل الى قبوله ) فإن هذه السياسة ما كان من المحتمل أن تصادف النجاح المفترض إلا إذا كان قد توفر لها حد أدنى من الاتساق والانسجام بين عناصرها الأساسية . فليس هناك أسوأ ، فيما يبدو لنا ، من سياسة اقتصادية تحاول أن تحقق أهدافا اقتصادية متعارضة فى آن واحد ، كالتي تحاول توزيعا أفضل للدخل مع اجتذاب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات الخاصة ، أو التي تحاول أن تحمى القطاع العام فى نفس الوقت الذى تحاول فيه تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، أو التي تحاول توفير الضرورات الغذائية بأسعار متدنية فى نفس الوقت الذى تريد فيه تشجيع الصادرات الزراعية .. الخ .

والواقع أن نجاح تجربة التنمية فى مصر فى الفترة ( ٥٦ - ١٩٦٥ ) ، التي حقق الاقتصاد المصرى خلالها معدلا عاليا للنمو وتغيرا ملحوظا ، فى نفس الوقت ، فى الهيكل الاقتصادى ، مع تحقيق مستوى معقول من الاكتفاء الذاتى فى الغذاء ودون أن تتحمل

البلاد عبئاً ثقيلاً من المديونية الخارجية ، هذا النجاح يرجع الى حد كبير الى ما اتسمت به السياسة الاقتصادية في تلك الفترة من درجة عالية من الاتساق والانسجام بين مختلف أدوات السياسة الاقتصادية ، حيث تدخلت الحكومة في أدق تفاصيل النشاط الاقتصادي ، وطبق نظام التخطيط بدرجة من الجدية لم تعرف مصر مثلاً قبل تلك الفترة أو بعدها ، وخضعت الأسعار للسيطرة الإدارية ، وخفض الاستثمار الأجنبي الخاص الى الحد الأدنى ، وكاد يقتصر الاستثمار الوطني بأكمله على القطاع العام .

على العكس من ذلك اتسمت سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ ١٩٧٤ وحتى ١٩٨٦ ، بدرجة عالية من التردد وعدم الاتساق في تطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية ، وكانت كما يقول التعبير الشعبي « كمن رقص على منتصف السلم » ، أو كمن سقط بين مقعدين ، فلا هي طبقت سياسة الحرية الاقتصادية بحذافيرها ، ولا هي تبنت سياسة التدخل الحكومي الصارم بمختلف متطلباتها ، ومن ثم لم تحرز مزايا هذه ولا تلك ، بل عانت من تقائص كليهما . مثال ذلك ميل عجز الموازنة العامة الى التزايد عاماً بعد آخر ، إذ في الوقت الذي استمرت فيه الدولة في سياسة دعم السلع الضرورية ( بل وبعض السلع الكالية أيضاً ) وفي الالتزام بتعيين الخريجين ، بما يخلقه كلاهما من عبء في جانب الاتفاق الحكومي ، لم تلجأ الدولة الى تعويض ذلك بزيادة الإيرادات الضريبية ومكافحة التهريب الضريبي . وقبل مثل ذلك عن أثر تضارب أدوات السياسة الاقتصادية على توزيع الاستثمارات ، إذ بينما استمرت سياسة التحديد الإداري لأسعار بعض المنتجات الزراعية والصناعية ، على نفس النمط الذي كان سائداً قبل الانفتاح ، الأمر الذي لم يكن من شأنه تشجيع الاستثمار الخاص على ولوج بعض أوجه الاستثمار في هذين القطاعين - تراخى معدل الاستثمار العام في كل منهما ولم تستخدم وسائل التدخل الإداري لكبح جماح الاستثمار الخاص في القطاعات قليلة الانتاجية .

ويذكر الدكتور عبد الجليل العمرى مثالا آخر هاما لنفس الخطأ في مجال التعليم إذ يقول :

« كيف نعلل قرار الحكومة بالتزامها بإيجاد عمل لكل من ليس له عمل ، وهو المتبع في البلاد الاشتراكية ، وفي نفس الوقت لا تتبع السياسة التي يستلزمها هذا ( الالتزام بالتعيين ) من حيث مراقبة توجيه من يدخل المدارس الثانوية العامة وعدد من يدخل المدارس الفنية ، وبالتالي نجد من الالتحاق بالجامعات وكلياتها بحيث لا يتخرج إلا الأعداد المطلوبة من خريجي الجامعات ، وهو النظام المتبع بدقة في البلاد الاشتراكية ؟ » (٤)

على أن الذى يهمنى بوجه خاص فيما يتعلق بمشكلة المديونية ، أثر هذا التضارب وعدم الاتساق على معدل الزيادة في الواردات بالمقارنة بالصادرات . فهنا أيضا نجد أن الاعتماد على قوى السوق في تخفيض معدل النمو في الواردات وتشجيع الصادرات كتخفيض سعر الصرف كان دائما جزئيا وناقصا ، إذ ظلت الفجوة واسعة دائما بين سعر الصرف الرسمي وسعره في السوق الحرة ، ولم يقتزن هذا بسياسات أخرى يتطلبها منطق الحرية الاقتصادية نفسه ، كالتخفيف من القيود الادارية على الصادرات وتبسيط اجراءات التصدير ، في الوقت الذى أحجمت فيه الدولة عن التدخل الجدى في حرية الاستيراد ، وإذا بالاستيراد لا يكبح جماحه لاقوى السوق الحرة ولا التدخل الحكومى المباشر ، فيزداد ميزان المعاملات الجارية عجزا وتزداد الحاجة الى الاقتراض .

ولكن هناك زاوية ثالثة يمكن النظر منها الى ما آل اليه الاقتصاد المصرى والمديونية الخارجية في ١٩٨٦ ، حيث تظهر أزمة الاقتصاد المصرى كانعكاس لطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية . ذلك أن من الممكن النظر الى أخطاء السياسة الاقتصادية منذ أوائل السبعينات وما اتسمت به من تحول غير مبرر في توجهها العام ، ومن مظاهر التضارب وعدم الاتساق بين عناصرها المختلفة ، على أنها كانت في الأساس استجابة

لضغط خارجي لم يكن من السهل مقاومتها . لقد سبق أن اشرنا الى أن التورط غير المبرر في الديون في النصف الأول من السبعينات كان ، جزئيا على الأقل ، استجابة لتوفر السيولة في أيدي المصارف الغربية ومؤسسات التمويل التي كانت تبحث عن فرص للاستثمار المجزى خارج حدودها ، وأن أزمة السيولة التي عانت منها مصر في منتصف السبعينات كانت من الوسائل التي استخدمت لفرض تسوية مع إسرائيل لعل مصر ما كانت لتقبلها في ظروف اقتصادية مختلفة . كذلك فإن من الممكن النظر الى الامعان في التورط في الديون في الخمس سنوات الأخيرة من عهد السادات ، رغم كل ما تدفق على مصر خلالها من نقد أجنبي ، على أنه كان بدوره ولو جزئيا أيضا ، استجابة لضغوط واغراءات الدول والمؤسسات المقرضة التي كانت تحقق نفعا محققا من الاقراض ، يتمثل في تصريف سلع وخدمات يصعب تصريفها بغير ذلك ، وكوسيلة أكيدة تمكن الدول المقرضة من فرض ارادتها السياسية في أيام مقبلة . من الممكن أيضا أن ننظر الى السنوات الخمس التي أعقبت مقتل السادات من نفس المنظور ، حيث زاد توريط مصر في الديون المدنية والعسكرية تحقيقا لنفس الأغراض .

ليس المقصود بذلك أن نغفي أحدا من المسؤولية ، وأن نتعلل بمسئولية العوامل الخارجية اراحة لضمائرنا . فكما سبق أن قلنا : ان التورط في الديون يحتاج الى طرفين لا يمكن أن يعفى أحد منهما من المسؤولية عنه . وإنما المقصود أن نشير الى أن تجنب الخطأ في اتخاذ القرارات الاقتصادية لا يتطلب فقط حدا أدنى من المعرفة والحكمة ، وإنما يتطلب أيضا حدا أدنى من حرية الارادة واصرارا على استخدام القدر المتاح منها . وقد كانت مصر دائما ، وبدرجة أكبر من دول كثيرة أخرى ، معرضة لفقدان هذه الحرية ، ولكن هذا لا ينفي أيضا أن الرجال ليسوا سواء في مدى استعدادهم لتولى المسؤولية في ظل ظروف لا يمارسون فيها حريتهم في التصرف ، كما أنهم ليسوا سواء في حرصهم على استخدام القدر المتاح من هذه الحرية لأبعد مدى ممكن .

يهمنا هنا أيضا أن نلاحظ أوجه شبه أخرى بين تجربة مصر في في المديونية الخارجية

في السبعينات والثمانينات من هذا القرن ، وما مرت به في السبعينات من القرن الماضي والعقود الثلاثة التي تلت الاحتلال الانجليزي لمصر ، في محاولة لاستشراف ما يمكن أن تسفر عنه السنوات القادمة للاقتصاد المصري .

لقد سبق أن رأينا كيف أن تورط مصر في الديون في عهد الخديو اسماعيل اقترن بفترة من الرخاء سال لها لعاب المقرضين والمرايين الأوربيين ، وأنه ما أن وصلت الديون حدا لم تعد موارد مصر تسمح معه بخدمة ديونها ، حتى انقض الدائنون عليها مطالبين بالسداد ، وفرضوا على مصر السياسات التي تهيب لهم استرداد أموالهم وفوائدها ، متسلحين بما وفرتهم لهم قوات الاحتلال الانجليزي من سيطرة. وقد ترتب على ذلك أن أنقضت مصر العقود الثلاثة التالية للاحتلال تنى مواردها الزراعية لتستخدم الفائض الناجم عنها في خدمة ديونها . ولكننا نلاحظ أيضا أنه في فترة ما بين الحربين العالميتين ، التي فرضت خلالها الأزمة الاقتصادية العالمية على مصر أعباء اقتصادية لاحد لها ، استمرت مصر في خدمة ديونها الى أن سددتها جميعا ، وهي أقل ما تكون قدرة على تحمل أعبائها وأشد ما تكون حاجة الى الاقتراض بدلا من تسديد الديون القديمة . ولكن الأزمة العالمية لم تكن شرا محضا على مصر ( إذ أن قليلا من الأمور هو شر محض ) ، فقد اضطرت مصر خلالها الى تطوير هيكلها الاقتصادي ، حيث قامت الصناعات الوطنية الناشئة لتلبي حاجات كانت مصر تلبّيها من قبل عن طريق الاستيراد ثم امتنع عليها ذلك بسبب ضالة مواردها من النقد الأجنبي . وكان استحكام الازمة نفسه في عقد الثلاثينات ، هو الذي فرض على مصر تنويع جهازها الانتاجي ، حينما عجزت مواردها الزراعية وحدها عن القيام بعبء خدمة الديون وتلبية حاجات الاستهلاك في نفس الوقت .

لايسعنا الآن ( ١٩٨٧ ) ، ونحن في قمة أزمة المديونية الخارجية وفي ظل تدهور مواردها من العملات الأجنبية ، إلا أن نتساءل عما اذا كانت تجربتنا التاريخية الماضية يمكن أن تلقى بعض الضوء على احتمالات المستقبل . فالواقع أن حلول أزمة ٨٦ / ١٩٨٧ ،



بعد نحو عشر سنوات من الرواج النسبي ، قد شكل فرصة ذهبية لممارسة الضغط الخارجى على مصر لفرض سياسة اقتصادية جديدة تتمثل فى التبنى الكامل لسياسة الحرية الاقتصادية ، التى ظلت مصر طوال أكثر من عشر سنوات تمارسها بتردد وعلى استحياء ، فضلا عما يمكن أن تطالب به كبرى الدول الدائنة ، وهى الولايات المتحدة الأمريكية ، من بعض التنازلات السياسية لها ولإسرائيل . فى هذا الضوء علينا أن نلاحظ الدور البالغ النشاط الذى يلعبه صندوق النقد الدولى منذ صدمة أسعار النفط فى مطلع ١٩٨٦ ، فنراه يلعب دورا يشبه الى حد كبير ما لعبته مختلف لجان التحقيق وتقصى الحقائق التى أرسلتها الدول الدائنة الى مصر فى النصف الثانى من السبعينات من القرن الماضى ، ونراه يحقق نجاحا فى الحصول على ما يطلبه من تعديلات فى السياسة الاقتصادية يشبه ما حققه الدائنون منذ مائة عام ، ويجعل إعادة جدولة الديون المصرية مشروطة بتعهد الحكومة المصرية باجراء هذه التعديلات ، وهو ما تحقق له بالفعل فى مايو ١٩٨٧ .

نحن إذن ، فيما يبدو لى ، مقبلون على فترة سوف تتسم بمزيج من أهم سمات العقود الثلاثة التالية للاحتلال الإنجليزي وفترة ما بين الحربين . فاستمرار الدائنين على استيفاء رطل اللحم كاملا ، أصله وفوائده ، سوف يوجه السياسة الاقتصادية فى السنوات القادمة نحو استكشاف كل السبل الكفيلة بزيادة موارد مصر من العملات الأجنبية ، كما وجهت الإدارة البريطانية للاقتصاد المصرى جل طاقاتها فى العقود الثلاثة ( ١٨٨٢ - ١٩١٤ ) لزيادة صادرات مصر من القطن استيفاء لحقوق الدائنين . ولكن إذ تقترن الظروف الاقتصادية الراهنة لمصر بعوامل خارجية غير مواتية ، فإن ضغط الاستهلاك يصبح الآن ضروريا ، من وجهة نظر الدائنين ، بدرجة لم تكن متحققة فى أعقاب الاحتلال الإنجليزي ، حيث كان القطن المصرى يصادف رواجاً ، وكان لا يزال أمام مصر مجال واسع لزيادة رقعتها الزراعية ومساحتها المحصولية بمعدل مرتفع .

كذلك فانه اذ تحل الأزمة الاقتصادية الراهنة فى أعقاب فترة رواج ومعدل للنمو بالغ الارتفاع ، وشيوع أنماط للاستهلاك لم تكن مألوفة من قبل فأصبحت تعتبر من قبيل

الضروريات ، فإنه لم يعد هناك مفر أمام السياسة الاقتصادية من تنويع الهيكل الانتاجى بحيث يتزايد بسرعة نصيب السلع الصناعية المنتجة محليا لتحل محل الواردات ، حتى وإن اقترن ذلك بمعدل للنمو أقل بكثير مما اتسمت به العشر سنوات الماضية . والأمر هنا يشبه تجربة مصر فى الثلاثينات إذ اقترن الانخفاض الكبير فى معدل النمو بسبب الأزمة العالمية ، بتزايد نمو الصناعة وارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتى فى العديد من السلع الصناعية . إن العودة الى شعارات تشجيع الانتاج الوطنى واستهلاك ما « صنع فى مصر » ليست نتيجة اختيار حر بمقدار ما هو نتيجة لظروف الأزمة التى فرضها على مصر تضاؤل مواردها من العملات الأجنبية وأعباء المديونية الخارجية .

على أننا لا يجب بالطبع أن نبالغ فى المدى الذى نذهب اليه فى اسقاط تجارب الماضى على الحاضر والمستقبل ، فالتاريخ ، حتى اذا كان يعيد نفسه ، لا يمكن أن يعيد نفسه بالضبط . نعم : فى كلتى التجربتين يتورط الاقتصاد فى الديون ثم يوجه لخدمة الدائنين ، وفى كلتى التجربتين يخضع الاقتصاد التابع لما تفرضه عليه متطلبات التقسيم الدولى للعمل ، أى توزيع الأدوار ( السلع ) التى تقوم بها كل دولة طبقا لمصلحة الدول المسيطرة اقتصاديا وسياسيا . ولكن نمط التقسيم الدولى للعمل لا يبقى ثابتا الى الأبد ، إذ أن مصالح الدول المسيطرة دائمة التغير . فاذا كانت خدمة الدائنين قد تطلبت منذ مائة عام تحويل مصر الى مزرعة للقطن ، فهى قد تتطلب الآن تنمية صناعات للتصدير وللاحتلال محل الواردات . واذا كان المستفيد من نمو ثروة القطن منذ مائة عام هم الأجانب من ملاك الأراضي والتجار وأصحاب الرهونات وحفنة ضئيلة للغاية من ملاك الاراضى الكبار من المصريين ، فإن نمو الصناعات الجديدة سوف يفيد منها بالضرورة شرائح أوسع من الطبقة المتوسطة المصرية . واذا كان القطاع العام الوطنى مجهولا تماما منذ مائة عام ، فانه الآن مرشح للدخول فى مشروعات مشتركة متزايدة العدد مع المستثمرين الأجانب والشركات متعددة الجنسيات . وهكذا ترتقى مصر فى سلم التبعية بضع درجات ، ولكنها تظل مع ذلك تابعة بأكثر من معنى ، ليس من بين هذه المعانى الركود الاقتصادى

بالضرورة ، ولكن من أهم معانيها أن يظل غوها محكوما بنمط لتقسيم العمل الدولى لم يكن أصلا من اختيارها .

لقد بدأت قصتنا بعصر محمد على الذى لم تنعزل مصر فيه عن النظام الدولى لتقسيم العمل ، فصدرت القطن واستوردت منتجات الصناعة ، ولكنها قامت فيه بمحاولة جادة وباهرة لتغيير الدور المسند اليها فى هذا النظام ، بأن تتحول الى دولة منتجة ومصدرة للسلع الصناعية ، وحاولت أن تفعل ذلك دون أن تقترض قرشا واحدا من الخارج ، ولم تبوِّ المحاولة بالفشل إلا بالتدخل العسكرى المباشر من جانب الدول صاحبة الأدوار الأولى .

ثم تكررت المحاولة فى عصر عبد الناصر ، ولكن مجرد المحاولة لم تكن ممكنة على الإطلاق إلا بالالتجاء الى القروض ، إذ تزداد المحاولة صعوبة كلما تأخر بها الوقت . وكانت هذه المحاولة بدورها جادة وباهرة ، وانتهت بعبء من القروض لم يكن من الصعب على مصر أن تنهض به ، لولا أيضا التدخل العسكرى المباشر .

وفى كلتى التجربتين كان الشرطان الأساسيان لمجرد المحاولة ولا حراز قدر من النجاح : ظروف دولية مواتية ، وقيادة قادرة وراغبة فى استغلال هذه الظروف لصالح الوطن ، وفى الافادة بأقصى قدر ممكن من التناقضات القائمة بين مصالح القوى الدولية التى تحاول اخضاعها .

واليوم تحيط بمصر ظروف دولية شديدة الوطأة ، تكبلت فيها ارادتها السياسية والاقتصادية بقيود شديدة الاحكام ، أهمها قيد الديون الخارجية . وقد يقال إن محاولة الافلات شبه مستحيلة ما لم تحل من جديد ظروف دولية مواتية ، وان على مصر أن تقبل صاغرة الدور المفروض عليها فى النظام الاقتصادى الدولى . ولكن هذا هو بالضبط محور الاختبار الحقيقى الذى تتعرض له القيادة السياسية والحركة الوطنية على السواء ، وهو : الى أى مدى تقبل القيادة السياسية الانصياع للضغوط الخارجية دون مقاومة ،

والى أى مدى يقبل الوطنيون الانسحاب والرضا بالأمر الواقع . ونتيجة هذا الاختبار ليست مجرد الحكم بدرجة الكفاءة والحنكة السياسية ، ولكنها تتضمن أيضا حكا أخلاقيا .

## هوامش الفصل العاشر :

١ - فى بحث قريب العهد لمدير ادارة العمليات بالبنك الدولى ، قدر أن معدل النمو السنوى للنواتج الملى الاجمالى فى مصر انخفض من ٩,٤ ٪ فى الفترة ( ٧٣ - ١٩٨٠ ) الى ٥,٢ ٪ فى الفترة ( ٨٠ - ١٩٨٥ ) والى ٣ ٪ فى ٨٥ / ١٩٨٦ . انظر :

**Hasan, P.: « Structural Adjustment in Selected Arab Countries ».**

المقدم للندوة التى نظمها صندوق النقد الدولى وصندوق النقد العربى فى أبو ظبى فى ١٦ - ١٨ فبراير ١٩٨٧ تحت عنوان :

**« Adjustment Policies and Development Strategies in the Arab World ».**

٢ - تقرير السفارة الأمريكية بالقاهرة عن الاقتصاد المصرى ، ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ٢٥ .

٣ - عن مذكرة أمريكية غير منشورة .

٤ - عبد الجليل المصرى : ذكريات اقتصادية واصلاح المسار الاقتصادى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٣٢ .

## ١ - المراجع العربية :

- البنك الأهلي المصرى : النشرة الاقتصادية ، اعداد متفرقة .
- تيودور روذشتين : تاريخ المسألة المصرية : ١٨٧٥ - ١٩١٠ ، ترجمة العبادى وبدران ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨١ .
- جلال أمين : المشرق العربى والغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- الجهاز المركزى للمحاسبات : تقرير عن المديونية الخارجية لمصر فى ٣٠ / ٦ / ١٩٨٤ والسياسات المؤثرة عليها ( بدون تاريخ - غير منشور ) .
- دافيد لاندز : بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم أنيس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- رمزى زكى : « قضية الديون الخارجية » فى جودة عبد الخالق ( محرر ) : الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية : ٧٤ - ١٩٧٩ . جزءان ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨١ .
- عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ( جزءان ) ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، ١٩٣٢ ، ١٩٤٨ .
- على الجريتلى : التاريخ الاقتصادى للشورة : ٥٢ - ١٩٦٦ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- على الجريتلى : خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر : ٥٢ - ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٤ .
- نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى : ٢٢ - ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- وزارة التخطيط : الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية ٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧ ، القاهرة ، ١٩٨٢ .



## ٢ - المراجع الإنجليزية :

- American Embassy in Cairo : Economic Trends Report, (mimeo.) June and December 1986.
- Amin, G.: The Modernization of Poverty, Brill, Leiden. 1974.
- Blunt, S.: Secret History of the English Occupation of Egypt, Unwin, London, 1907.
- ( وقد أعاد نشره في مصر المركز العربي للبحث والنشر ، في ١٩٨٠ )
- Butter, D.: Debt and Egypt's Financial Policies Presented at S.O.A.S conference: Politics and the Economy in Egypt under Mudarak, London, 18 May 1987.
- Condliffe, J.: The Commerce of Nations, N.Y., Norton, 1950.
- Crouchley, A.: The Economic Development of Modern Egypt, Longmans, London, 1938.
- El Gritly, A.: The Structure of Modern Industry in Egypt: Societe Fouad Ler D'Economie Politique, Cairo, 1948.
- Hansen, B.: «Planning and Economic Growth in the U.A.R. : 1960-65» in, Vatikiotis, P. ( ed.) : Egypt Since the Revolution, Allen & Unwin, London, 1968.
- Hansen, B. and Marzouk, G.: Development and Economic Policy in the U.A.R. ( Egypt ), North-Holland, Amsterdam, 1965.
- Ikram, K.: Egypt Economic Management in a Period of Transition, Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1980.
- I.M.F.: Arab Republic of Egypt : Recent Economic Developments, ( mimeo. ), June 19, 1984.
- Issawi, C.: Egypt in Revolution, Oxford University Press, London, 1963.
- Kirk, G.: A Short History of the Middle East, Methuen, London, 1952.
- Mabro, R.: The Egyptian Economy: 1952-72, Clarendon Press, Oxford, 1974.
- Mabro, R. and Radwan, S.: The Industrialization of Egypt: 1939 - 73, Clarendon Press, Oxford, 1976.
- Marlowe, J.: Spoiling the Egyptians, Andre Deutsch, London, 1974.
- Mead, D.: Growth and Structural Change in The Egyptian Economy, Irwin, Illinois, 1967.
- O.E.C.D : Flows of Resources from OPEC Members to Developing Countries, ( mimeo. ) Paris, 1977.
- Owen, R.: The Middle East in the World Economy: 1800 - 1914, Methuen, London, 1981.



رقم الايداع بدار الكتب ٨٧/٩٠٥٨  
الترقيم الدولي ٠ - ٠٢٨٨ - ١٠ - ٩٧٧

دار على مختار للدراسات والنشر

طبع في



المنطقة الصناعية قطعة ١ مربع XI منطقة A1  
العاشر من رمضان (ج. ٠.٢٠ ع.)



# الكتاب

هذا الكتاب الصغير قريب من قارئه ، وقد استطاع مؤلفه بقدرة المعترف بها أن يلم بموضوعه عبر نحو قرنين من الزمن بدقة وإلمام شامل وبمقياس تعيش به الأحداث ، مقياس لم يفلت من يديه طوال الكتاب يتعلق بأثر وقائع تلك القصة « قصة الديون » في النهوض الاقتصادي المستقل للوطن .

طارق البشري

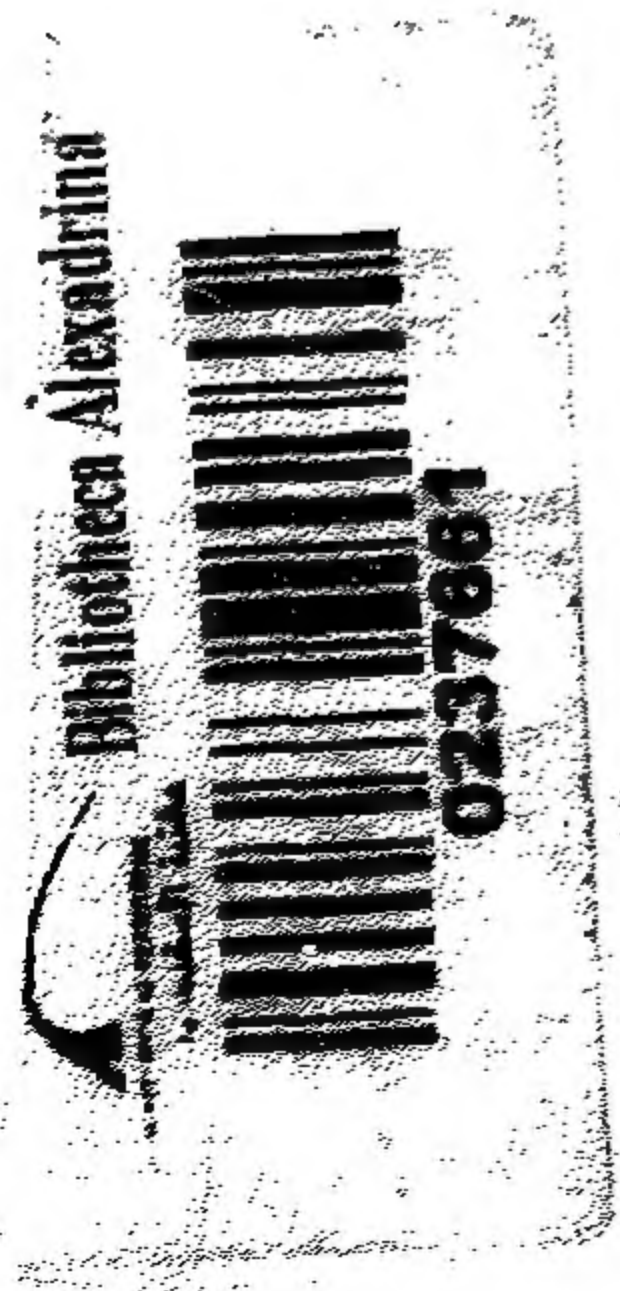
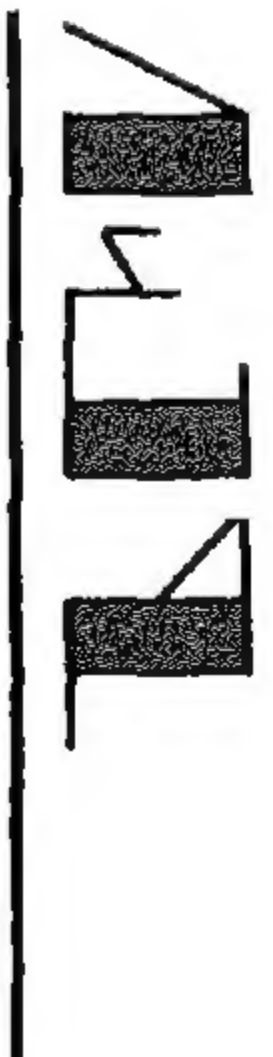
## المؤلف

د. جلال أمين

- أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة .
- ولد بالقاهرة (١٩٣٥) وتخرج في كلية الحقوق بجامعة القاهرة ١٩٥٥ حصل على الدكتوراه من جامعة لندن (١٩٦٤) ، وحاضر في جامعات لندن وأكسفورد وكاليفورنيا ( لوس أنجلوس ) .
- له مؤلفات كثيرة بالعربية والانجليزية في النظرية الاقتصادية ومشاكل التنمية والثقافة في مصر والوطن العربي ، والتاريخ الاقتصادي العربي .

دار على مختار للدراسات والنشر

٧ ش مراد ، الجيزة .



الفجر للطباعة

العاشر من رمضان (ج.م.ع)